سلسلة دراسات وأبحاث

تكوين النخبة الفلسطينية

منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية

جميل هلال

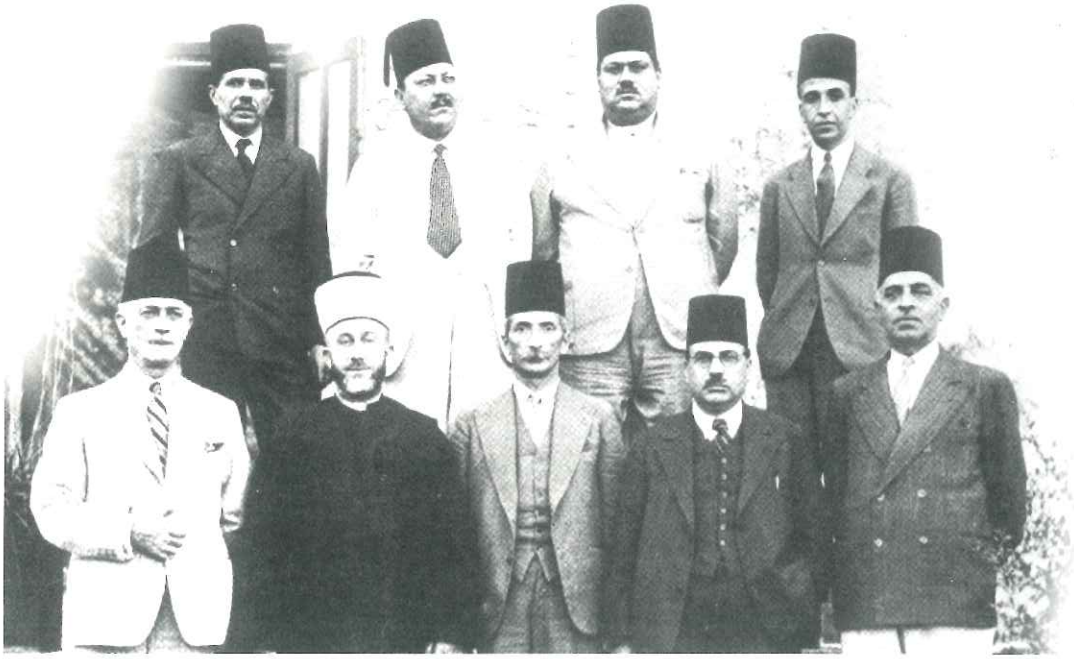

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
مركز الأردن الجديد للدراسات

تكوين النخبة الفلسطينية

منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية
إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية

جميل هلال

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
مركز الأردن الجديد للدراسات

The Formation of the Palestinian Elite:
From the Palestinian National Movement
to the Rise of the Palestinian Authority

Jamil Hilal

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
Tel: 970 2 2951108, Fax: 2960285

Al-Urdun Al-Jadid Research Center
P.O.Box: 940631 Amman, 11194 Jordan
Tel: 962 6 5533112/3/4, Fax: 5533118
2002

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Ford Foundation, Cairo

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ٢٩٥١١٠٨ ٢ ٩٧٠، فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥

مركز الأردن الجديد للدراسات
ص.ب. ٩٤٠٦٣١ عمان، ١١١٩٤ الأردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٣/٤ ٦ ٩٦٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨
الطبعة الاولى – ٢٠٠٢

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة فورد، القاهرة

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادية للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أو مركز الأردن الجديد للدراسات

المحتويات

الجزء الأول: مقدمة حول المفهوم والمنهجية ٥

إشكالية بحث النخب الفلسطينية ٨

نحو تعريف إجرائي للنخبة ١٠

حول المنهجية ١٢

الجزء الثاني: النخب الفلسطينية قبل النكبة ١٥

مقدمة ١٥

تشكل نخبة في إطار الحركة الوطنية وفي مواجهة الاستعمار والاستيطان الصهيوني ١٧

العائلات الوجاهية تنتج نخبها وأحزابها السياسية ٢٠

محددات وإشكاليات تكوين النخبة السياسية الفلسطينية قبل النكبة ٢٤

الجزء الثالث: النخبة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨- ١٩٦٧) ٢٩

مقدمة: اختفاء الحقل السياسي وغياب النخب الوطنية ٢٩

هيمنة النخب العائلية المحلية ٣١

قراءة في علاقات الطبقة والنخبة والهوية الوطنية في الضفة والقطاع ما بين النكبة وحرب العام ١٩٦٧ ٣٤

الجزء الرابع: منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل النخبة السياسية الوطنية (١٩٦٧-١٩٩٤) ٣٩
إعادة تشكيل الحقل السياسي الوطني ونخبه ٣٩
النخبة السياسية في الضفة والقطاع: التجاذب بين الحقل الوطني والحقل المحلي ٤٤
نماذج من النخبة الوطنية المحلية في الضفة والقطاع ٤٨
الهوية الوطنية والصراع على تجنيد النخب المحلية ٥٤
الجزء الخامس: ملامح النخب السياسية والاقتصادية بعد قيام سلطة وطنية ٥٩
مقدمة ٥٩
أولاً: السلطة الوطنية تدشن حقلها السياسي وتولد نخبة جديدة ٦٠
ثانياً: إشكالية تحديد النخبة السياسية الراهنة ٦٩
ثالثاً: النخبة الاقتصادية بعد قيام السلطة الفلسطينية ٨٦
خاتمة؛ نظرة إجمالية لمكونات وآليات إنتاج النخب الفلسطينية ٩٥
الهوامش ١٠٣
الملاحق ١٢٣
المراجع ١٤٥

الجزء الأول

مقدمة حول المفهوم والمنهجية

دراسة النخب هي دراسة في منظومة علاقات القوى في مجتمع ما، وهي بالتالي دراسة في بنية وديناميكيات النظام السياسي وعلاقة هذا بالبنية الاجتماعية والاقتصادية. ولأن النخب تتميز بطبيعة المواقع التي تشغلها، فهي أكثر وضوحا في الحقل السياسي بحكم المناصب التي تتقلدها والنفوذ الذي تتمتع به تبعا لذلك. فالموقع النافذ هو ما يميزها عن العامة.

والإشكالية النظرية لا تنحصر في تحديد النخبة فقط، بل لعل السؤال الأهم يخص آليات تشكل النخب وآليات استمرارها وإعادة إنتاجها أو تجددها. وتنظر الماركسية إلى النخبة الحاكمة في المجتمع البرجوازي الديمقراطي باعتبارها «اللجنة» أو «هيئة الأركان» التي تدير الشؤون المشتركة للطبقة البرجوازية (مجموعة كبار أصحاب رؤوس الأموال) بفئاتها المختلفة، أي أن الطبقة المسيطرة لا تتولى، في العادة، السيطرة المباشرة على أجهزة الدولة، بل يتم تمثيلها، وبالأحرى تمثيل مصالحها، في مؤسسات وأجهزة الدولة أو الكيان السياسي. وترى أن الأصول الطبقية (الاجتماعية) لنخبة الدولة والفئة المسيطرة اقتصاديا (الطبقة الرأسمالية) متماثلة، وبالتالي فإن الأولى تضع السياسات التي تنسجم ومصالح الطبقة الرأسمالية. ويرى غرامشي أن الأحزاب والحركات السياسية تتصارع في إطار مؤسسات المجتمع المدني لكسب الهيمنة الأيديولوجية في المجتمع لتغير أو الحفاظ على علاقات السلطة القائمة. ومن هنا، فالطبقات الاجتماعية المختلفة تفرز نخبها التي تتولى تمثيل مصالحها الراهنة والمستقبلية، أي أن وجود النخب لا يقتصر على طبقة أو فئة معينة في المجتمع.

ولعل من المفيد هنا التنويه إلى أن الأصول الاجتماعية الواحدة لا تعني، بالضرورة، سيادة سلوك سياسي واحد، إذ كثيرا ما تلعب اللحظة السياسية (كما في أوج عملية

الصراع من أجل الاستقلال السياسي، أو في الانتقال من حركة تحرر وطني إلى سلطة دولانية) دورا محوريا في توجيه هذا السلوك. كما أنه من المفيد عدم إغفال أن الصراع لا ينقطع داخل أي حقل من حقول الحياة المجتمعية (السياسي والاقتصادي والثقافي والديني، وغيرها) على مراكز النفوذ والسلطة، ولهذه الصراعات تداعياتها على تشكيل النخب وإعادة إنتاجها وتحديد نفوذها ومجالاته.

أما المدرسة الكلاسيكية (المتمثلة في موسكا، وباريتو، وميشيل)، فتنظر إلى النخبة باعتبار إفرازها حتميا في كل التشكيلات الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية والحزبية على اختلافها، وتعزي هذا إلى السمات الخاصة والخصائص التي يتميز بها أفراد النخبة عن الآخرين، وهذه الميزات الشخصية هي ما يفسر ما تتمتع به من نفوذ وسلطة وامتيازات. وحسب هذه المدرسة يتم تغيير النخبة عندما تفقد سماتها وخصائصها المميزة، بحيث تحتل نخبة أخرى مكانها. لكن مركز ضعف هذه النظرية يكمن في لاتاريخيتها ووضعها الأفراد خارج البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها، والتباينات الطبقية، والنوع–اجتماعية (الجندرية)، والإثنية في هذه المجتمعات، كما خارج ديناميكيات اللحظة السياسية. إنها نظرية سهلة الانزلاق إلى رؤية «الجوهرانية»،[1] وتستسهل البحث عن قوانين «حديدية» (نسبة إلى قانون ميشيل حول قانون الأوليغاركية الحديدي) تعيد تفسير ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية التي تتمثل في النخب إلى سمات فردية (كالذكاء والمبادرة والشجاعة، الخ) وليس العكس، حيث ينتج المجتمع نخبه وفق عمليات اجتماعية واقتصادية وثقافية خارجة عن إرادة الأفراد كأفراد.

بتعبير آخر، سيطرت على أبحاث النخبة مدرستان رئيسيتان؛ مدرسة تعاطت مع النخبة باعتبار أن أفرادها يملكون سمات غير عادية، وبحكم هذه، يتولون تأدية وظائف حيوية أو مهام تاريخية. ومدرسة أكثر حداثة تنظر إلى النخبة ليست كمجموعة موحدة أو متجانسة التكوين، باعتبارها تتشكل من الذين يحتلون مواقع اتخاذ القرار والمؤثرين عليه. ومن هنا يصعب الحديث عن نخب خارج أطر مؤسساتية سواء أكانت هذه محلية أم وطنية أم إقليمية أم دولية. بتعبير تبسيطي، النخبة هم الذين يوجدون في مواقع صناعة القرار، أو الذين يهيمنون على الحقول المختلفة (السياسية، والحزبية، والتشريعية، والأكاديمية، والدينية، والعسكرية، والثقافية، الخ). ويتميز هذا التحديد للنخبة، بخلاف سابقه، بتجنب إضفاء حكم قيمي مسبق على أفراد النخب ودورهم (بمعنى أنهم الأكثر قدرة وذكاء وخبرة ومهارات ...)، كما أنه تعريف يجعل موضوع النخب موضوعا قابلا للبحث العياني أو الأمبريقي. وهذا التعريف للنخبة (أي الأفراد الذين يتولون إدارة وتوجيه شؤون مجالات مختلفة في المجتمع) هو الأكثر تداولا بين علماء الاجتماع، وهو التحديد الذي

يعتمده هذا البحث.

ما يستحق التشديد هنا، وهو ما يقود منهجية هذا البحث هو أن النخب تقيم في أطر مؤسساتية، بالمعنى الواسع للمؤسسة، وتوجد في القمم الهرمية للمؤسسات. وتشمل الأطر المؤسساتية، المؤسسات الحكومية والتشريعية والقضائية والعسكرية، والأحزاب والحركات السياسية، والمؤسسات الاقتصادية والمالية، كما تشمل الاتحادات والنقابات والجامعات والمنظمات غير الحكومية. ويترتب على هذا التعريف الإقرار بتعددية النخب وبتنوع العلاقات (الائتلافية أو التصارعية أو التفاوضية) فيما بينها، كما تتغير هذه العلاقات وفق رؤية كل مجموعة لمصالحها، ولما تمثله من قوى اجتماعية، وما لهذه من وزن في حساب القوى المجتمعي.

الحديث عن نخبة أو نخب سياسية أن تشكلها يتم بأسلوب ديمقراطي (بالانتخاب الشعبي المباشر والسري والنزيه)، وحتى إن تم تشكلها بالأسلوب الديمقراطي فقد تستخدم نفوذها وموقعها لإدامة وتجديد نفسها؛ فهي قد تسعى إلى توليد قاعدة سياسية لها بأساليب ووسائط مختلفة قانونية وغير قانونية (كاستخدام المال، أو التنظيم، أو العلاقات العشائرية والمحلية، أو العلاقات الزبائنية أو المحلية، وغيرها). وقد تلجأ إلى استخدام القوة بحكم احتكارها لها أو تملكها لها، أو قد تروج، عبر سيطرتها على الجهاز الأيديولوجي (وسائل الإعلام والجهاز التعليمي) لخطاب معين (ديني أو قومي أو اشتراكي، أو ليبرالي...) لتشريع سيطرتها وإدامتها. إن تعدد النخب في المجتمع السياسي، كما في المجتمع المدني وفي الاقتصاد، ظاهرة تستحق الانتباه لما تطرحه من إمكانيات للتصارع والتحالف، وكآلية لتغيير النخب وإعادة إنتاجها.[٢] وبالتالي، يصبح من المفيد رصد وتعدد النخب سواء على صعيد الحقل الواحد (النخب السياسية الوطنية مثلا)، أو بالعلاقة بين الحقول المختلفة (بين النخب الاقتصادية والنخب السياسية). كما من المهم الالتفاف إلى مراكز القوى في المجتمع الواحد وانعكاسات هذا على طبيعة النظام السياسي (وتحديدا قدرته على توليد ديمقراطية سياسية)، وعلى تكوين وبنية المجتمع المدني.[٣] فهيمنة مركز قوى واحد على المجتمع قد يحد من فرص بروز ديمقراطية سياسية، في حين أن تعددها يفرض شكلاً من أشكال الديمقراطية السياسية. كما أن موضعة النخب على رأس أطر مؤسساتية أو تنظيمية يطرح وجود نخب وسطية أو كادرية قد تتشكل منها، أو من بعضها، الأجيال المقبلة من النخب الأولى.

ينطلق هذا البحث من رؤية أن دراسة تكوّن النخب الفلسطينية الوطنية وتحديد نشأتها الاجتماعية يستدعي وضعها في سياق تاريخي سياسي واجتماعي. أي دراسة تشكل المؤسسات والأطر التنظيمية الوطنية، فلا وجود لنخب خارج مؤسسات أو تشكيلات

تنظيمية أو اجتماعية، وتحديدا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ربما للحقل الثقافي خصوصياته، ليس هنا مجال بحثه). ويعني هذا أن دراسة النخب السياسية يتم عبر تفحص المؤسسات السياسية الوطنية، وبنيتها ودورها وما دخل عليها من تحولات في مساق العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت وتجري في المجتمع بديناميكياتها الداخلية وبمؤثراتها الخارجية. بتعبير آخر، ليس بالإمكان تشكل النخب السياسية والاقتصادية، فلسطينيا، بمعزل عن دراسة الحركة السياسية الفلسطينية والتحولات التي دخلت على المجتمع الفلسطيني منذ أن فرض عليه الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني. فالتحولات التي دخلت على المجتمع الفلسطيني، وهي تحولات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تحولات درامية، وجدت صداها في تكوين نخبه السياسية، وأثر على عمليات تشكيل نخبه الأخرى. لقد فرضت الظروف والتحديات السياسية التي واجهت المجتمع الفلسطيني قبل النكبة والشعب الفلسطيني ما بعد النكبة، دورا استثنائيا للنخب السياسية، وهي ظروف ما زالت قائمة، بحكم ما يواجه المشروع الوطني الفلسطيني من تعطيل ومقاومة. فعلى الرغم من أن اتفاق أوسلو ألمح إلى إمكانية تحقيق هذا المشروع في مدى زمني قريب، فإن وصول المفاوضات مع إسرائيل إلى طريق مسدود بحكم العراقيل والقيود التي تضعها الدولة الكولونيالية أمام المشروع الوطني الفلسطيني، وتفجر الانتفاضة الثانية في أيلول العام ٢٠٠٠، أعادا فتح الصراع على احتمالات جديدة قد يتولد عنها تشكيلات سياسية جديدة، أو إعادة إحياء تشكيلات قديمة، وهو ما قد ينعكس على تكوين النخب السياسية ونخب المجتمع المدني الأخرى، كما سيؤثر على تشكل وموقع النخب الاقتصادية، وتحديدا التي تشكلت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام ١٩٩٤.

إشكالية بحث النخب الفلسطينية

تقود البحث إشكالية أساسية عنوانها: ما هي محددات تشكل النخب الفلسطينية عبر المراحل المختلفة، وما هي المتغيرات التي دخلت على هذه المحددات وحيثياتها؟ ويمكن بلورة مجموعة أكثر تفصيلا من الأسئلة وصولا لاختبار عدد من الفرضيات. وتتمثل الفرضية الأبرز، في التالي: تتحكم في تحديد النخب الفلسطينية العوامل الأربعة التالية (بتداخلاتها وتداعياتها): السمة المقررة للحقل السياسي الوطني؛ والعمليات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في كل مرحلة تاريخية؛ والعلاقة مع مركز السلطة السياسية؛ والمؤثرات الخارجية، وتحديدا الناتجة عن قيام دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، واحتلالها لبقية أرض فلسطين العام ١٩٦٧، ثم قيام سلطة فلسطينية العام ١٩٩٤ إثر اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل العام ١٩٩٣. ويستدعي هذا طرح عدد من الأسئلة، من أبرزها:

– هل ترتب على تعاقب الحقب السياسية، ما قبل النكبة، وما بعد النكبة وحتى تشكيل منظمة التحرير واتساع تأثيرها (وهي المرحلة التي شهدت احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة)، ومرحلة قيام سلطة وطنية فلسطينية (حكم ذاتي) على أجزاء من الضفة والقطاع، وسعيها للتحول إلى دولة مستقلة، تغير في التركيب الاجتماعي للنخب الفلسطينية؟

– ما هو وقع قيام إسرائيل والاحتلال الإسرائيلي على تكوين النخب السياسية والاقتصادية (النخب الأولى والوسطية)؟

– هل ترتب على تشكيل حقل وطني فلسطيني جديد إثر قيام منظمة التحرير وسيطرة فصائل المقاومة الفلسطينية عليها أواخر الستينيات تغيير في آليات تشكل النخب السياسية الفلسطينية؟

– إلى أي مدى تم استثمار النفوذ الاقتصادي لصالح توسيع النفوذ السياسي؟

– إلى أي مدى أدخل بدء عملية التشكل الدولاني الفلسطيني (سلطة وطنية على مناطق من أرضها) تغييرا على الأسس التي اعتمدت في منظمة التحرير في تعريف النخبة السياسية؟ أو لأي مدى جرت وتجري عملية استثمار الموقع السياسي (البيروقراطي) في السلطة الجديدة لتوليد أو توسيع النفوذ الاقتصادي (المالي أو التجاري أو العقاري...)؟ هل قلص تشكيل سلطة وطنية تنوع النخب السياسية؟ أين موقع المعارضة في تشكيل نخب تتحدى النخبة الحاكمة؟ هل يجري استيعاب (احتواء) للنخب المعارضة وبأي أساليب وآليات؟ أم تم تقييد وضبط الأحزاب المعارضة لتقيد فعاليتها أم تترك لتشكيل جماعات معارضة تعطى فسحة ديمقراطية يحدد سقفها مركز النظام؟

– هل يمكن اعتبار النخبة السياسية الفلسطينية التي برزت بعد قيام السلطة الفلسطينية مجموعة بيروقراطية إدارية تعنى بالأساس في تنفيذ سياسات وليس بصياغتها لأن صياغة السياسات تخضع لخيارات رئيس السلطة الوطنية والتي تتم خارج أطر مؤسساتية فاعلة؟ وهل يشكل هذا تحولا نوعيا عن دور النخب السياسية السابقة (قبل قيام سلطة وطنية)، أم هي استمرار لتقاليد سابقة في الإرث السياسي الفلسطيني؟

– ما هو دور المؤسسة الأمنية–العسكرية في السلطة الفلسطينية؟ هل تؤثر على صنع القرار أم أن وظيفتها هي الحفاظ على نظام الحكم (وليس المشاركة في الحكم)؟

– هل هناك علاقة بين كون رئيس السلطة الفلسطينية زعيم الحزب الحاكم، وبين تكوين ودور النخبة السياسية (كنخبة تنفيذية بالأساس)، وإلى أي مدى تتدخل عوامل أخرى في صنع النخب السياسية (كالانتماء السياسي، والانتماء العائلي، والولاء الشخصي)؟

– هل غياب مسؤولية السلطة التنفيذية عن رسم السياسات، حيث تتركز هذه في رأس هرم السلطة، تفقدها مبرر المساءلة أمام الجمهور، وتصبح مسؤولة فقط أمام راعي النظام (الرئيس) كما هو الحال في معظم الأنظمة العربية؟[٤] هل رفض الرئيس محاولات المجلس التشريعي (بعد تقرير لجنة الرقابة على سبيل المثال) مساءلة المجلس الوزاري كأفراد وكهيئة يعود إلى اعتبار نفسه الجهة الوحيدة المخولة بمساءلة الوزراء؟

– تولّد عن تشكل سلطة وطنية نخب جديدة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ما هي الآليات التي تحكمت في هذا التشكل؟

– إلى أي حد يمكن اعتبار النخبة السياسية الفلسطينية نخبة مغلقة يتم إعادة تدويرها، مع توسيع محدود يأخذ بعين الاعتبار خصائص التكوين الجهوي والعشائري والديني في الضفة والقطاع، إضافة لاعتبارات سياسية واقتصادية أخرى؟ هل توسيع المجلس الوزاري، وتقليد اجتماعات «القيادة الفلسطينية» هما آليات لتدوير النخبة السياسية من جهة، وتحكم الرئيس في عضويتها من جهة أخرى؟ لقد أجرت السلطة السياسية (وزراء جدد، وموظفون كبار على رأس مؤسسات جيدة مهمة، ومستشارون في ميادين مختلفة) توسيعاً لهذه النخبة، فعلى أيٍّ اعتبارات تم ذلك؟

لن يتمكن البحث من الإجابة عن جميع الأسئلة السابقة، وإن حاول تقصي الإجابة عن معظمها بدرجات متفاوتة من التفصيل، لكنه يفتح الطريق أمام أبحاث أخرى للإلمام التفصيلي بموضوعات يتلمسها هذا البحث.

نحو تعريف إجرائي للنخبة

يتمحور التعريف الإجرائي للنخبة فيما تملكه من تأثير على مسار، أو حركة، أو التغيير في واحد أو أكثر من الحقول التالية: الحقل السياسي، سواء أكان هذا في مجال ممارسة السلطة أم في المعارضة السياسية (الأحزاب أو الحركات السياسية)، أم في مجال منظمات المجتمع المدني أم الأهلي (خارج الأحزاب أو الحركات السياسية)، أم في الحقل الاقتصادي–المالي (كبار رجال الأعمال وكبار أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين)، أم في الحقل الثقافي (كبار الأدباء والأكاديميين والباحثين والفنانين والصحافيين)، أم في الحقل الإعلامي أم على صعيد التأثير في الرأي العام (رؤساء تحرير الصحف، والمشرفين على الإذاعات والتلفزيونات الخاصة)، أم في الحقل الديني (الفتوى وغيرها). لكن هذا التعريف الإجرائي لا يحدد منهجية لتحديد النخبة في المجالات المذكورة، كما لا يحدد حدود التأثير في الحقول المذكورة (هل هو محلي، أو وطني ، أو إقليمي أو دولي؟).

ولأسباب واعتبارات سوف نناقشها لاحقا سنحصر البحث في الإطار الوطني (أي النخب الوطنية، دون التطرق إلى النخب المحلية إلا فيما يلقي الضوء على عمليات تشكل النخب الوطنية). كما سنحصر التشكل، بعد قيام السلطة الوطنية، في نطاق المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع باعتبار أن حدود الضفة والقطاع هي حدود الدولة الفلسطينية المتوقعة، أو التي يجري التفاوض عليها. كما سنحصر البحث في نطاق النخب السياسية، وإلى حد ما (بعد قيام سلطة وطنية) في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي. أما التعرف على النخب فسيتم وفق الموقع في الأطر المؤسساتية، وهذا ينسجم مع المنهجية المتداولة في العلوم الاجتماعية حول تحديد النخب، ويجنب البحث الاعتماد على التحديدات الانطباعية (مسوح الرأي العام)، وإن كان لا يتعارض معها. فقد تبين من اللقاءات مع العديد من الشخصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمت في سياق الإعداد لهذا البحث أن تحديداتهم للنخب الأولى اعتمدت بشكل واعٍ أو غير واعٍ على الموقع المؤثر في صنع السياسات، أو التأثير فيها، أو مواجهتها في أطر مؤسساتية بغض النظر عن كيفية تشكل هذه المؤسسات وطبيعة العلاقات داخلها.

لا يعني غياب دولة فلسطينية ذات سيادة، غياباً للنخب السياسية الوطنية، فهذه تبرز ما دام هناك حقل سياسي وطني. وتستدعي حالة الوضع الفلسطيني حصر نطاق البحث من حيث التجمعات الفلسطينية التي ينبغي أن يشملها البحث. ويحدد نطاق الحصر بطبيعة المرحلة التاريخية، فهي تشمل فلسطين كلها في مرحلة ما قبل العام ١٩٤٨، وتشمل الحقل الوطني كله، مع استثناءات معينة (وتحديدا للأقلية الفلسطينية في إسرائيل)، بعد إعادة تشكيل منظمة التحرير، وامتلاكها صفة التمثيل الوطني الأوحد للشعب الفلسطيني في بداية السبعينيات، وتختزل في نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد قيام سلطة وطنية فلسطينية، دون أن يترتب على هذا اختفاء دور أو أهمية التجمعات الفلسطينية الأخرى. وسيركز البحث، بدرجة أساسية، على النخب السياسية مع انتباه إلى النخب الاقتصادية والاجتماعية، وتحديدا بعد تأسيس سلطة وطنية.

تقيم النخب على رأس مؤسسات بالمعنى الواسع لمفهوم المؤسسة، والذي يشمل الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية، والمؤسسات الدولانية (الحكومية، والتشريعية والقضائية) والمدنية والدينية، والاتحادات والنقابات والأجهزة الأمنية، فأفراد النخبة يشكلون قادة الحكم والتشريع، وقادة الأحزاب السياسية، وقادة الاتحادات الشعبية والمهنية، ويقفون على رأس المؤسسات الاقتصادية والمدنية والدينية والثقافية (سواء بالانتخاب أو بالتعيين). ويمكن اعتبار النخب قيادة وممثلة طبقات وفئات اجتماعية، لكن ليس دائما تلك التي قد تدعي تمثيلها. ولذا، فإن المهم في دراسة النخب هو دراسة آليات إنتاجها وإعادة إنتاجها (وبالتالي إنتاج وإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية). تبقى إشكالية تحديد علاقة ما يعرف

بالمكانة الاجتماعية (status) بالنخب،[٥] وهو أمر لن يتطرق إليه هذا البحث بسبب حاجته إلى منهجية خاصة.

سيركز البحث، في إطار الإجابة عن الأسئلة السابقة، على الموضوعات التالية:

- استكشاف آليات تشكل النخب السياسية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، وبعد قيام منظمة التحرير؛

- تأثير قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على تشكل النخب السياسية والاقتصادية في الضفة والقطاع، بالمقارنة مع الوضع الذي سبق قيام السلطة؛

- علاقة النخب بالبنية الطبقية في الضفة والقطاع، والانقسامات المجتمعية (الجهوية والعشائرية والمذهبية)، وعلاقة النخب بالدولة وبالجمهور والمنظمات غير الحكومية والدولية والإقليمية (إن وجدت..)؛

- العلاقة «المتبادلة» بين النخب في الحقلين السياسي والاقتصادي؛

- الخروج بفرضية حول تشكل وآليات إنتاج (وإعادة إنتاج) النخب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ومحددات هذه العملية.

حول المنهجية

اعتمدت منهجية البحث على:

١. مراجعة الدراسات والأبحاث التي تناولت بشكل مباشر وغير مباشر موضوعة النخب الفلسطينية في المراحل التاريخية المختلفة، وما دخل على البنية الاجتماعية للضفة والقطاع من تحولات بعد العام ١٩٤٨ وحتى الوقت الراهن.

٢. إجراء مقابلات معمقة وشبه موجهة مع عينة من الشخصيات في الضفة والقطاع الفاعلة في مجالات مختلفة (أنظر الملحق في نهاية البحث بالأسماء والمواقع).

وبناء على ذلك، تم اشراك باحثين وباحثات لتغطية اللقاءات والمقابلات مع عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية خلال أشهر تموز، وآب وأيلول العام ٢٠٠٠.[٦] وقد شملت اللقاءات خمسين شخصية قيادية أو نشطة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنقابي. وأود أن أسجل شكري الجزيل للوقت الذي منحوه لهذا البحث، كما أود أن أسجل شكري للأشخاص الذين راجعوا الدراسة للملاحظات القيمة التي

تقدموا بها.[٧]

٣. يعتمد البحث التعريف الإجرائي للنخب وفق ما حدد أعلاه. فالنخبة هي مجموعة الأفراد الذين يحتلون مناصب أو مواقع نافذة في مؤسسات ذات سلطة، أو نفوذ، أو تأثير ما، وتتمثل هذه فيما يخص النخبة السياسية الراهنة في: مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية، وقيادة الأحزاب السياسية، ورئاسة المجلس التشريعي (ورؤساء لجانه الدائمة)، وربما معظم أو بعض مسؤولي الأجهزة المركزية للسلطة والمؤسسات العامة.[٨] ويمكن إضافة عدد محدود من الشخصيات المستقلة التي تستمد مكانة سياسية اعتبارية من تاريخها السياسي وموقعها في مؤسسات غير حكومية. أما النخبة الاقتصادية فتتمثل في مجموعة الأفراد الذين يحتلون مواقع مؤثرة في الاقتصاد (في مجالات التوظيف، والإنتاج، والتوزيع، أو الخدمات أو إدارة واستثمار الأموال) سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص. وتتشكل النخب على الصعيد الوطني في المجتمع المدني (خارج الأحزاب السياسية) من الفعاليات في النقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات الشعبية (راجع قائمة بالأسماء والمواقع في ملحق رقم ٢).

الجزء الثاني

النخب الفلسطينية قبل النكبة

مقدمة

غلب التكوين الفلاحي على سكان فلسطين العرب خلال فترة الحكم العثماني وحتى قيام دولة إسرائيل على معظم أراضي فلسطين العام ١٩٤٨. ففي بداية عقد العشرينيات من القرن العشرين عاش نحو ثلثي سكان فلسطين في قرى، والثلث الباقي في مدن وبلدات.

إلا أن نظام ملكية الأراضي السائد حتى منتصف القرن التاسع عشر اعتمد على ملكية الدولة للأرض (الأراضي الأميرية) التي تتولى تأجيرها، وعلى الملكية المشاع، وأراضي الأوقاف. بتعبير آخر، لم تكن الأرض سلعة ذات ملكية خاصة قابلة للبيع والشراء. وعند صدور قانون الملكية العثماني العام ١٨٥٨ الذي أتاح إصدار صكوك ملكية للأراضي المزروعة وتسجيلها، أحجم العديد من الفلاحين، خوفا من الضريبة، عن تسجيل الأراضي التي يعملون فيها، ما أفقدهم فرصة امتلاكها، فتولت الحكومة العثمانية بيعها بالمزاد العلني، وقام البعض الآخر من الفلاحين بتسجيل الأرض باسم أعيان المدن بسبب عدم قدرتهم على تحمل رسوم التسجيل، وبخاصة أن العديد منهم كان مثقلا بالضرائب، وغارقا في الديون. وفي كلا الحالتين نشأت في أواخر الحكم العثماني فئة من كبار ملاك الأراضي امتلك بعضها قرى عدة بأكملها. ويقدر أن ١٤٤ ملاكا كبيرا حاز على ٣٥,٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين في العقد الأول من القرن العشرين.[٩]

مع خضوع فلسطين لانتداب بريطانيا، كدولة كولونيالية، كان قد تشكل في فلسطين إطار النخبة السياسية والاقتصادية، وهو الإطار الذي تشكل من كبار ملاكي الأراضي (من أمثال آل طوقان، وعبد الهادي، والحسيني، والشوا)، وكبار التجار (من أمثال الخالدي والعلمي، والدباغ والنمر والنشاشيبي) ومعظمهم، إن لم يكن جميعهم، من وجهاء المدن.[١٠] وتجدر

الإشارة هنا إلى التداخل بين فئتي ملاك الأراضي والتجار أو رجال الأعمال، والسعي إلى توظيف «الرصيد» الاقتصادي (الموقع الطبقي) والمناصب الدينية والإدارية العليا (خلال الحكم العثماني) سياسيا، أي في أخذ موقع ضمن النخبة السياسية أو التنافس من أجل ذلك.[١١] وكما سنلاحظ لاحقا فقد تمكن العديد من الأسر التي برز نفوذها في القرن التاسع عشر من إعادة إنتاج نخبه في حقول سياسية مختلفة عبر آليات مختلفة.

شهدت فترة الاستعمار البريطاني تسارعا في نمو المدن الساحلية، بالإضافة لمدينة القدس. وقد بدأ توسع هذه المدن في أواخر القرن التاسع عشر، واستمرت في التوسع السريع طوال فترة حكم الدولة الكولونيالية وحتى النكبة العام ١٩٤٨،[١٢] حيث وقعت المدن الأكبر والأكثر تحت سيطرة إسرائيل بعد تهجير معظم سكانها العرب، إضافة إلى الجزء الغربي من مدينة القدس. كما صاحب هذه العملية الحضرية تحولات مهمة في البنية الطبقية للفلسطينيين خلال عقود العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، وبخاصة نمو انتليجنسيا من بين طبقة الأعيان والوجهاء التقليديين وبين الأقلية المسيحية عبر الاستثمار في التعليم، ونمو طبقة من العمال المدنيين المتشكلة، أساسا، من الفلاحين المعدمين النازحين من القرى إلى المدن طلبا للعمل،[١٣] هذا إضافة إلى طبقة من البرجوازية الصغيرة التقليدية المتشكلة من أصحاب الحرف وصغار التجار، والبرجوازية الصغيرة الحديثة المشكلة من صغار موظفي الدولة الكولونيالية كالمعلمين، والمحاسبين والمترجمين، ومن العاملين في الصحافة والمجالات الثقافية والفنية والمحاسبين وأعمال السكرتاريا في الشركات المختلفة.

يصح الحديث عن تشكل نخبة وطنية فلسطينية مع بداية تشكل حقل سياسي وطني فلسطيني ممثلا في حركة وطنية فلسطينية، أي مع ظهور تشكيلات سياسية فلسطينية في العقد الثاني من القرن العشرين، أو مع نشوء حركة وطنية فلسطينية تبنت هدف إقامة دولة فلسطينية للخلاص من الدولة الكولونيالية الممثلة في الانتداب البريطاني، وكبديل عن مشروع الدولة اليهودية التي حملها المشروع الصهيوني الاستيطاني المدعوم من الدولة الكولونيالية. وفي الثلث الأول من عقد الثلاثينيات كان قد تشكل في فلسطين عدد من الأحزاب السياسية تفعل وتصارع في حقل سياسي وطني مشدود نحو إقامة دولة وطنية مستقلة.[١٤] والأطروحة التي يتبناها البحث حول هذه الفترة من التاريخ الفلسطيني هي التالي: شكلت فئة الأعيان والوجهاء من كبار ملاك الأراضي وكبار التجار ذوي النفوذ العائلي الكبير النخبة السياسية في المجتمع الفلسطيني، وهي نخبة بقيت أسيرة للشروط السياسية والاقتصادية التي أقامتها حركة الاستعمار المزدوج الذي خضعت له فلسطين في تلك الفترة. ولذا، بقيت هذه النخبة، إلى حد ما، أسيرة تكوينها الوجاهي-العائلي، وبالتالي غير قادرة على بلورة استراتيجية لدولة حديثة تتفاعل ببعد نظر مع تحديات الوضع الناشئ في فلسطين والمتميز، بفعل المشروع الصهيوني الدولاني، عن أوضاع

الدول العربية الأخرى. كما لم تستطع أن تطرح حلولا للانقسامات التي وجدت في المجتمع الفلسطيني (بين مدينة وقرية، وبين المدن الساحلية والمدن الجبلية، وبين الأسر المقدسية، وهذه والأسر الأخرى..)، بل ربما ساهمت في تعميقها أحيانا، وهي لم تشرك ممثلي الفئات الاجتماعية الجديدة، أي تشكيل حقل سياسي وطني ديناميكي وحيوي.

تشكل نخبة في إطار الحركة الوطنية وفي مواجهة الاستعمار والاستيطان الصهيوني

بدأ بروز نخبة سياسية وطنية مع بدء التعاطي مع فلسطين كوحدة إدارية سياسية عاصمتها القدس، وذلك عشية فرض بريطانيا انتدابها عليها. واختفت هذه النخبة، عمليا مع فشل تشكل دولة فلسطينية ونجاح المشروع الصهيوني في إقامة دولة إسرائيل، العام ١٩٤٨. لقد ربطت هذه النخبة شرعيتها القيادية بتحقيق مشروع دولاني وطني (أي تأسيس دولة وطنية)، وهو ما فشلت في تحقيقه، ولم تظهر نخبة وطنية جديدة، إلا بعد تشكيل حقل وطني جديد في أواخر الستينيات، وإن بتكوين اجتماعي-طبقي مختلف تماما.

تبلورت النخبة السياسية الفلسطينية في مجرى عقد المؤتمرات الوطنية،[١٥] وفي إطار تعرض المجتمع الفلسطيني لتحولات متسارعة بفعل تأثير استعمار مزدوج، وهو مجتمع شهد تغييرا في بنيته الطبقية، وتكوينه الحضري، وبدايات تكون مجتمع مدني تمثل في ظهور أحزاب سياسية، وحركة عمالية،[١٦] ومؤتمرات مهنية وقطاعية، وتحديدا للنساء،[١٧] والشباب والصحافيين.[١٨]

شكلت النخبة الفلسطينية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى امتدادا لوضع طبقي تكون إبان فترة الحكم العثماني، وبخاصة خلال القرن التاسع عشر.[١٩] وكان من سماته مركزة ملكية الأراضي الواسعة بيد عدد محدود من الأسر المدينية. وقد تميزت العائلات المقدسية المتنفذة عن مثيلاتها في حيفا ويافا ببعدها عن قلب فلسطين الزراعي على الرغم من حوزة معظمها على أراضٍ واسعة،[٢٠] كما افتقدت صلة قوية بالتجارة، كما كان الحال في مدن الداخل مثل نابلس والخليل. ولذا، سعت عائلات القدس الإسلامية المعروفة إلى تدعيم مكانتها عبر الاستحواذ على مناصب سياسية وإدارية ودينية، وتحديدا بعد تشكيل بلدية وسنجق القدس في العقد السادس من القرن التاسع عشر، وما ترتب عليهما من مناصب سياسية وإدارية ودينية جديدة استغلت لتدعيم نفوذها الاجتماعي. ويلاحظ انتقال أعيان العائلات المقدسية خلال القرن التاسع عشر من مناصب دينية إلى مناصب سياسية وإدارية، دون التفريط بالمناصب الدينية.[٢١] بتعبير آخر، اعتمدت العائلات المقدسية المتنفذة (مثل الحسيني، والخالدي، والنشاشيبي، والعلمي..) ليس على ملكية

الأراضي الزراعية، أو على التجارة (على الرغم من أن بعضها امتلك أراضي واسعة نسبيا)، كما كان الحال في يافا ونابلس وغزة، بل على احتكار مناصب أوجدها العثمانيون في مساعيهم لتحديث الإمبراطورية العثمانية. وقد وفرت هذه المناصب الفرصة لبعض العائلات المقدسية للتحول إلى ملاك كبار. ومن هنا، وفرت خصوصية مدينة القدس الدينية والتاريخية الموقع والخبرة لتولي النخبة المقدسية موقع القيادة الأولى للحركة الوطنية الفلسطينية في فترة الاستعمار البريطاني، وتحديدا بعد أن سميت القدس عاصمة لفلسطين الانتدابية وأعلنت الأخيرة إقليما سياسيا وإداريا موحدا.[٢٢] فعائلة الحسيني دخلت إلى الزعامة السياسية من خلال مكانتها الدينية، ووظفت هذه المكانة لتدعيم موقعها السياسي في الحركة الوطنية الفلسطينية. كما يعود إلى تزايد الاهتمام الأجنبي بالقدس، وتصاعد موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وربما كان موقع القدس هذا أحد الأسباب البارزة لتنافس العائلات المقدسية على النفوذ السياسي، وقد حشر هذا التنافس، خلال فترة الانتداب البريطاني، العائلات المتنفذة الأخرى في فلسطين في موقع إما رفض الانحياز لأي من العائلات، أو الانحياز لواحدة منها. كما لعب الانتداب البريطاني والإرساليات الدينية دورا في تعزيز دور الأقلية المسيحية، من حيث زيادة فرص التعليم العالي، وبالتالي الاحتكاك بالغرب، وإن بقي هذا الدور مرتبطا بالحركة الوطنية الفلسطينية. ويمكن الإشارة هنا إلى أن دور العائلات المقدسية تراجع خلال الحكم الأردني للضفة الغربية بحكم التركيز على القدس كمدينة إسلامية (أي ليس باعتبارها مدينة فلسطينية لها مكانة إسلامية ومسيحية خاصة) تتولى مسؤوليتها عائلة مالكة (العائلة الهاشمية) تعيد نسبها إلى الأشراف، وانطلاقا من سياسة سعت إلى أردنة الضفة الغربية.

ما هي السمات الأبرز للنخبة السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى؟ لعل السمة الأبرز التي ميزت هذه الفئة احتلالها مواقع الطبقة العليا في المجتمع، واكتسابها، وإدامتها لمواقعها هذه عبر العلاقة التي أقامتها مع قوة من خارج المجتمع (السلطة العثمانية)، وطرحها لمشروع وطني استقلالي فشلت، لأسباب متعددة، في نهاية المطاف في تحقيقه.

أخذت عملية تكون النخب الوطنية في البداية شكل جمعيات سميت باسم «الجمعيات العربية» تمركزت في المدن الرئيسة، إلا أن سلطة الانتداب البريطاني طلبت من مؤسسي تلك الجمعيات (والتي حرصت على أن تضم مسيحيين ومسلمين) استخدام تسمية الجمعيات الإسلامية-المسيحية إبرازا لطابعها المحلي ولعزلها عن الحركة القومية.[٢٣] وعملت هذه الجمعيات كأطر فضفاضة نسبيا بدون شروط محددة للعضوية، أو لوائح مفصلة، وتولى كل قضاء تشكيل جمعيته الإسلامية-المسيحية الخاصة به.[٢٤] وقد شبه البعض هذه الجمعيات بـ «مضافة كبيرة، مكان سمر وحديث، فلا ملفات، ولا وثائق، ولا

إحصاءات ...». ولم يكن أعضاء الجمعية يدفعون اشتراكات، فقد كان القائمون على هذه الجمعيات يجتمعون أسبوعيا لكن «دون قراءة وقائع أو تقارير، كأنهم يجتمعون في مقهى...».[٢٥] وعلى الرغم من هذه الملاحظات فإن الجمعيات الإسلامية–المسيحية شكلت قواعد للنخبة السياسية الوطنية آنذاك، ومحكاً للحركة الوطنية الفلسطينية، وقد اتخذت هذه النخبة في المرحلة الأولى (أي حتى تشكيل اللجنة العربية العليا) اسم اللجنة التنفيذية العربية (عرفت اختصارا بـ «التنفيذية»)، وتم انتخاب اللجنة التنفيذية، التي اتخذت تسميتها من اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الصهيوني، في المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث الذي انعقد في كانون الأول ١٩٢٠، والذي حضره عدد من الوجوه السياسية التقليدية، التي نشطت في الجمعيات السياسية السرية أو في مجال الجمعيات الإسلامية–المسيحية والنوادي العربية. وتم انتخاب اللجنة عبر الاقتراع السري المباشر. وتشكلت اللجنة التنفيذية الأولى من تسعة أعضاء، معظمهم من الأعيان والوجهاء وكبار ملاك الأراضي.

تعاقب على قيادة الحركة الوطنية مجموعة من اللجان التنفيذية منذ المؤتمر الوطني الثالث (العام ١٩٢٠)، وحتى المؤتمر الوطني السابع والأخير (١٩٢٨). وانحلت اللجنة التنفيذية الأخيرة العام ١٩٣٤. وبقيت الحركة الوطنية الفلسطينية بدون قيادة وطنية علنية ومسؤولة حتى العام ١٩٣٦ عند تشكيل اللجنة العربية العليا التي فرض تشكيلها الإضراب الشامل الذي عم فلسطين منذ نيسان العام ١٩٣٦. وقد ظهرت اللجنة العربية العليا كصيغة ائتلاف حزبي. وقامت حكومة الانتداب البريطاني بحل اللجنة رسميا أثر مقتل حاكم الجليل البريطاني في أواخر ١٩٣٧، وتعرض أفرادها للنفي والإبعاد، بما في ذلك رئيس اللجنة الذي لجأ سرا إلى لبنان. وهكذا غابت القيادة السياسية الرسمية (ذات السمة المؤسساتية) عن الحقل الوطني الفلسطيني طوال فترة الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٤٦ تشكل ما سمي بالهيئة العربية العليا بقرار من جامعة الدول العربية في مؤتمر بلودان، ونالت هذه تأييد الأحزاب الفلسطينية في مؤتمر عقده رؤساء هذه الأحزاب في القدس، على الرغم من أنه لم يتمثل في الهيئة العليا الجديدة سوى الحزب العربي، وفي المؤتمر المذكور قرر رؤساء الأحزاب المشاركة[٢٦] حل أحزابهم واعتبار الهيئة العربية العليا ممثلة للجميع. وما بين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ حاول الحزب العربي الفلسطيني تأسيس هيئة قيادة وطنية باسم اللجنة العربية العليا، كما حاولت الأحزاب الأخرى تشكيل قيادة تحت اسم الجبهة العربية العليا، وفشلت المحاولتان.

ما يستحق التنويه هنا هو أن النخبة السياسية تتشكل في حقل سياسي وطني ظهر في مواجهة دولة كولونيالية وحركة استيطانية تستهدف قيام دولة يهودية وتحمل، بالتالي، مشروعا للتطهير العرقي. بتعبير آخر، ظهرت النخبة السياسية الوطنية الأولى، على أساس خطاب الوطنية الفلسطينية، أو خطاب يجمع بين الوطنية الفلسطينية والقومية

العربية.[٢٧] ولعل اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية على أسس طبقية وعائلية في حقل يتسم بالمواجهة والتوتر والانشداد للخلاص من الاستيطان والانتداب هو الذي يفسر عدم خروج اللجنة عن دور الاحتجاج، وإرسال الوفود إلى بريطانيا، وطرح المطالب، والدعوة إلى الإضراب أحيانا، أي دور أحجم عن اعتماد استراتيجية مواجهة مع الدولة الكولونيالية، وعن بناء قاعدة جماهيرية منظمة.[٢٨] وظهرت عزلة وعجز اللجنة التنفيذية إثر هبة البراق العام ١٩٢٩.[٢٩] وجدت اللجنة التنفيذية والنخب العائلية نفسها على هامش ثورة العام ١٩٣٦ كثورة شعبية، والتي كان من أسباب إجهاضها بسبب التنافس المستفحل داخل القيادة السياسية وغيابها عن قاعدة جماهيرية منظمة، وتحديدا في الريف، وبين الفئات العمالية المدينية، وعدم امتلاكها لاستراتيجية سياسية أو اجتماعية واضحة ومحددة بأدوات التحقيق.

أثر تكوين الحركة الوطنية الفلسطينية بقوة على بنية الحركة النسائية الناشئة. فنظرة إلى تكوين قيادة الحركة النسائية الفلسطينية في الثلاثينيات تبين أن غالبية هذه القيادة تنتمي إلى عائلات تقليدية وجاهية متنفذة (حسيني، وخالدي، ونشاشيبي، وعبد الهادي...). كما تبين أن نسبة عالية منها من مدينة القدس: فخمسة من الهيئة القيادية من مجموع ١٤ كن زوجات لرجال من اللجنة التنفيذية (قيادة الحركة الوطنية). كما يلاحظ أن الغالبية كن من أصول مدينية، ومن الطبقات الوسطى والغنية، وأن الهيئة القيادية جمعت بين المسيحيات والمسلمات (أربع نساء مسيحيات من مجموع أربع عشرة امرأة شكلن اللجنة التنفيذية النسائية). وعلى الرغم من سعي الحركة النسائية للتمايز، فقد عكس التنافس بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي نفسه في انشقاق الحركة النسائية الفلسطينية العام ١٩٣٨ (اتخذ جناح اسم رابطة والجناح الآخر اسم اتحاد). ولم يمنع هذا التنافس الفوقي على أن تكون للحركة فروع في معظم المدن والبلدات الرئيسة في فلسطين، لكنها بقيت خارج القرى كليا. وقد كانت فروع عكا، وحيفا، ويافا، والقدس، ونابلس الفروع الأبرز إعلاميا.[٣٠]

العائلات الوجاهية تنتج نخبها وأحزابها السياسية

خضع تكوين الحقل السياسي الفلسطيني وخطابه ومحددات قوانين اللعبة لتأثيرات متناقضة، منها دور الدولة الكولونيالية البريطانية، والمشروع الاستيطاني الصهيوني، والتكوين الاجتماعي والفكري للنخبة السياسية الفلسطينية. ولقد أربك واقع الاستعمار المركب الحركة الوطنية الفلسطينية بتركيبتها المستندة إلى ملكية الأرض والتجارة والمكانة الدينية ذات القاعدة العائلية والمحلية. ولقد لجأ الأعيان أو العائلات المتنفذة إلى تشكيل

أحزاب سياسية في النصف الأول من الثلاثينيات (بتأثير هبة البراق العام ١٩٢٩)، لكن هذه بقيت أقرب إلى النوادي العائلية منها إلى أدوات تنظيمية تعبوية تعمل على نطاق وطني، أي أن النخب العائلية سعت إلى تحديث نفسها باعتماد شكل التنظيم الحزبي (وهو شكل حديث ومرتبط بنشوء الدولة القومية أو الدولة الوطنية الحديثة) في مواجهة تحديات الاستعمارين البريطاني والصهيوني الاستيطاني. لكن بقيت عملية التحديث أسيرة للسمة الوجاهية والعائلية للنخبة. بتعبير آخر، أنتجت العائلات المتنفذة أحزابا سياسية على مقاسها إلى حد كبير، بدلا من أن تنتج الأحزاب السياسية الوطنية النخبة السياسية الوطنية، وهو الأمر الذي سيتم على إثر قيام منظمة التحرير الفلسطينية على أسس جبهوية، كما سنجد أن مرحلة ما بعد قيام سلطة وطنية في الضفة والقطاع أفرزت نخبها وإن بآليات جديدة.

كان أول الأحزاب التي تأسست، الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي ظهر في مطلع العشرينيات بين صفوف التجمع الاستيطاني اليهودي. ومع بداية عقد الثلاثينيات، وبتأثير من هبة البراق، العام ١٩٢٩،[٣١] برز توجه عربي للحزب تبنى درجة عالية من التماثل مع مواقف الاتجاه الغالب في موقف الحركة الوطنية الفلسطينية خلال انتفاضة العام ١٩٣٦. لكن الانقسام القومي في صفوف الحزب لم يحدث إلا في العام ١٩٤٣، حيث شكل الأعضاء العرب، الذين انفصلوا عن الحزب، عصبة التحرر الوطني في فلسطين. وربط هذا التنظيم بين هدف التحرر والاستقلال وتقرير المصير، وبين الديمقراطية ومطالب العمال والفلاحين.[٣٢] ويعتبر الحزب الشيوعي الفلسطيني، ولاحقا عصبة التحرر الوطني من التشكيلات الحزبية الحديثة، وينطبق هذا إلى درجة ملموسة على حزب الاستقلال الذي أعلن عن تشكيله في آب ١٩٣٢ على يد مجموعة من نشطاء الجمعيات المناهضة للحكم العثماني ونادوا بالاستقلال عنه.[٣٣] وعلى الرغم من أن مؤسسيه هم من العائلات الوجاهية وقدامى مؤيدي الاتجاه القومي، فإنه استند إلى الشباب المتعلم من أبناء هذه العائلات، ومن متعلمي الطبقة الوسطى، كما جذب الطابع العلماني للحزب الوطنيين المسيحيين. وانتقد برنامج الحزب النخبة التقليدية، وشكك في قدرتها على تمثيل مصالح الشعب الفلسطيني، كما اعتبر الاستعمار البريطاني مسؤولا عن حماية وتنفيذ المشروع الصهيوني، وبالتالي الجهة التي يتوجب النضال ضدها. ودعا الحزب إلى توسيع أشكال النضال، وعدم حصرها في المذكرات وإرسال الوفود، كالتظاهر والمقاومة السياسية والاجتماعية. واستقطب الفئات المهنية وفئات صدامية من الشباب، وجاءت معظم قيادته من شمال فلسطين (يافا ونابلس). لم يعمر الحزب طويلا على الرغم من أنه كان الأكثر حداثة وابتعادا عن العائلية، لكنه على الرغم من ذلك ترك تأثيره على الفكر السياسي الفلسطيني.

أعلن عن تشكل حزب الدفاع الوطني برئاسة راغب النشاشيبي أواخر العام ١٩٣٤ (بعد

فشله في انتخابات بلدية القدس) بناء على دعوة اللجنة التنفيذية، كما هو حال معظم الأحزاب الأخرى. واتسمت حركة الحزب بالتنافس مع عائلة الحسيني، وانتسب إليه رؤساء البلديات من المعارضين للمجلس الإسلامي الأعلى (بقيادة آل الحسيني). ولم يخرج برنامج الحزب المعلن عن الإجماع الوطني، إلا أنه حرص على منافسة الحزب العربي الفلسطيني الذي شكله أنصار زعامة الحاج أمين الحسيني. واتخذ التنافس، أحيانا، طابعا عدائيا، دفع قيادة حزب الدفاع الوطني للتعاون مع الأمير عبد الله في شرق الأردن.[٣٤] وقد استقطب الحزب كبار الأثرياء وملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال.[٣٥]

وفي آذار ١٩٣٥، شكل أنصار الحاج أمين الحسيني الحزب العربي الفلسطيني بناء على دعوة اللجنة التنفيذية، وانتخب جمال الحسيني رئيسا للحزب بالإجماع، إلا أن الحزب بقي تحت قيادة الحاج أمين الحسيني الفعلية.[٣٦] واعتبر الحزب العربي الفلسطيني أكبر الأحزاب الفلسطينية، وركز برنامجه على هدف استقلال فلسطين، وشكل، عمليا، قيادة العمل الوطني الفلسطيني بعد انتهاء دور اللجنة التنفيذية. وكانت اللجنة العربية العليا قد تشكلت في نيسان ١٩٣٦، حيث تولى المفتي قيادتها وضمت قادة آخرين من الحزب العربي الفلسطيني. وشكل الحزب فروع عدة في فلسطين، كما شكل دوائر وظيفية مختلفة، وأسس منظمة «الفتوة» للشباب، التي أصبحت لاحقا نواة جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني.

كما ظهر في العام ١٩٣٥ حزبان صغيران: الأول، حزب الإصلاح، وسيطر عليه التنافس مع حزب الدفاع الوطني، وتقرب بالتالي من الحزب العربي الفلسطيني. واعتبره البعض حزب الأعيان.[٣٧] ولم يتميز برنامج الحزب عن معظم الأحزاب الأخرى، إذ دعا إلى استقلال فلسطين، ومقاومة الاستيطان الصهيوني، وتنمية العلاقات مع الأقطار العربية. والثاني، حزب الكتلة الوطنية، الذي تمركز في نابلس، وكانت أبرز شخصياته من عائلات نابلس وجوارها.[٣٨] وتمثل الحزبان في اللجنة العربية العليا عند تشكيلها.

تشكلت اللجنة العربية العليا على أثر إعلان الإضراب العام في العام ١٩٣٦، بعد تداعي مسؤولي الأحزاب الستة للاجتماع بغية السيطرة على الأوضاع بعد أن باتت اللجان القومية القوة المسيطرة على مسار الأحداث. وتشكلت لجنة عليا شارك فيها جميع رؤساء الأحزاب، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى (الحاج أمين الحسيني). وتشكلت اللجنة من: الحاج أمين الحسيني (رئيسا)، وحلمي عبد الباقي (أمين للجنة الاقتصادية)، وعوني عبد الهادي (رئيس حزب الاستقلال)، وجمال الحسيني (رئيس الحزب العربي)، وراغب النشاشيبي (رئيس حزب الدفاع)، وحسين الخالدي (رئيس حزب الإصلاح)، وعبد اللطيف صلاح (رئيس حزب الكتلة الوطنية)، ورئيس لجنة مؤتمر الشباب (يعقوب الغصين)،

ويعقوب فراج (عن المسيحيين الأرثوذكس)، وألفرد روك (عن المسيحيين الكاثوليك). لقد حاولت اللجنة استيعاب الإضراب، واستخدامه لتعزيز مكانتها عربيا، وكطرف في المفاوضات مع البريطانيين، لكن سرعان ما اتضح أن اللجنة لا تستطيع السيطرة على مجريات الثورة. وقام راغب النشاشيبي (حزب الدفاع) ويعقوب فراج بالانسحاب من اللجنة في تموز ١٩٣٧، على أثر إعلان لجنة بيل تقريرها القاضي بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق، ورفض اللجنة التقرير. وفي أيلول أعلنت السلطات البريطانية عدم شرعية اللجنة في أعقاب اغتيال الحاكم البريطاني للواء الخليل، على الرغم من استنكار اللجنة للحادث. كما قامت هذه السلطات بعزل المفتي عن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى ورئاسة الأوقاف، واعتقلت خمسة من أعضائها وقامت بنفيهم، وهرب المفتي سرا إلى لبنان. وبعد خروج المفتي، وتشتت القيادات السياسية خارج فلسطين، انتهى دور اللجنة العربية العليا، ولم يعد هناك نخبة سياسية موحدة أو فاعلة. ووصل الأمر بتشكيل «فصائل السلام» بزعامة فخري النشاشيبي، وفخري عبد الهادي وحصولها على السلاح من السلطات البريطانية لتشكيل قوة مضادة للثورة. ولذا، لم تعمر اللجنة طويلا إذ قامت حكومة الانتداب بحلها وإعلان حالة الطوارئ في أيلول العام ١٩٣٧.

أما التيار الإسلامي فلم يتبلور كتشكيل سياسي إلا في العام ١٩٤٦، حيث ظهرت جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم في فلسطين له معالمه المحددة.

لقد أبقى تكوين قيادة الحركة الوطنية الاجتماعي، والتنافس فيما بينها على مواقع النفوذ والزعامة، على علاقة ملتبسة مع الانتداب البريطاني، فقد سعت هذه النخبة إلى لعب دور الوسيط بين الدولة الكولونيالية المتمثلة في الانتداب البريطاني، وبين المجتمع الفلسطيني الذي بات يواجه أوضاعا جديدة ومتغيرة في الريف والمدن على حد سواء بفعل الاستيطان وشراء الحركة الصهيونية الأراضي، وبفعل تسارع تغلغل العلاقات الرأسمالية في قطاعات جديدة من الاقتصاد الفلسطيني، وما ترتب على هذا من وقع نوعي على شرائح اجتماعية معينة، وتحديدا على المهاجرين الجدد إلى المدن. لكن التنافس بين النخب العائلية على المناصب والمواقع والمكانة، وفشلها في تأسيس قواعد وطنية لها، عبر أحزاب حديثة ذات امتداد وطني، على سبيل المثال، انتج فجوة بينها وبين معظم الفئات الاجتماعية، وتحديدا من فقراء الريف والمدن، وبينها وبين الانتليجنسيا الناشئة والحركة العمالية التي نمت بسرعة في الأربعينيات. وفي الوقت نفسه، لم تنج التشكيلات السياسية والاجتماعية التي برزت من خارج نخب الأعيان (كالحزب الشيوعي الفلسطيني، وحركة عز الدين القسام، وحزب الاستقلال، والحركة العمالية) في تشكيل نخبة بديلة. ومن هنا، فعلى الرغم من الانتفاضات والثورات (البراق، وثورة ١٩٣٦) وجدت الدولة الكولونيالية سهولة كبيرة في تهميش وضرب قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية كما تمثلت في اللجنة العربية العليا.

وعندما وقعت حرب عام ١٩٤٨ غاب عنها أعيان الحركة الوطنية الفلسطينية، ومع انتهاء هذه الحرب وتجسيدها فيما بات إليه بالنكبة، اختفت النخبة الفلسطينية والحقل السياسي الوطني الفلسطيني الذي هيمنت عليه. كما اختفت الأحزاب والحركات الاجتماعية التي ظهرت في الثلاثينيات والأربعينيات، وتغير التكوين القومي لأبرز المدن الفلسطينية (يافا وحيفا) أو انشطرت (القدس) التي نمت بسرعة في النصف الأول من القرن العشرين.

محددات واشكاليات تكوين النخبة السياسة الفلسطينية قبل النكبة

تبلورت النخبة السياسية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨ كحركة تحرر وطني في أوضاع كولونيالية مرّكبة، ووجدت نفسها في حالة صراع دموي مع حركة استعمارية استيطانية تحمل مشروع دولة يهودية في فلسطين. وعكست النخبة السياسية البنية المجتمعية والصراع بين العائلات المتنفذة، وتحديدا العائلات المقدسية، على النفوذ. كما عكست مساعي الحفاظ على الامتيازات الموروثة، وإعادة إنتاجها وطنيا عبر العائلات «الوجاهية»، والتي باتت تسيطر على معظم التشكيلات الحزبية والاجتماعية، على الرغم من بعض الاستثناءات المهمة.

ومن سمات النخبة السياسية الفلسطينية، وتحديدا النخبة الأولى، في هذه الفترة الزمنية سعيها لتوسيع وتجديد رأسمالها الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي والأيديولوجي. ويتجلّى هذا في جمعها أكثر من «رصيد» كالمكانة الاجتماعية والدينية والتأثير العائلي والملكية. فبالإضافة إلى الثراء، جمع بعضها المكانة الدينية والمكانة العائلية، والمنصب الإداري أو المهني.[٣٩] ولعل هذا يشير إلى ضرورة موضعة النخبة في إطار التركيب الطبقي والاجتماعي، والسياق التاريخي–السياسي للبلد المعني. ويمكن تسجيل السمات التالية لنخبة ما قبل العام ١٩٤٨:

١. **سيطرة العلاقات التنافسية بين أفراد النخبة السياسية:** وهو تنافس قام، إلى حد كبير، على أسس قرابية، إضافة للتنافس على النفوذ السياسي، ولم يقم، مع استثناءات محدودة، على أساس رؤية سياسية أو اجتماعية أو برنامجية متكاملة. بتعبير آخر، بقيت النخبة الفلسطينية قبل العام نخبة تسودها علاقات تنافسية على أسس غير برنامجية متكاملة، فهي لم تستطع التوحد على برنامج سياسي أو رؤية موحدة، بل تواصل تنافسها على النفوذ والزعامة المتمركزة في المدن، وتجاهلها للتغييرات الحاصلة في علاقة الريف بالمدن، وبالتحولات الجارية داخل المدن بحكم الهجرة الواسعة من الريف للمدن، تحديدا للمدن الساحلية. كما تجاهلت هذه النخب العائلية الفئات الاجتماعية الجديدة من الطبقة الوسطى المتعلمة. فقد كشفت ثورة ١٩٣٦ عن اغتراب النخبة السياسية عن واقع واحتياجات فئات العمال والفلاحين والفئة الحديثة من الطبقة الوسطى.

وقد بقيت قيادة الحركة الفلسطينية «متخارجة» عن حركة المجتمع الفلسطيني بحكم موقعها الطبقي وقاعدتها العائلية، وشهد هذا مع بدء عقد الثلاثينيات تململات من شرائح اجتماعية واسعة إزاء الانقسام بين النخب السياسية، وإزاء عجزها عن طرح حلول لمشكلات وتحديات المجتمع، كما شهد تململات من العمال الفقراء الذين تجمهروا في المدن (وتحديدا في يافا وحيفا)؛ والفلاحين الذين أثقلتهم الديون للتجار والمرابين؛ وتململات من الفئات المتعلمة المتزايدة العدد. فقد صدر في فلسطين، على سبيل المثال، ١٤ جريدة عربية في النصف الأول من الثلاثينيات. ووجدت «الانتليجنسيا» نفسها بعيدة عن مصادر القرار والتأثير وغير قادرة على الفعل السياسي. ونمت المدن الساحلية الفلسطينية المواجهة لأوروبا نموا فاق المراكز السكانية الأخرى، سواء في الريف أو في المدن الجبلية؛ فقد تزايد عدد سكان يافا وحيفا من الفلسطينيين العرب ما بين ١٩٢٢ و ١٩٤٤ ثلاثة أضعاف، مقابل تزايد عدد العرب في فلسطين بضعفين. كما خلق تحول يافا وحيفا إلى مراكز تجارية وصناعية وثقافية، وهيمنة العائلات المقدسية على قيادة الحركة الوطنية، أشكالا من التنافس والتنافر بين المدن الساحلية والقدس من جهة، والمدن الجبلية الداخلية (وتحديدا نابلس والخليل) من جهة أخرى. كما بقيت الفئات العمالية التي نمت بشكل متسارع في الثلاثينيات والأربعينيات، ونمت معها الحركة النقابية (ضمت هذه نحو ٢٠٪ من مجموع العاملين بأجر في نهاية الحرب العالمية الثانية)، مستثناة من التمثيل في الحقل السياسي الفلسطيني. وعلى الرغم من هذه التحولات والتحديات بقيت قيادة الحركة الوطنية مقيدة بسياسة نخب من الأعيان والوجهاء وعاجزة، بالتالي، عن خلق مؤسسات وطنية حيوية أو عن توليد دراية تكتيكية في التعاطي مع التحولات والأحداث المتسارعة.

ولذا، لم يكن مفاجئا فسخ وتشتت قيادة الحركة الوطنية السريع، تحت وقع قمع الدولة الكولونيالية الانتدابية، وتواصل الحركة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية، وفرض وصاية عربية رسمية على مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية. وفي ظل هذه الشروط كان من المتوقع، العام ١٩٤٨، وقوع هزيمة المشروع الوطني الفلسطيني، وتمكن الحركة الصهيونية من تحقيق مشروعها.

٢. غياب الريف والطبقة العاملة عن تشكيل النخب السياسية: فقد غلب على تكوين النخب السياسية الأولى منشأها الطبقي المستند إلى الملكية العقارية الواسعة والرأسمال التجاري، وإلى انتماء النخبة من الصف الثاني (المساندة للنخبة الأولى) إلى الطبقة الوسطى المدينية الحديثة، كما تبين المعطيات التالية: ٢٦٪ تجار وملاك كبار؛ ٢٨٪ موظفون كبار (في مؤسسات الحكومة أو المؤسسات الخاصة)؛ ٤٦٪ انتليجنسيا (مدرس ثانوي وعالٍ، وكبار محرري وأصحاب الصحف، ومحامون،

وأطباء، ومهندسون).[٤٠] وإذا نظرنا إلى قيادة الأحزاب نجد أن نسبة عالية من النخب السياسية كانت من عائلات صنفت من كبار التجار وملاك الأراضي، فقد شكلت هؤلاء ٤٠٪ من قادة الجمعيات الإسلامية-المسيحية، و٤٦٪ من قيادة حزب الدفاع، و٥٦٪ من قادة الحزب العربي، و٥٠٪ من قادة الكتلة الوطنية، و٥٧٪ من قادة حزب الإصلاح، و١٨٪ من قادة حزب الاستقلال.[٤١] ومن القيادة السياسية الأولى اعتبر ٣٩٪ من الأثرياء والأثرياء جدا، و١١٪ من الميسورين.[٤٢]

٣. **هيمنة النخب المدينية على الحقل السياسي:** فالغالبية الساحقة من النخبة السياسية خلال هذه الفترة كانت من مواليد المدن الفلسطينية، فقد بلغت نسبة مواليد المدن من نخبة الصفين الأول والثاني ٧٩٪، إضافة إلى ٨٪ كانوا من مواليد القرى، لكنهم انتقلوا للعمل والعيش في المدن، إضافة إلى ١٣٪ ولدوا خارج فلسطين (ثلاثة من شرق الأردن، وثلاثة من سوريا، وستة من لبنان، وواحد من مصر)، هذا في الوقت الذي أظهر تعداد العام ١٩٣١ أن ٦٩,٨٪ من سكان فلسطين العرب هم من سكان القرى. واحتلت القدس نصيب الأسد من القيادات الفلسطينية في تلك الفترة (٢٢٪)، تلتها نابلس (١٦٪)، ثم غزة (٩٪)، فيافا (٨٪)، فحيفا (٥٪)، ثم عكا والرملة، (٤٪ لكل منها).[٤٣] ومن حيث مكان إقامة النخب السياسية، احتلت مدينة القدس نصيب الأسد (٣٥٪)، تلتها يافا (١٥٪)، ثم حيفا (١٤٪)، ثم نابلس (١٣٪)، ثم غزة (٦٪)، ثم عكا (٤٪)، وتوزع الباقي على الرملة، ورام الله وجنين وصفد، والناصرة، وبيت لحم، وطبريا، وطولكرم، والخليل، وجنين، وبيسان.

٤. **حضور متميز للمسيحيين الفلسطينيين في الحركة الوطنية:** فقد قدرت نسبة تمثيلهم في الصفين الأول والثاني من النخبة السياسية بـ ٢٣٪، في حين كانت نسبتهم من السكان نحو ١١٪. ولعل هذا يعود إلى عاملين رئيسيين، الأول أن غالبيتهم تمثلت في النخب من الصف الثاني (الانتليجنسيا)، بحكم تمتعهم بمعدلات أعلى من التعليم العالي من المسلمين الفلسطينيين. ويعود الثاني إلى مسعى الحركة الوطنية الفلسطينية إلى إبراز مشروعها «العلماني» في مواجهة المشروع الصهيوني الداعي لدولة يهودية. وتباينت نسب المسيحيين في نخب الأحزاب: فهي بلغت ٢٠٪ في الجمعيات الإسلامية-المسيحية، و٩٪ في حزب الاستقلال، و٢٣٪ في حزب الدفاع، و٣١٪ في الحزب العربي الفلسطيني، و٢٥٪ في حزب الكتلة الوطنية، و٤٣٪ في حزب الإصلاح.[٤٤]

٥. **تمتع النخبة السياسية بمستوى تعليمي عالٍ:** فقد التعليم كرصيد مهم في تكوين النخبة في تلك الفترة، ففي الوقت الذي لم تكن هناك جامعة في فلسطين،

نجد أن ما يعادل ٦٥٪ من النخبة أنهت المرحلة التعليمية العالية (في معاهد) والجامعية، و١٩٪ فقط أنهت المرحلة الثانوية. ونجد أن أفراد النخبة درسوا في جامعات ومعاهد بلدان عدة شملت لبنان، وبريطانيا، وفرنسا وأمريكا وتركيا ومصر.[٤٥] وسنرى عند مناقشة تشكل النخب السياسية الفلسطينية اللاحقة أن التعليم العالي حافظ على كونه «رصيدا» مهما في تكوين النخب السياسية والاجتماعية، وإلى حد ما الاقتصادية.

الجزء الثالث

النخبة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨- ١٩٦٧)

مقدمة: اختفاء الحقل السياسي الوطني وغياب النخب الوطنية

بعد هزيمة المشروع الوطني الفلسطيني وتشظي المجتمع الفلسطيني على أثر حرب العام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل على ثلاثة أرباع فلسطين الانتدابية، تلاشى الحقل السياسي الوطني الفلسطيني. وتمثل هذا التلاشي باختفاء الحركة الوطنية السياسية ونخبتها وأحزابها وتنظيماتها. وهي النخبة التي هيمنت على الحقل الوطني في مواجهة الدولة الكولونيالية البريطانية والمشروع الصهيوني. ولم يبق ما يشير إلى الحقل السياسي الفلسطيني الذي تشكل في ظل دولة كولونيالية (الانتداب البريطاني) واستعمار استيطاني سوى اسم «حكومة عموم فلسطين» التي أسستها الهيئة العربية العليا في غزة بعد فترة قصيرة من إعلان قيام دولة إسرائيل. وظل رئيس حكومة فلسطين يشغل مقعد مراقب في اجتماعات مجلس الجامعة العربية حتى وفاته العام ١٩٦٣. لكن لم يكن لهذه الحكومة أي وزن سياسي وطني.

ودخلت التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني في مجال تأثير حقول سياسية دولانية متعددة: إسرائيل، والأردن،[٤٦] ومصر، ولبنان، وسوريا، ولاحقا الدول النفطية (وتحديدا الخليجية)، إضافة إلى تجمعات صغيرة في بلدان أخرى خارج المنطقة. كما أوقفت النكبة نمو فئة برجوازية جديدة بدأت في التكون في الأربعينيات في المدن الفلسطينية الرئيسية، وتحديدا في مدن الساحل والقدس. فالنسبة الأكبر من الشركات المسجلة العام ١٩٤٧ في القدس ويافا لم تكن مملوكة من العائلات التقليدية (الوجاهية)، بل من عائلات مغمورة أو متوسطة. فمن ٥٢٦ شركة مسجلة في القدس العام ١٩٤٧، بلغت نسبة الشركات المملوكة من العائلات المتنفذة (كالدجاني، والخالدي، والنشاشيبي ونسيبة والحسيني)

نحو ١٠٪. وفي يافا من ٦٧٠ شركة مسجلة في العام نفسه بلغت نسبة الشركات التي تمتلكها عائلات تقليدية ٣,٥٪ فقط، وامتلكت الباقي عائلات من البرجوازية الصغيرة او المتوسطة، مثل: كيالي، وتماري، وحجازي.[٤٧] أي أن فلسطين شهدت في الثلاثينيات والأربعينات تشكل نخب اقتصادية فلسطينية جديدة مستقلة عن النخب السياسية المستندة على العائلات الوجاهية.

تميزت الفترة الممتدة بين النكبة وتشكيل منظمة التحرير بتحولات نوعية ومتنوعة في الشرط السياسي والحياتي الفلسطيني. وجاء في مقدمة هذه التحولات، إعادة صياغة الهوية الوطنية عبر آليات ومفردات ورموز جديدة تعددت بتعدد شروط وجود التجمعات الفلسطينية الرئيسة. وشملت هذه التحولات اختفاء المدن الساحلية الفلسطينية، وتوقف، عمليا، نمو المدن الفلسطينية الأخرى وتهميش دورها. كما شملت دخول تحول مهم على التكوين المهني الفلسطيني تمثل في أفول العمل الزراعي في حياة الشعب الفلسطيني، واتساع ظاهرة هجرة العمل من الضفة الغربية وقطاع غزة لخارجهما، وتشكيل تجمعات فلسطينية كبيرة نسبيا في دول الخليج (الكويت تحديدا) وأماكن أخرى. وشمل هذا الحراك الحيوي تجمعات فلسطينية أخرى وإن بوتائر أبطأ.

من الصعب الحديث عن نخب سياسية فلسطينية خلال هذه الفترة بسبب غياب كيان وطني، سواء بصيغة الدولة الوطنية أو بصيغة المؤسسة الوطنية الجامعة. ومن هنا ارتبط تشكل النخب الفلسطينية في هذه الفترة بواقع كل تجمع فلسطيني وبعلاقة هذا مع الكيانات الدولانية التي باتت تحكمها، أي، إسرائيل فيما يخص الفلسطينيين الذين باتوا يشكلون أقلية قومية في هذه الدولة؛ والأردن فيما يخص الضفة الغربية بعد ضمها؛ ومصر فيما يخص قطاع غزة؛ ولبنان فيما يخص الفلسطينيين في لبنان؛ وسوريا فيما يخص الفلسطينيين الذين لجأوا اليها، وهكذا. وفيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة، لعبت العلاقة مع النظامين (الأردني والمصري) الدور المقرر في تحديد النخب المحلية. وكانت الوسيلة الرئيسة في ذلك التعيين في مناصب حكومية، والتسهيلات المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال. لكننا لا نستطيع الحديث عن نخب وطنية، إذ أن ما ظهر، خلال هذه الفترة، انحصر في نخب محلية قامت على ولاءات عشائرية ومحلية (الأردن ومصر)، وعلى فرض تقسيمات طائفية (لدى إسرائيل تحديدا)، كما قامت على قمع تنامي تشكيلات وطنية (كالأحزاب) خوفا من أن تقود هذه إلى خلخلة النظام العام أو تحدي شرعيته، هذا من جانب، ومن جانب آخر أولت الفعاليات الفكرية والسياسية الفلسطينية الجديدة اهتمامها للحقل الدولاني الذي باتت تحت تأثيره أو هي، وهو الظاهرة الأبرز، التحقت بتشكيلات فوق وطنية أو قطرية؛ أي بتشكيلات قومية، إسلامية أو شيوعية. ولذا، لم تعط الاهتمام،

إلا فيما ندر وفي مرحلة متأخرة من الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات، إلى إعادة تشكيل الحقل الوطني الفلسطيني بحكم الصعاب والتعقيدات العديدة التي واجهت هذا المشروع، وبحكم هيمنة أيديولوجيات قومية ويسارية وفوق قطرية.

ولا ينفي ما شهدته الفترة على صعيد بروز نخبة ثقافية فلسطينية (في مجال الشعر والرواية والقصة بشكل أساسي) في هذه المرحلة، وتحديدا بين الأقلية الفلسطينية القومية في إسرائيل في مواجهة سياسة الدولة اليهودية لطمس الهوية القومية للفلسطينيين، ووجود حزب راع للثقافة والهوية (الحزب الشيوعي). وفي لبنان، ساهم في ذات الاتجاه وجود حقل ثقافي عربي نشط وحيوي، شكلت بيروت إحدى مراكزه. وشهدت هذه الفترة تشكل أصحاب رؤوس أموال فلسطينيين في الأردن وفي دول الخليج، وفي مناطق أخرى، لكن من الصعب اعتبارها نخبا وطنية بحكم غياب اقتصاد وطني تؤثر فيه، واندماج رأسمالها في اقتصادات البلدان المستثمرة هذه الأموال فيها. لكن هذا البحث لن يتطرق إلى النخب الثقافية التي اعتمد تشكلها على شروط وحقل مختلف عن النخب السياسية.

هيمنة النخب العائلية المحلية

اللافت هنا هو البعد العائلي التي احتفظ به أفراد النخب الفلسطينية المحلية. ويعود هذا إلى البنية الاجتماعية التي سادت في مناطق الحضور السكاني الفلسطيني الرئيسة، وتشوهاتها الاقتصادية، وغياب نظم سياسية تستند إلى مفهوم الفرد كشخصية اعتبارية قانونية، وكمواطن متفرد (يتمتع بشخصيته الحقوقية المستقلة). كما أن أفراد النخب المحلية لم يشكلوا روابط بينهم أو رؤية مشتركة (باستثناء تلك القائمة على المصلحة الخاصة). فقد استند هؤلاء على مواقعهم في الأجهزة الحكومية ليتولوا دور الوسيط بين السكان (الفلسطينيين) المحليين والحكومة المركزية، وبهدف تسهيل السيطرة والحكم. ولعل هذا الشرط الذي أحاط تكوين النخبة المحلية في الضفة الغربية هو ما يفسر الدور المهم الذي لعبته البلديات، إضافة إلى عضوية البرلمان الأردني والمواقع الوزارية، في الفترة بين النكبة وحرب حزيران في إعادة تجديد نفوذ ومكانة العائلات التقليدية (أو الوجاهية) في الضفة الغربية، ولدرجة ما في قطاع غزة.[٤٨] من جهة أخرى، أضعف الحكم الأردني نفوذ العائلات المقدسية التي استند نسبها إلى الأشراف، فقد أدغم دور المؤسسة الدينية المقدسية بعد العام ١٩٤٨ في مؤسسة الحكم الأردني «على اعتبار أن رأس العائلة المالكة الأردنية هاشمي قرشي، وبناء على ذلك، لم تعد هناك أسباب لمنازعته الزعامة الدينية من قبل العائلات الإسلامية (العريقة) التي كانت على رأس المجتمع لفترة تصل إلى خمسة قرون على الأقل».[٤٩] بعد الاحتلال الإسرائيلي تزايد ضعف هذه

العائلات، فقد قلص ضم سلطات الاحتلال الاسرائيلية مدينة القدس العام ١٩٦٧ من مجالات نفوذ هذه العائلات على الرغم من بقاء المجلس الإسلامي الأعلى الذي حظي بنفوذ واسع.[٥٠] كما أضعفت انتخابات البلديات العام ١٩٧٦ من نفوذ هذه العائلات – وقد استثنت إسرائيل القدس العربية منها – حين فازت قائمة القوى المؤيدة لمنظمة التحرير والتي أظهرت معظم العائلات التقليدية المتنفذة ترددا إزاءها.

في كل الأحوال، بقيت النخب العائلية المتنفذة نخبا ذات تأثير محلي فقط، حتى وإن احتلت هذه النخب مواقع وزارية أو برلمانية، ولم يتجاوز نفوذها، في أقصى الحالات، حدود الضفة الغربية، أو حدود قطاع غزة.[٥١] أي أنها بقيت – فلسطينيا – نخبا محلية، وليس نخبا «وطنية» بمعنى أن حدود تأثيرها السياسي ونشاطها الاقتصادي لم يكن يشمل تشكيلة اجتماعية – اقتصادية فلسطينية جامعة، أو معظم التجمعات الفلسطينية، وهو الدور الذي اضطلعت به منظمة التحرير الفلسطينية. ولا يغير من هذا الواقع أن بعضها بات معروفا على صعيد الضفة وقطاع غزة، مثل المصري، والجعبري والشوا وفريج، قد بقيت هذه «النخب» محكومة بسقف ما تحدده سياسة الحكومة المركزية في الأردن، أو في مصر أو في بلدان اللجوء الأخرى. ولعل إعطاء بعض الأمثلة من النخب المحلية في الضفة والقطاع خلال فترة الحكمين الأردني والمصري يساعد على توضيح ما ذكر أعلاه:

المثال الأول: حكمت المصري الذي استند إلى قاعدة اقتصادية (شركة الزيوت النباتية، وقبل ذلك المعصرة...)، وعبر نفوذ العائلة «كان عميد آل المصري»، لكن موقعه كـ «نخبة» استند إلى علاقته مع مركز السلطة في عمان، وحكمت المصري من مؤسسي جامعة النجاح في نابلس، وترأس مجلس أمناء الجامعة حتى وفاته. ويذكر أنه دعم شاهر سعد ليصبح أولا سكرتيراً نقابياً في الجامعة، ثم ليأخذ موقعاً قيادياً في الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين. وتعتبر النقابات، آنذاك، من مواقع القوة في الضفة الغربية. واحتفظ المصري بعلاقة مزدوجة مع النظام الأردني، ولم يغفل أن يرسي علاقة مع منظمة التحرير، وتحديدا بعد خروج منظمة التحرير من بيروت (العام ١٩٨٢)، حيث وثق علاقته مع أبو جهاد (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)، ومن جانبه تعمد النظام الأردني تمثيل عائلة المصري في الحكومة.[٥٢]

المثال الثاني: إلياس فريج، وهو من خريجي الكلية العربية في القدس، وهي الكلية التي خرجت العديد من القيادات الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، كما كان عضوا في نادي الغد ذي الاتجاه اليساري. واستند فريج إلى نفوذ اقتصادي مكتسب في بيت لحم، ووظف هذا النفوذ لتوطيد علاقة جديدة مع النظام في الأردن، وفي الوصول إلى رئاسة بلدية بيت لحم، حيث انتخب رئيسا للبلدية العام ١٩٧٦. واستثمر موقعه كرئيس بلدية لمدينة بيت

لحم (بحكم مكانتها الدينية المسيحية) لتوطيد علاقته مع القناصل الغربيين في القدس. كما استخدم موقعه هذا لصياغة علاقة مع قيادة حركة فتح. وقد قام رئيس اللجنة التنفيذية بإضافة اسمه إلى القائمة التي تقدمت بها قيادة الحركة الوطنية في الداخل، للمشاركة إلى مفاوضات مدريد،[٥٣] ثم عين وزيرا للسياحة في المجلس الوزاري الأول للسلطة الفلسطينية، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته العام ١٩٩٩.

المثال الثالث: الشيخ محمد علي الجعبري، ينتمي إلى عائلة الجعبري في مدينة الخليل، وهي من العائلات المعروفة، وإن كانت من العائلات الصغيرة نسبيا في المدينة. التحول في وضع الجعبري حصل في مؤتمر أريحا في كانون الأول العام ١٩٤٨، حيث تمكن من التأثير على المؤتمر لصالح مبايعة الملك عبد الله. وقد عين وزيرا في فترة الحكم الأردني، وحافظ على علاقات جيدة مع سلطات الاحتلال، وترأس بلدية الخليل لنحو ثلاثة عقود، إلى أن سقط في انتخابات ١٩٧٦.

المثال الرابع: رشاد الشوا، عائلة الشوا من العائلات المتنفذة في قطاع غزة، والمستندة إلى ملكية الأراضي والتجارة، منذ فترة الانتداب البريطاني. وحافظت العائلة، وتحديدا رشاد الشوّا على علاقة جيدة مع الحكم المصري، ثم مع النظام الأردني بعد الاحتلال، حيث أصبح رشاد الشوّا يمارس صلاحيات قنصلية في غزة فيما يخص سكانها وسفرهم للأردن.[٥٤]

ومع تشكل حقل سياسي وطني بمؤسساته وأحزابه ومنظماته الشعبية والمهنية – على أثر نشوء منظمة التحرير الفلسطينية – تراجع دور النخب العائلية التقليدية. وقد ترافق تنامي دور وجماهيرية منظمة التحرير بعد حرب حزيران وسقوط الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران العام ١٩٦٧.

ولعل من المفيد التنويه إلى أن تشكيل النخب الاقتصادية (بمعنى امتلاك وتشغيل رأسمالي كبير نسبيا) عبر المشاركة والمبادرة في نشاطات اقتصاد السوق، لم يقتصر على العائلات الفلسطينية التقليدية. فكما حدث في الثلاثينيات والأربعينيات، حدث في الخمسينيات والستينيات. ولذا، نجد في الأردن ومصر، على سبيل المثال، رجال أعمال كباراً من عائلات برجوازية فلسطينية معروفة (من فترة ما قبل ١٩٤٨)، ونجد، أيضا، رجال أعمال كباراً من عائلات غير معروفة، أي أن تشظي المجتمع الفلسطيني ولد شرائح جديدة من البرجوازية، ومكن شرائح قديمة من إعادة إنتاج نفسها.[٥٥] وفي كلا الحالتين، تمت هذه العملية خارج تشكيلة مجتمعية فلسطينية وحقل سياسي دولاني وطني. ولذا، بقيت النخب الفلسطينية نخبا محلية، وإن حافظت على «أرصدة» للتحول إلى نخب وطنية إذا ما توفرت الشروط لذلك. وهذا ما بدأ في التوفر بعد قيام سلطة وطنية فلسطينية.

قراءة في علاقات الطبقة والنخبة والهوية الوطنية في الضفة والقطاع ما بين النكبة وحرب العام ١٩٦٧

وضع ضم الضفة الغربية للأردن شرائح البرجوازية الفلسطينية المختلفة (بما في ذلك العائلات التقليدية النافذة) تحت سلطة جديدة لها جدول أعمالها واعتباراتها السياسية ورؤيتها للنظام المتشكل في الأردن، لم يكن من بينها إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية، ولا تشجيع نمو نخبة وطنية فلسطينية قد تشكل تحديدا للنظام وهويته. ومن هنا انتهج النظام سياسة احتواء وتوليد هوية أردنية جديدة، ترتب عليها منح الجنسية والمواطنة للفلسطينيين في الضفة الغربية، وإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي والسياسي والإداري بحيث يكون مركزها عمان.

تركت النكبة أثارا مباشرة على التكوين الطبقي للضفة الغربية من حيث تدفق أعداد من الأسر المهجرة التي وجدت نفسها بدون أرض أو أملاك أخرى أو مصادر دخل، إضافة إلى الأسر المقيمة التي فقدت نتيجة النكبة أملاكها ومشاريعها وعملها في الجزء الذي احتلته إسرائيل. وعلى الرغم من أن جزءا من قوة العمل استوعب، تدريجيا، في أجهزة الدولة الأردنية المختلفة (المدنية والعسكرية والأمنية) وفي مشاريع بنية تحتية وإسكانية في الضفة الشرقية، فإن فئات واسعة بقيت عاطلة عن العمل، أو تتقاضى أجورا متدنية، أو ذات عمل موسمي، أو هي باتت في البحث عن عمل في الخارج، وتحديدا من الفئات المتعلمة أو ذات الاختصاص. وانعكس هذا على التكوين القطاعي للاقتصاد، حيث بدأ قطاع الخدمات ينمو بسرعة على حساب القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة، بحيث أصبح القطاع الأكبر في بداية الستينيات.[٥٦]

شكل القطاع غير المنظم،[٥٧] خلال فترة الحكم الأردني، المستخدم الثاني من حيث الحجم بعد القطاع الحكومي الذي كان المستخدم الأكبر لليد العاملة في بداية الستينيات. فقد شكل، في العام ١٩٦١، العاملين لحسابهم الخاص نحو ٢٩٪ من قوة العمل، ونحو ٧٪ صنفوا كعاملين للأسرة بدون أجر، ونحو ٣,٥٪ من أصحاب العمل. (القطاع غير المنظم هو القطاع الذي لا يخضع فيه العمل لأنظمة العمل المعمول بها في البلد من حيث عدد ساعات العمل أو تنظيمه أو الأجور والإجازات والضمانات). ويتمركز هذا النوع من العمل بين فئة العاملين لحسابهم الخاص من الحرفيين وأصحاب المهن المتنقلة، والمزارعين الصغار، وأصحاب العمل الذين يملكون ويديرون مشاريع وورش صغيرة (في العادة عائلية) لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن خمسة أشخاص.[٥٨]

بتعبير آخر، غلب الإنتاج السلعي الصغير على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية. وستبقى هذه سمة قائمة طوال مرحلة الاحتلال، مع فارق مهم، يتمثل في تشغيل نسبة

عالية من قوة العمل في الضفة والقطاع في إسرائيل. ومثلت الانتليجنسيا في بداية الستينيات نحو ٨٪ من قوة العمل، ومعظمها من الفئات المتوسطة والدنيا من موظفي الدولة والمؤسسات العامة (معلمون، ممرضون، صحافيون سكرتاريا، رجال دين). ولم يتجاوز حجم الفئات العليا من الانتليجنسيا المتمثلة في كبار الإداريين والموظفين والمحامين والمهندسين والأطباء ٥٪ من مجموع القوى العاملة. ومن هذه الفئة التي غلبت عليها توجهات سياسية محافظة، تشكلت في هذه الفترة النخبة الاجتماعية من الصف الثاني. كما أن هذه الفئة هي التي تولت تنفيذ السياسة الحكومية والتي تمتعت بأمان وظيفي، ورواتب عالية بالمقاييس المحلية، وهي التي كانت على صلة مع الدوائر الحكومية، والنخب الأولى من رؤساء بلديات، ووزراء ونواب ومن كبار رجال الأعمال. ويقدر أن ٥٠ عائلة هيمنت على اقتصاد الضفة الغربية الرسمي في الخمسينيات والستينيات، وتركز رأسمالها في الأراضي الزراعية، والعقارات والتجارة (استيراد وتصدير)، والفنادق والسياحة وشركات الكومسيون والإنتاج الاستهلاكي الصغير. وفي مجملها استخدمت هذه الشريحة من البرجوازية نسبة غير قليلة من اليد العاملة مستفيدة من تدني الأجور بحكم النسب العالية من البطالة، وإن بقي أقل من القطاع الحكومي، وربما أقل من المستخدمين في القطاع غير المنظم. وقد استثمر هذا التوظيف في توطيد المكانة المحلية. ولكن هذا الدور التشغيلي للرأسمال الفلسطيني المحلي في الضفة الغربية سيتراجع بعد الاحتلال، معززا بالتلاقي مع تحولات أخرى (بروز منظمة التحرير) تراجع دور هذه الشرائح.

بقي حجم الفئات العمالية متدنيا بحكم هيمنة القطاع غير المنظم على الاقتصاد، وتضخم القطاع الحكومي. فالحجم النسبي لهذه الفئات لم يتجاوز خلال فترة الحكم الأردني ما كان عليه في فلسطين منتصف الأربعينيات، حيث بلغ ٤٥٪، في حين بلغ نحو ٣٥٪ من مجموع قوة العمل في بداية الستينيات.[٥٩] باختصار، بقيت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال هذه الفترة ضعيفة التكوين الرأسمالي، وذات تأثير محلي، ومعتمدة على تسهيلات السلطة المركزية في عمان، وعلى ما تتولاه من مناصب محلية أو في الحكومة المركزية على قاعدة اندماجها في النظام ومصلحتها في استقراره، وبخاصة أن الأحزاب السياسية خلال هذه الفترة كانت محظورة باستثناء جماعة الإخوان المسلمين. كما بقيت محدودة التأثير بحكم تمركز النمو الاقتصادي والاستثمارات الحكومية والكبيرة في شرق الأردن.

كان وقع النكبة على قطاع غزة أشد وأبعد تأثيرا من الضفة الغربية بحكم صغر مساحة ما بات يعرف، بعد العام ١٩٤٨، بالقطاع، وكبر حجم الهجرة الفلسطينية إليه، وكونه من أكثر المناطق في فلسطين فقرا بمقاييس النمو الاقتصادي خلال فترة الانتداب البريطاني. وفي الوقت نفسه، اختلف تكوين القطاع السكاني عن الضفة الغربية، ليس فقط لكون

غالبيته من اللاجئين، بل، أيضا، لكون أقلية صغيرة من سكانه تعيش في قرى، خلافا للوضع في الضفة الغربية، حيث عاش في العام ١٩٦٧ نحو ٩٪ من سكان القطاع في قرى، مقابل ٦١٪ من سكان الضفة الغربية.[٦٠] كما تميز وضع قطاع غزة في فترة الحكم المصري بتعاطي هذا معه كأرض فلسطينية، ولم يضع نفسه في مجابهة مع الهوية الفلسطينية. فالحكومة المصرية لم تتخذ إجراءات لضم القطاع ولم تمنح الجنسية المصرية لأبنائه. ومن المنطلقات نفسها لم تطبق حكومة عبد الناصر سياسات النظام الاقتصادية (التأميم، والسيطرة على التجارة الخارجية، الخ) على قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، فتح النظام الناصري أبواب التعليم العالي المجاني أمام أبناء قطاع غزة. وخلافا للوضع في الضفة الغربية (والشرقية) استمر في قطاع غزة حضور للأحزاب السياسية طوال فترة الحكم المصري، على الرغم من تعرض بعضها للقمع في فترات معينة (الأخوان المسلمين، والحزب الشيوعي الفلسطيني). ولعل هذه العوامل هي التي تفسر الدور البارز الذي لعبه فلسطينيو القطاع في إعادة بناء الحقل السياسي الفلسطيني، وبخاصة في تأسيس تنظيم فتح، حيث تخرجت قيادات فتح الأولى من قطاع غزة.

الاستقلالية النسبية عن الاقتصاد المصري وعن سياسات الحكومة المصرية الاقتصادية أوقع قطاع غزة تحت سيطرة كبار ملاك الأراضي والتجار. وقد تشابكت هاتان الفئتان بحيث بات كبار ملاك الأراضي هم، أيضا، كبار التجار أو المسيطرون على معظم التجارة الخارجية للقطاع.[٦١] كما شجع وجود وفرة من العمال الزراعيين المتمرسين من اللاجئين، وتدني، بالتالي، كلفة العمل، استصلاح الأراضي، وتحسين الزراعة. فقد زادت الأراضي المزروعة بنحو ٦٠٪ ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٦، وزادت نسبة الأراضي المخصصة للحمضيات، (وهو محصول مخصص جزؤه الأكبر للتصدير، بنحو عشرة أضعاف في الفترة نفسها. وسمحت القوانين المصرية لمصدري الحمضيات باستيراد سلع بما يعادل قيمة صادراتهم. وهكذا أصبح عدد محدود من كبار ملاك الأراضي–التجار يسيطر على تجارة الجملة. وتعزز موقع هذه المجموعة عبر تعيين أفراد من عائلاتها في وظائف الإدارة المحلية (بما في ذلك رئاسة البلديات)، وتمتين علاقتها بالسلطة الإدارية والسياسية المصرية. ومن المتداول أن تحويلات العاملين من قطاع غزة في الخارج كانت تتم عبر هذه المجموعة، الأمر الذي عزز نفوذها المحلي. ونجد أن نحو ٣٠ عائلة في قطاع غزة ملكت ما بين ٢٥ ألف و٣٠ ألف دونم من الأراضي، أو ما يعادل ربع الأراضي الزراعية في القطاع في تلك الفترة.[٦٢] ويعتبر بعض الباحثين أن شريحة كبار التجار (ومنهم كبار الملاك الذين مارسوا التجارة أيضا) الشريحة الأكثر نفوذا في القطاع، وتركز معظمها في مدينة غزة، وقد دخل على هذه الشريحة كما يبدو أفراد من الأسر اللاجئة، ومن غير الأسر المعروفة بملكية الأراضي، لكن نسبتهم بقيت محدودة.[٦٣]

دفع استثناء القطاع من القيود التجارية المفروضة في مصر، إلى تحويله إلى مصدر رئيسي للسوق المصرية بما يخص السلع الكمالية. وتحولت غزة، باعتبارها منطقة تجارة حرة إلى سوق جاذب للسياح المصريين. أما التكوين القطاعي للاقتصاد الغزاوي، فيظهر من خلال عدم تجاوز، العام ١٩٩٥، نسبة العاملين في الصناعات التحويلية ٣٪ من مجموع القوة العاملة. وهي نسبة متدنية جدا، وأدنى بكثير من الضفة الغربية. وشكل العاملون في قطاع الزراعة وصيد الأسماك ٣٥٪. وهيمن قطاع التجارة والخدمات (وتحديدا المرتبطة بالأنروا، والإدارة المصرية، ولاحقا جيش التحرير الفلسطيني) على اقتصاد قطاع غزة، بحيث قدر وجود نحو ١٠ آلاف دكان في القطاع العام ١٩٩٦.

وكما في الضفة الغربية، وبسبب معدلات البطالة العالية، شهد قطاع غزة هجرة واسعة لليد العاملة إلى الخارج، وإن بقيت أدنى نسبيا في غزة بسبب القيود الأشد على السفر، وترتبت على هذا زيادة مطردة في تحويلات العاملين في الخارج من المنطقتين إلى ذويهم، وتحديدا في الستينيات.

باختصار يمكن القول أن فئة كبار ملاك الأراضي والتجار في قطاع غزة، كان لها التأثير الأوسع وكانت الأكثر توحدا من مثيلتها في الضفة الغربية. وبقيت الفئات العمالية صغيرة ومتمركزة في الزراعة والبناء، بدون حضور يذكر في القطاع الصناعي. وسنجد أن عددا من الظواهر التي برزت في هذه المرحلة، مثل الهجرة للخارج، وتراجع العمل في قطاع الزراعة لصالح قطاع الخدمات، تتواصل بعد الاحتلال الإسرائيلي. لكن الاحتلال الإسرائيلي سيعيد تركيب اقتصاد المنطقتين بعد أن وحدهما تحت سيطرته، وسينتج عن هذا تحول كبير في البنية الطبقية، وتحولات سياسية واسعة ارتبطت بقيام منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني جامعة.

الجزء الرابع

منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل النخبة السياسية الوطنية

(١٩٦٧-١٩٩٤)

إعادة تشكيل الحقل السياسي الوطني ونخبه

يمكن توقيت بدء تأسيس حقل سياسي وطني فلسطيني مع تأسيس منظمة التحرير العام ١٩٦٤. وهنا يصبح الحديث عن نخبة فلسطينية وطنية حديث له معنى بعد تشكل مؤسسات وطنية تنتج نخبها السياسية التي تتخذ القرارات السياسية والتنظيمية والمالية والإعلامية والدبلوماسية. وللسبب نفسه، يصعب الحديث عن نخب اقتصادية إلا بعد قيام السلطة الفلسطينية (أي تشكل كيان شبه دولاني له بعد إقليمي، وصلاحيات ما في تقرير السياسات الاقتصادية)، وتشكُّل اقتصاد وطني ولو بسمات جنينية، وسأعود لمناقشة هذا الموضوع لاحقا.

من المفيد الفصل بين المرحلة الأولى من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من جامعة الدول العربية وبقيود معينة، وبين المرحلة الثانية التي تلت حرب حزيران العام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لكل أرض فلسطين التاريخية. ففي المرحلة الثانية تبلورت شخصية منظمة التحرير ككيان سياسي يمثل الشعب الفلسطيني، ويتولى صناعة قرارات وتوجهات باسمه.

قررت جامعة الدول العربية تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية تحت تأثير عوامل واعتبارات عدة، منها؛ قرار إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن، ونهوض الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، وهو نهوض استند على إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية على ضوء ما نتج عن النكبة. وقد تمثلت إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية في مظاهر متنوعة، منها تشكيل تنظيمات سياسية علنية وسرية، وتأسيس اتحادات، وجمعيات، ونواد متنوعة الاهتمامات في عدد من التجمعات الفلسطينية. وكلفت جامعة الدول العربية أحمد الشقيري

بالاتصال بالفلسطينيين لتأسيس الكيان الفلسطيني.[٦٤] وعلى الرغم من ترحيب الهيئة العربية العليا التي ترأسها، آنذاك، محمد أمين الحسيني، بقرار الجامعة العربية تشكيل منظمة التحرير،[٦٥] فإن الأخير استاء من تكليف الشقيري بالذات لما يترتب على هذا التعيين من تجاهل وتجاوز للنخبة العائلية التقليدية. وعلى المنوال نفسه رحبت التنظيمات والاتحادات الفلسطينية[٦٦] التي ظهرت بعد النكبة في الشتات بفكرة إنشاء كيان فلسطيني، لكن عددا منها دعا، في بيان وزع في بيروت، إلى إجراء انتخابات حرة، أو عقد مؤتمر وطني عام تدعو له لجنة تحضيرية من القوى الفلسطينية.[٦٧] وتبنى فكرة الانتخابات (لانتخاب أعضاء المؤتمر التأسيسي أو المجلس الوطني) حزب البعث في سوريا الذي تحفظ أعضاؤه الفلسطينيون، أيضا، على تعيين الشقيري. وعلى الرغم من هذه الاعتراضات تولى الشقيري وأعوانه تسمية أعضاء المؤتمر كمندوبين عن التجمعات الفلسطينية الرئيسة، وإرضاء للحكم الأردني ضم الشقيري إلى قائمة أعضاء المؤتمر كل الفلسطينيين الأعضاء الحاليين والسابقين في مجالس الأعيان والنواب والوزارات الأردنية.[٦٨]

لتشكيل المنظمة دلالات مهمة على صعيد تبلور آليات وطنية لتوليد النخبة السياسية. فقد أسست المرحلة الأولى من تشكيل منظمة التحرير، وإن بشكل أولي، آلية تشكيل وإعادة إنتاج النخبة السياسية الفلسطينية على مدار أكثر من العقود الثلاثة المقبلة. كما أرست فكرة وهيكلية المجلس الوطني الذي يجتمع دوريا ليناقش القضايا الوطنية ويبت بشأنها. كما وفرت مؤسسات منظمة التحرير صيغة مؤسساتية لتوليد الإجماع وتقنين الصراع بين أفراد أو مجموعات النخبة السياسية، وتحديدا في المرحلة الثانية من تأسيس المنظمة.

تشكل المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من أغلبية ساحقة من رجال الأعمال الفلسطينيين العاملين في الدول العربية (من العائلات التقليدية ومن غيرها)، ومن تكنوقراط الطبقة الوسطى الجديدة (وتحديدا من القوميين، والناصريين والبعثيين)، ومن أقلية صغيرة من أفراد المنظمات الفدائية التي ظهرت في بعض الساحات ذات الكثافة الفلسطينية. وقد انعكس تكوين المجلس الوطني في دوراته الثلاث الأولى (قبل حرب حزيران ١٩٦٧) على تشكيل اللجنة التنفيذية للمنظمة التي كلف الشقيري بتعيينها.[٦٩] وترتب على تولي الشقيري تحديد عضوية اللجنة التنفيذية (الأولى والثانية والثالثة) تشكيلها من شخصيات مختلطة مثلث أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين، وانتليجنسيا الطبقة الوسطى، ومن أصحاب الاتجاهات القومية (الناصرية تحديدا)، إضافة لمراعاة اعتبارات التوزع الجغرافي للتجمعات الفلسطينية. واستثنيت الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالهما، من التمثيل العلني في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي لأسباب أمنية. ولم يعلن عن عضوية هاتين المنطقتين في هيئات المنظمة إلا بعد اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣، أي بعد اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير. لقد غاب اعتماد أي شكل من أشكال الانتخابات

الديمقراطية كآلية من آليات تشكيل النخب السياسية، بما في ذلك اللجنة التنفيذية التي كلف الشقيري بتعيين عضويتها. هذا التقليد اختفى في المرحلة الثانية من تبلور منظمة التحرير، حيث تم ترسيم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من أعضاء اللجنة التنفيذية التي يتم انتخابها من المجلس الوطني. كما باتت عضوية اللجنة التنفيذية، كما عضوية المجلس، تتم بالتوافق بين فصائل المنظمة عبر نظام المحاصصة (الكوتا)، وبقي تشكيل المجلس الوطني يراعي التوزع الجغرافي الفلسطيني والتنظيمات الشعبية والمهنية.

أما المرحلة الثالثة في تشكيل النخب السياسية فبدأت بعد قيام سلطة فلسطينية، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في كانون الثاني ١٩٩٦. فقد أدخلت هذه آليات جديدة في تشكيل النخبة السياسية الفلسطينية. كما وفرت الإمكانية الوطنية لتشكيل النخبة الاقتصادية، بعد أن ظهرت مقومات أولية لاقتصاد وطني له شيء من التخوم (وإن ما زالت محدودة) عن الاقتصادات المحيطة.

وفرت هزيمة الدول العربية المحيطة بفلسطين في حزيران من العام ١٩٦٧ الفرصة لإعادة النظر في مؤسسات منظمة التحرير ووثائقها الأساسية (الميثاق والنظام الأساسي)، وإعادة تشكيل هيئاتها القيادية على أسس جديدة. ونقل هذا التغيير عضوية المجلس الوطني من أفراد إلى منظمات سياسية مسلحة (فصائل المقاومة) وأجهزة عسكرية واتحادات مهنية ونقابية وقطاعية مرتبطة بالمنظمة وأهدافها. كما جرى تعديل الميثاق، وتغيير اسمه من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني، وإدخال تدقيقات مهمة على النظام الأساسي.[٧٠] كما سمحت التطورات التي تلت حرب حزيران للمنظمة بتثبيت هامش ملموس من الاستقلالية التنظيمية والسياسية والمالية عن الدول العربية. بتعبير آخر، تمكنت المنظمة وخلال فترة قصيرة جدا من تشييد حقل سياسي وطني بمؤسساته وقوانين اللعبة السياسية فيه، واتحاداته وآليات صناعة القرار فيه، وصياغة لغته الجديدة. وهنا يمكن الحديث عن نخبة سياسية وطنية، لأول مرة منذ النكبة، ارتبط وجودها بمشروع دولة وطنية مستقلة.

يمكن تحديد تأريخ إعادة تأسيس منظمة التحرير بالدورة الخامسة للمجلس الوطني[٧١] التي عقدت في القاهرة في شباط العام ١٩٦٩، حيث تكون المجلس الوطني الجديد من ممثلين عن جميع الفصائل الفلسطينية، وعن جيش التحرير الفلسطيني، وعن الاتحادات الشعبية والنقابية والمهنية من مستقلين يتم اختيارهم بالتوافق. وفي هذه الدورة تم تشكيل لجنة تنفيذية جديدة هيمنت عليها فصائل المقاومة الفلسطينية.[٧٢] كما أرسي فيها نظام الكوتا في تمثيل الفصائل في الهيئات القيادية للمنظمة (مجلس وطني، ولجنة تنفيذية، ومجلس مركزي، والتشكيل الأخير ألغى التشكيل السابق المسمى لجنة مركزية). ولم تستثنِ

الصيغة هذه وجود أعضاء من خارج التنظيمات السياسية (المستقلين) في اللجنة التنفيذية، بل كان يتم تسمية هؤلاء بالتوافق بين الفصائل المشكلة للمنظمة. ولهذا، فإن ظهر أحيانا أعضاء في اللجنة التنفيذية يحملون أسماء عائلات معروفة (مثل النشاشيبي، والدجاني) ظهورهم لم يكن بصفتهم أبناء عائلات، بل لاعتبارات سياسية، وتحديدا قربهم من مواقف منظمة التحرير، وبخاصة من التيار المركزي فيها.

عبرت منظمة التحرير عن تحول نوعي في تشكيل النخبة السياسة الفلسطينية فيما يتعلق بأربعة جوانب مهمة:

الجانب الأول؛ إنتاجها لنخبة وطنية وحقل سياسي وطني، وترتب على هذا تجديد مفردات الهوية الوطنية، وإيجاد شبكات من العلاقات والتضامنيات بين التجمعات الفلسطينية الرئيسة التي باتت، بعد النكبة، معزولة عن بعضها البعض ومتباينة الأوضاع والظروف والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الجانب الثاني؛ تغير التكوين الطبقي لهذه النخب، فأغلبية القيادات الأولى في فصائل المقاومة الفاعلة تنحدر من أصول برجوازية صغيرة حديثة،[٧٣] وغالبيتها من خريجي جامعات القاهرة، وبيروت ودمشق. لقد أنهت هزيمة ١٩٤٨ الحركة الوطنية الفلسطينية بتشكيلاتها العائلية الوجاهية القائمة آنذاك، وجاءت منظمة التحرير لتصوغ حركة وطنية جديدة برموز قيادية جديدة تجاهلت العائلات ورموز النخبة السابقة.

الجانب الثالث؛ تحول في القاعدة الاجتماعية التي استندت إليها منظمة التحرير وفصائلها، وهي قاعدة اتسمت بدرجة من التنظيم (تتباين درجته وشكله حسب التجمع) والتعبئة الوطنية. فقد شكلت المخيمات الركيزة الأساسية لفصائل المقاومة، بالإضافة إلى شرائح من البرجوازية الصغيرة الحديثة، وبخاصة الطلبة الجامعيين والمهنيين وشرائح من العمال والمثقفين. كما تميزت فصائل المقاومة عن الحركة الوطنية لفترة ما قبل العام ١٩٤٨، باهتمامها بالتنظيم القطاعي (لدوافع سياسية وطنية وليس اجتماعية)، وبشكل خاص للطلبة والنساء والعمال.

الجانب الرابع: تحول في التكوين الفكري للقيادة الجديدة، فقد تأثرت قيادات منظمة التحرير وفصائلها بنجاح حركات التحرر في العديد من بلدن العالم الثالث (بما في ذلك في الجزائر، وفيتنام وكوبا، وغيرها) في تحقيق الاستقلال، والنضال من أجل الاحتلال وضد الاستعمار الاستيطاني. ومن هنا، تعمق العداء الشديد للإمبريالية والاصطفاف مع القوى المعادية لها. وساعدت ثنائية القطبية في النظام العالمي على التحالف مع الاتحاد السوفييتي والتأثر بتوجهاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتنظيمية،

وتحديدا من قوى اليسار الفلسطيني. كما وفر وجود الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية فرصا عدة لتأهيل وتدريب وتعليم كادر واسع من كوادر المنظمة وفصائلها.

لكن لا بد من التذكير أن القيادة الأولى في منظمة التحرير (كقيادة تاريخية)، مارست دورها عبر مؤسسات أقيمت خارج إقليمها (أي خارج فلسطين). وشكل الحزب الشيوعي الفلسطيني (لاحقا حزب الشعب الفلسطيني) حالة استثنائية، حيث كانت قيادته ومؤسساته تتمركز، بالأساس، داخل الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧. وكان هذا من الاعتبارات التي أبقته خارج مؤسسات المنظمة، على الرغم من اعتباره لها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وتمثل الحزب رسميا في مؤسسات المنظمة في العام ١٩٨١. أما حركتا الجهاد الإسلامي وحماس، اللتان لم تعترفا بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فضّلا البقاء خارج مؤسسات المنظمة. هذا التواجد الاضطراري لمؤسسات منظمة التحرير أثر، بدون شك، على تفاعلها المباشر مع جمهور الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أدخلها في صراعات وتوترات مع الدول العربية التي خشيت من تأثيرات وانعكاسات نشاط فصائل المقاومة على نظمها أو هي سعت لاحتواء المنظمة والتأثير على قرارها. وعلى الرغم من تمركز مؤسسات منظمة التحرير القيادية ومعظم فصائلها، خارج فلسطين، فقد احتفظت بدور رئيسي وأساسي في تشكيل النخب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٦٩ وحتى قيام السلطة الفلسطينية الحاضنة التي تنتج وتضفي الشرعية على النخبة السياسية على الصعيدين الوطني وإلى حد كبير على الصعد المحلية. وتجسد هذا في أخذ مواقع قيادية في مؤسساتها الوطنية وفي المواقع القيادية الأولى للتنظيمات السياسية المكونة لها. ولم تدخل تحولات تذكر على تكوين وآليات تشكيل الهيئات القيادية للمنظمة ولفصائلها الرئيسة (أي على إنتاج وإعادة إنتاج النخب السياسية) منذ بداية عقد السبعينيات وحتى قيام سلطة وطنية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٩٤، فقد بقيت هذه النخب الأولى (أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وأعضاء المكاتب السياسية للفصائل الرئيسية الأخرى) على حالها وإن طرأت عليها تغييرات طفيفة. بعض التغيير دخل على نخب الصف الثاني (أعضاء المجلس الثوري لفتح، وأعضاء اللجان المركزية للتنظيمات الرئيسة الأخرى). بعد انتقال مركز الثقل النضالي إلى الضفة والقطاع، وتحديدا بعد تفجر الانتفاضة، وبشكل حاسم بعد اتفاق أوسلو، تغير تركيب الهيئات القيادية في التنظيمات السياسية الفلسطينية الرئيسة لصالح تجنيد أفراد من الضفة والقطاع. وشكلت هذه النقطة (أي تركيب الهيئات القيادية ما بين الداخل والخارج) أحد الموضوعات الساخنة في النقاشات الحزبية الداخلية في بعض الفصائل، فهي كانت، على سبيل المثال أحد بنود الخلاف، خلال

السنوات الأولى من الانتفاضة، داخل الهيئات المركزية للجبهة الديمقراطية، حيث انقسمت اللجنة المركزية والمكتب السياسي بين مؤيد لتوسيع تمثيل الداخل، وبين متحفظ عليه.

كان لمنظمة التحرير، بما مثلته من قوى سياسية وعسكرية وتنظيمية ومؤسسات وطنية واتحادات، وخدمات، وتمثيل سياسي وعلاقات دولية، تأثير واضح على تكوين النخب السياسية في التجمعات الرئيسة للفلسطينيين (أي نخب وطنية تنشط على صعيد التجمع الفلسطيني الواحد)، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن هذا لا ينطبق على تشكيل النخب السياسية الفلسطينية في إسرائيل، فتشكيلها خضع لآليات تخص وضع الأقلية العربية الفلسطينية في الحقل السياسي الإسرائيلي. لكن العلاقة التي تكونت بين هذه النخب السياسية، وبين قيادة المنظمة وبعض فصائلها، أضفت صبغة الوطنية على هذه النخب. ففي الأردن تمت صناعة النخب السياسية عبر آليات النظام الخاصة، غير أن وجود تنظيمات سياسية، حتى فترة نهاية الثمانينيات، شكلت امتدادا لتنظيمات فلسطينية، كان من الآليات المهمة في صنع قيادات سياسية محلية.

النخبة السياسية في الضفة والقطاع: التجاذب بين الحقل الوطني والحقل المحلي

تصارعت ثلاث قوى للتأثير على عملية تشكيل، أو التأثير على، النخب السياسية في الضفة والقطاع، هي منظمة التحرير، والنظام الأردني، وسلطات الاحتلال. وكما أشرت سابقا، فقد تشكلت النخب في الضفة والقطاع تحت الحكمين الأردني والمصري على أسس أعطت وزنا ملحوظا للعائلية والنفوذ المحلي والملكية (العقارية والمالية)، والولاء السياسي لنظام الحكم. وبرز هذا في التعيين لمناصب في مؤسسات الحكم المركزية والمحلية حيث استأثر، في معظم الحالات، على هذه المناصب أبناء العائلات ذات النفوذ التقليدي وكبار التجار وملاك الأراضي.

نتج عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات مسارب محددة. وشهدت فترة الاحتلال صعود حركة المقاومة الفلسطينية واكتسابها جماهيرية واسعة (تحديدا بعد معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨)، وانتظام هذه الحركة في أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي سرعان ما اكتسبت دور وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني.

اعتمدت إسرائيل تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين سياسة من محاور عدة، منها فرض إسرائيل لسياستها التجارية والاقتصادية على الضفة والقطاع وأسر اسواقها، واستخدام الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة (مقارنة بالأيدي العاملة الإسرائيلية)،

والسيطرة على الموارد الطبيعية (المياه وأجزاء واسعة من الأراضي، ومياه البحر الميت، على سبيل المثال)، وفرض قيود متنوعة على حركة الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك السيطرة على التجارة الخارجية والحياة المصرفية وإهمال البنية التحتية، والتحكم في مجالات الاستثمار عبر الوسائل الإدارية والضريبية.[٧٤] إضافة إلى الاستيطان ومصادرة الأراضي، وضم القدس العربية. وترتب على الإلحاق الاقتصادي للمناطق المحتلة ترسخ اقتصاد سوق رأسمالي تابع ومشوه البنية. كما تراجع الإنتاج الموجه للاستهلاك المباشر لصالح الإنتاج للسوق، ودفع أعداداً جديدة من الفلسطينيين إلى الانخراط في سوق العمل الإسرائيلية والمحلية. ويرى بعض علماء الاجتماع أن غياب المؤسسات المالية الوسيطة عن الضفة والقطاع بعد العام ١٩٦٧ شجع تراكم رأس المال من خلال العائلة الممتدة وربط بين الاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية والبنى التقليدية في المجتمع، محافظا بالتالي على بعض أشكال من العلاقات «الزبائنية» أو الاستزلامية. وشجع على هذا اعتماد القضاء العشائري في حل الخلافات والمنازعات عبر الاعتراف به (واحتوائه) من قبل الدولة الأردنية أولا، وعبر اللجوء إليه خلال فترة الاحتلال تجنبا للمحاكم الإسرائيلية ثانيا، واستيعابه من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية كأحد أشكال مجابهة الاحتلال.[٧٥]

كما تركز الاستيطان حول مدن الضفة الغربية الرئيسية، وقد أدى هذا وبالترافق مع التتبيع الاقتصادي، والقيود على البناء والتنظيم المديني، وحظر التنظيمات السياسية، وتحديدا المنطوية تحت لواء منظمة التحرير تجميد التحول الحضري، ليس من حيث النمو المديني السكاني، بل، أيضا، من حيث التكوين والتنوع المهني والخدمي والثقافي.

وعلى الصعيد السياسي، اعتمدت إسرائيل سياسة قوامها السعي للحيلولة دون تبلور قيادات وطنية (اعتبار منظمة التحرير وفصائلها منظمات إرهابية محظورة ومطاردة)، وتغذية الانتماءات المحلية، وتشجيع الزعامات التقليدية ذات النفوذ المحلي، وتغذية أسباب التنافس والتناحر بين العشائر والطوائف، والتركيز في المرحلة (إلى أن تمت انتخابات ١٩٧٦ وجاءت بنتائج مغايرة لما كانت تريده سلطات الاحتلال) على دور البلديات ونشاطها على الصعيد المحلي، وإحباط محاولات بسط نفوذ بلديات خارج حدودها.[٧٦] ومع اتساع نفوذ منظمة التحرير سعت سلطات الاحتلال إلى تقويض هذا النفوذ بوسائل عدة، منها: الاعتقال والإبعاد والإقامة الجبرية، وهو ما مارسته بتواصل حتى قيام سلطة وطنية فلسطينية العام ١٩٩٤ (مع استمرار الاعتقال من مناطق أ و ب)؛ ومنها السعي لإيجاد زعامات محلية بديلة لمنظمة التحرير. فعلى سبيل المثال، تصدت سلطات الاحتلال لمحاولات بعض رؤساء البلديات مد نفوذهم إلى خارج بلداتهم (الجعبري في الخليل وكنعان في نابلس). وفي انتخابات العام ١٩٧٢ استدعت سلطات الاحتلال الحاج معزوز المصري

وحافظ طوقان وحكمت المصري (باعتبارهم من أركان النخب التقليدية)، وضغطت عليهم لترشيح أنفسهم للانتخابات.[٧٧] وكان أبرز هذه المحاولات لجان روابط القرى التي قامت على البحث عن زعامات محلية في القرى تتبنى مشروع الحكم الذاتي الذي بدأت إسرائيل في تسويقه بعد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، وبعد أن فشلت محاولة إيجاد قيادات محلية منتخبة بعد فوز مؤيدي منظمة التحرير بشكل ساحق في انتخابات البلديات العام ١٩٧٦. والواقع أن التناقض بين القرى والمدن التي راهنت عليه إسرائيل كان قد اختفى بحكم التحولات التي شهدتها المناطق المحتلة على الصعيدين الاقتصادي (كالعمل في إسرائيل، والهجرة إلى الخارج)، والسياسي-التنظيمي، وتحديدا بعد توجه الفصائل الفلسطينية إلى تنظيم مؤيدين لها في المخيمات (التي شكلت القاعدة الأولى والأوسع)، وكذلك في القرى والمدن.

ومن المحاولات الأخرى التي تمت لإيجاد زعامات محلية بديلة لمنظمة التحرير تلك التي تمثلت في مسعى الإدارة المدنية الإسرائيلية بغزة في تشجيع «المجمع الإسلامي» (الإخوان المسلمون)، وتحديدا في الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨، وإثارة الصراع الداخلي بين الاتجاه الإسلامي والاتجاه العلماني اليساري. وأخذ هذا الصراع أشكالاً عنفية وغير عنفية، كان أبرزها حرق مقر الهلال الأحمر، والسعي إلى السيطرة على الجامعة الإسلامية في غزة والتي شكلت آنذاك أحد معاقل منظمة التحرير.

فشلت روابط القرى، على الرغم من الصلاحيات والدعم التي منحتها إسرائيل لها، بسبب التأييد الواسع لمنظمة التحرير وفصائلها واتساع قاعدتها التنظيمية على صعيد وطني، والمعارضة الشديدة لروابط القرى لارتباطها الوثيق بسياسة الاحتلال واستهدافها إضعاف الوطنية الفلسطينية. وساهم في فشلها وانحطاطها السمة المحلية الضيقة لرموزها والتنافس والتناحر بينها، وعزلتها عن معظم فئات المجتمع بما في ذلك في القرى نفسها.[٧٨] وصب في الاتجاه نفسه موقف الأردن المعارض لها، ما دفع الشخصيات الموالية للأردن إلى الانسحاب منها.

دخلت على البنية الطبقية والاقتصادية للمناطق المحتلة خلال فترة الاحتلال تحولات كبيرة، فقد تراجعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية انخفضت نسبة العاملين في الزراعة إلى النصف ما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٣، وانخفضت نسبتهم في قطاع غزة بنحو ٤٥٪ للسنوات ذاتها، في حين راوحت نسبة العاملين في الصناعة مكانها، وشهد قطاع البناء التوسع الأكبر، من حيث عدد العاملين فيه، بحكم عدد العاملين في قطاع البناء في إسرائيل، فقد تضاعفت نسبة العاملين في البناء في الضفة الغربية من مجموع قوة العمل ما بين العام ١٩٧٠ والعام ١٩٩٣. وفي

قطاع غزة، ارتفعت نسبة العاملين في فرع البناء لأكثر من الضعفين والنصف خلال الفترة ذاتها، وحافظ قطاع التجارة (والمطاعم والفنادق) على معدل ثابت تقريبا.[٧٩]

واتسع حجم الطبقة العاملة في الضفة الغربية والقطاع، فقد ارتفعت نسبة العمال والموظفين من مجموع القوة العاملة الفلسطينية من ٤٥,٣٪ العام ١٩٦٩ إلى ٦٢,٩٪ العام ١٩٨٤، وانخفضت إلى ٥٧,٧٪ العام ١٩٩٣ بحكم القيود الإسرائيلية التي تلت حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١. وحافظت حصة الفئات العمالية العاملة بأجر على ما يقارب نصف حجم القوة العاملة في الضفة والقطاع. وتراجعت نسبة العمال الزراعيين من هذه الفئة من ٢٤,٥٪ العام ١٩٦٩ إلى ٩,٦٪ العام ١٩٩٣، في حين ازدادت نسبة عمال البناء من ٢٣,١٪ العام ١٩٦٩ إلى ٣٦٪ العام ١٩٩٣. وشجعت هذه التحولات على تبلور حركة نقابية في الثمانينيات، لكن وجود الاحتلال وارتباط النقابات بمنظمة التحرير وفصائلها، أبقياها مشدودة للمهام السياسية الوطنية، كما هو حال الاتحادات الشعبية والمهنية الأخرى التي تأسست خلال هذه الفترة.

ولم تبق ظروف وشروط العمل بمنأى عن التغيير، وشملت هذه مكان العمل، حيث باتت أعداد كبيرة من العمال يتنقلون يوميا للعمل في سوق العمل الإسرائيلية. كما هاجرت نسبة غير قليلة من القوى العاملة للعمل في الأسواق العربية (النفطية بشكل خاص). ففي منتصف السبعينيات وصلت نسبة العاملين في إسرائيل من مجموع قوة العمل إلى ما يزيد قليلا على النصف في الضفة الغربية، وما يقترب من الثلثين في قطاع غزة، وبقي المعدل ذاته تقريبا حتى العام ١٩٩١، حين بدأت تشهد انخفاضا، فانخفضت في العام ١٩٩٣ إلى أقل من ثلث قوة العمل في الضفة، وإلى أقل من النصف في قطاع غزة.[٨٠] وبتعبير آخر، بات ما يقترب من ثلثي الطبقة العاملة ونحو نصف القوة العاملة في الضفة والقطاع يعتمد على العمل المأجور في إسرائيل ومستوطناتها، بدءا من منتصف السبعينيات وحتى الانتفاضة في أواخر العام ١٩٨٧. ولم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض الفعلي إلا بعد حرب الخليج الثانية، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

فرض الواقع الكولونيالي في الضفة الغربية وقطاع غزة قيوداً مختلفة على البرجوازية المحلية، وهي شريحة تميزت، بالأصل، بهشاشة قاعدتها الرأسمالية وبضعف انتشارها وعلاقاتها البينية. وترافقت عوامل عدة لإبقاء هذه الفئة أسيرة لسماتها المحلية والعائلية، أبرزها: سيطرة إسرائيل على أسواق الضفة والقطاع، والضرائب المرتفعة على رجال الأعمال، وتخلف البنية التحتية، ومنافسة السلع الإسرائيلية، وواقع الاحتلال وما يولده من مناخ منفّر للاستثمار، ما دفع عدداً من رجال الأعمال والتجار إلى الهجرة مع رؤوس أموالهم إلى عمان والقاهرة، واستثمارها هناك.[٨١] كما ولد الاحتلال أوضاعا دفعت

أعدادا كبيرة من الحرفيين والمهنيين وذوي التعليم العالي للهجرة للدول النفطية ومناطق أخرى. فقد بلغ صافي ميزان الهجرة من الضفة والقطاع للخارج بعد أيلول ١٩٦٧ (أي بعد ظاهرة النزوح التي تلت حرب حزيران مباشرة) وحتى نهاية ١٩٩٢، حسب المعطيات الإسرائيلية، نحو ٢٥٥,٦ ألف شخص (١٥٠,٥ ألف من الضفة و ١٠٥,١ ألف شخص من القطاع)، غالبيتهم العظمى في سن العمل والدراسة الجامعية، ويلاحظ تراجع معدلات الهجرة للخارج بعد العام ١٩٨٩.[٨٢]

وفي الوقت نفسه، تقلصت فجوة الدخل بين الفئات العمالية (وتحديدا الفئات العاملة في إسرائيل) والشرائح الدنيا، وفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة، بحكم ارتفاع الأجور في إسرائيل عن معدلاتها في الضفة والقطاع. بتعبير آخر، لم تعد البرجوازية المحلية (وممثلوها أو رموزها) مصدرا يشار إليه لتشغيل الأيدي العاملة في الضفة والقطاع، الأمر الذي قلص من نفوذها وقدرتها على توليد نفوذ محلي ذي وزن. فقد تمثلت مصادر استخدام الأيدي العاملة الفلسطينية في هذه الفترة، إذا ما استثنينا الهجرة إلى دول الخليج والأردن، حسب الأهمية بالتالي: إسرائيل والمستوطنات، القطاع غير الرسمي؛ الحكومة الأردنية والإدارة المدنية؛ البرجوازية المحلية.

نماذج من النخبة الوطنية المحلية في الضفة والقطاع

أشرت سابقا إلى أن النخب تستمد موقعها ودورها من موقعها في قيادة مؤسسات بالمعنى الواسع للمفهوم، أي بما يشمل أحزاباً سياسية، واتحادات، ونقابات وتضامنيات مختلفة (بما فيها تضامنيات قرابية ومحلية)، كما تشمل شركات وغرف تجارية وجمعيات صناعية، وبنوك ومؤسسات حكومية، أو منظمات أهلية، أو خيرية، أو دينية. وذكرت سابقا أن بنية الحقل السياسي تحدد نوعية النخب التي تنشأ ومدى توحدها وتعددها وتوزع السلطة والنفوذ فيما بينها. كما ذكرت أن منظمة التحرير الفلسطينية أعادت بناء الحقل السياسي الوطني الفلسطيني، بمعنى أن المنظمة باتت الجهة التي توفر آليات تشكيل النخب السياسية الوطنية العامة، وتؤثر على تشكيل النخب الوطنية المحلية. ولم يطرأ ما يغير هذا الوضع إلا حين حاول اقتحام هذا الحقل السياسي التيار الإسلامي في أواخر الثمانينيات وسعيه لإعادة تشكيل بنية وتكوين الحقل السياسي وقواعد «اللعبة السياسية» التي تحكم العلاقات بينها، أي السعي لاحتلال موقع مؤثر في الحقل السياسي، والتنافس على مواقع نخبه السياسية. ولعل تشكل التيار الإسلامي في الأراضي المحتلة وأشكال التنظيم السياسي والجماهيري الذي انتهجته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، وفي لبنان ودول الخليج، وعلاقتها بالأحزاب السياسية ذات القاعدة العربية

الفلسطينية في إسرائيل، يشير إلى التنويعات التي تميز بها الحقل السياسي الفلسطيني، والناتجة بالأساس عن تنوع ظروف وشروط وتكوين التجمعات الفلسطينية وبقائها دون حقل وطني دولاني، ما وفر شروطا من درجات الاستقلالية المحلية تفاوتت درجتها حسب البعد عن المركز (قيادة منظمة التحرير وفصائلها)، وتأثيرات الحقل السياسي الدولاني (إسرائيل، وسلطات الاحتلال، والأردن، وسوريا، ولبنان، ودول الخليج... الخ) الذي يقيم فيه كل تجمع فلسطيني.

الملاحظة الأولى على النخبة السياسية الوطنية التي تشكلت في هذه الفترة في الضفة والقطاع تتمثل في تشكلها في سياق مقارعة الاحتلال ومشاريعه، وبهدف إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني كما طرحته منظمة التحرير، وهو مشروع تعرض لإعادة صياغة في مراحل مختلفة. فقبل العام ١٩٤٨ تمثل هذا المشروع في دولة مستقلة على كامل فلسطين الانتدابية، وفي السنوات الأولى من قيام منظمة التحرير تمثل المشروع في دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب الفلسطيني، ثم تحول تدريجيا ليرسو بعد اتفاق أوسلو على دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧ وحل مشكلة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة، أي أن المشروع بات يتمحور أكثر فأكثر حول تشكيل دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع، مع التأكيد على حق العودة.

ويبرز هذا جليا في تشكيل كل من الجبهة الوطنية (تشكلت في الضفة الغربية، على الأرجح، في العام ١٩٧٣)،[٨٣] ولجنة التوجيه الوطني (تشكلت في بدايات العام ١٩٧٨)، والقيادة الموحدة للانتفاضة (في بداية العام ١٩٨٨) بمبادرات سياسية محلية، تم تبنتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أي أن هذه الأطر اكتسبت، في الحالات الثلاث، شرعية وطنية من منظمة التحرير (بما هي قيادة وطنية ائتلافية)، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد وباعتبارها حاملة المشروع الوطني الفلسطيني، وخاصة أمام المساعي المتكررة لضرب وحدانية تمثيلها ولإبعاد المناطق المحتلة عن دائرة تأثيرها. من هنا جاء تعمد الأطر الثلاثة المذكورة تضمين برامجها وشعاراتها التزامها ببرنامج منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وصياغة علاقتها مع منظمة التحرير باعتبارها ذراعها في الداخل.[٨٤] وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع غزة كان قد شهد إطاراً جبهوياً بعد الاحتلال مباشرة اعتمد الكفاح المسلح في مقاومة الاحتلال، لكن التجربة لم تدم طويلا بحكم الإجراءات العسكرية والقمعية التي اعتمدها جيش الاحتلال في مواجهة هذه المقاومة.

لا يعني وجود حقل سياسي وطني ممثلا في منظمة التحرير إغفال التباين الذي وجد، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، بين تكوين القوى داخل الحقل الوطني العام (نظام

الكوتا، وسيطرة تنظيم واحد على المؤسسة ومواردها)، وبين تكوين القوى داخل الحقل السياسي المحلي في الضفة والقطاع. وقد برز هذا التباين في تكوين النخبة السياسية المحلية الصاعدة في الداخل التي غلب عليها الاتجاه اليساري، في حين غلب على تكوينها في «الخارج» الاتجاه الوطني العام الذي مثلته حركة فتح. ولا شك بأن تغيرا ملموسا طرأ على تكوين الحقل السياسي المحلي (في الضفة والقطاع) مع منتصف عقد الثمانينيات، وتزايد مع بداية عقد التسعينيات، حيث ضعف وزن القوى اليسارية العلمانية، وتزايد وزن كل من حركة فتح والتيار الإسلامي، ولحد ما دور العائلات الوجاهية والمتنفذة، الأمر الذي انعكس على تكوين النخبة السياسية. ويحتاج هذا التحول إلى تفسير، ليس هنا مجال الخوض فيه، لكن له صلة بالتحولات الإقليمية والدولية التي شهدتها فترة أواخر الثمانينيات والتسعينيات، وللتحولات التي دخلت على منظمة التحرير بعد الخروج من بيروت، والتحولات التي دخلت على أوضاع المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، إضافة إلى بنى وبرامج هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية.

الملاحظة الثانية حول هذه الأطر القيادية تتعلق بالوظائف السياسية والتنظيمية والوطنية التي تشكلت من أجلها. ففي حال الجبهة الوطنية، تمثلت هذه في تأسيس جسم (يضم بالأساس ممثلين عن التنظيمات السياسية الفلسطينية وبعض الشخصيات الوطنية) ينسق المجابهة ضد سياسات الاحتلال (بما في ذلك مشروع «الإدارة الذاتية» الإسرائيلي) ومشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الأردن آنذاك، وبالتنسيق مع قيادة منظمة التحرير في الخارج، وتحديدا بعد خروج الأخيرة من الأردن. ونشأت لجنة التوجيه الوطني، بعد ضرب الجبهة الوطنية، وبعد زيارة السادات إلى القدس، وتلمس الحاجة إلى توحيد الموقف الوطني الفلسطيني في الداخل ضد اتفاقيات كامب ديفيد. وبخلاف الجبهة الوطنية، أخذت لجنة التوجيه الوطني شكلا علنيا مستفيدة من قانون كان قد صدر في الأردن خلال حكومة النابلسي (في منتصف الخمسينيات) ولم تلغه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وشكلت لها لجاناً في مختلف الأراضي المحتلة. أما القيادة الموحدة للانتفاضة فقد تشكلت من ممثلي التنظيمات الرئيسة التي لها وجود تنظيمي فاعل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستهدفت، بالأساس، توحيد فعاليات ومواقف الانتفاضة ضد الاحتلال. ولهذا، لم تكن العضوية ثابتة لأسباب أمنية، وبحكم كون المهمة تنسيقية وتوحيدية للجهد الوطني. وبخلاف الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني، استندت القيادة الموحدة، في مرحلة صعودها، على أشكال من التنظيم الجماهيري (لجان شعبية ولجان مختصة مختلفة).

الملاحظة الثالثة حول هذه الأطر تخص تشكيلها من مواقع لها وزن سياسي و/أو تنظيمي، أي أن هذه الأطر عملت على جمع قيادات أو ممثلي التنظيمات السياسية في هيئة واحدة،

وحكمتها قرارات هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية. وبحكم التصادم مع الاحتلال، كان يتم تمثيل قوى سياسية محظورة من السلطات الإسرائيلية عبر واجهات غير محظورة. فقد تمثل في الجبهة الوطنية: الهيئة العلمية الإسلامية، ومجمع النقابات المهنية، واتحاد نقابات العمال، واتحاد طلبة فلسطين في الداخل، واتحاد المرأة. ويعتبر البعض أن الإنجاز الأكبر للجبهة الوطنية يتمثل في دورها في التهيئة العام ١٩٧٦ لفوز شخصيات وطنية مؤيدة لمنظمة التحرير في انتخابات البلديات.[٨٥] لقد ترتب على انتخابات المجالس البلدية في الضفة الغربية ربط هذه البلديات ورؤسائها بمنظمة التحرير،[٨٦] واختفاء زعماء تقليديين، كما حدث في الخليل، على سبيل المثال، حيث سقط الشيخ الجعبري (بعد أن قضى ٣٠ عاما في رئاسة البلدية)، ونجح في معظم البلديات ممثلون عن التيار الوطني وغالبيتهم من الشباب، وضمت شخصيات من عائلات وجاهية ومن الطبقة الوسطى التي وجدت نفسها في تناقض مع الاحتلال وسياسته (فهد القواسمي، وكريم خلف، وبسام الشكعة، وظافر المصري، وحلمي حنون، وإبراهيم الطويل، والياس فريج، ومحمد ملحم... الخ). لقد تحول رؤساء البلديات (وتحديدا البلديات الكبيرة) إلى نخبة سياسية محلية منتخبة ديمقراطيا ومعترف بها من قيادة منظمة التحرير. وبنجاح التيار الوطني، حققت منظمة التحرير انتصارا في الانتخابات البلدية العام ١٩٧٦.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من القيادات الفلسطينية المحلية التي أبعدتها سلطات الاحتلال تولت مناصب مرموقة في أطر منظمة التحرير؛ مثل الشيخ عبد الحميد السايح (أبعد العام ١٩٦٧ بعد أن أسس الهيئة الإسلامية ولجنة التوجيه الوطني الأولى، وبعد إبعاده تسلم وزارة الأوقاف الأردنية، وكان أول وزير لها ثم انتقل للعمل مع م.ت. ف، ثم تولى لفترة رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، واستقال في أوائل التسعينيات، وتوفي في بداية العام ٢٠٠١)، ومثله عبد الجواد صالح الذي أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكذلك حنا ناصر، ومحمد ملحم، وألفرد طوباسي.

تجربة لجنة التوجيه الوطني لم تأت بمعزل عن تجربة الجبهة الوطنية،[٨٧] وسميت هذه اللجنة – حسب بعض المصادر – بـ «اللجنة العليا المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، ووفق مصادر أخرى لم تسمَّ لجنة التوجيه الوطني باللجنة العليا المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد انبثقت عن مؤتمر القدس الذي عقد بعد زيارة السادات لإسرائيل لجنة سميت «لجنة متابعة» لتنفيذ قرارات المؤتمر، وقد تحولت هذه إلى لجنة التوجيه الوطني.[٨٨] وتكونت اللجنة من عدد واسع نسبيا من الشخصيات الوطنية، وسكرتارية مقلصة عدديا. وضمت اللجنة الموسعة (حسب ما أورده مصدر ومقابلة) ممثلي عدد من البلديات المنتخبة، والنقابات، والتنظيمات السياسية الفاعلة، والجامعات والصحف، منهم: بسام الشكعة (رئيس بلدية نابلس المنتخب)، وفهد القواسمي

(الخليل)، وإبراهيم الطويل (البيرة)، وكريم خلف (رام الله)، ومحمد ملحم (حلحول)، ووحيد الحمدالله، وحلمي حنون. وضمت عن النقابات والمنظمات الخيرية في الضفة الغربية والقدس: أمين الخطيب، وصائب الناظر، وسميحة خليل، وعزت عبد الحبري، وبشير البرغوثي (محرر مجلة **الطليعة**)، ومأمون السيد (محرر صحيفة **الفجر**)، وعلي يعيش (محرر صحيفة **الشعب**)، وعزمي الشعيبي، ونيقولا ضبيط، وإسماعيل الطزيز، وأكرم هنية، وسمير كاتبة، والشيخ علي الطزيز، وحيدر عبد الشافي (رئيس جمعية الهلال الأحمر)، وعادل غانم، وبسام الصالحي، ورؤساء الجامعات. وضمت سكرتاريا اللجنة: بسام الشكعة، وكريم خلف، وفهد القواسمي، وعادل غانم (رئيس نقابة العمال في نابلس)، وإبراهيم الدقاق (نقيب المهندسين)، والمحامي جريس الخوري (ممثل نقابة المحامين)،[٨٩] وتمثلت الفصائل الرئيسة عبر مواقع غير حزبية (صحف، ونقابات، واتحادات، . .) تجنبا للقمع الإسرائيلي. وشمل برنامج لجنة التوجيه الوطني تحركات ضد اتفاقية كامب ديفيد ومشروع الإدارة الذاتية، ولروابط القرى ولمشروع ريغان. وتعرض أعضاء من اللجنة للاعتقال والإبعاد ومحاولات الاغتيال والتهديد، وتطبيق سياسة ما أطلق عليه إسرائيليا «القبضة الحديدية».

ولعل القيادة الموحدة للانتفاضة كانت الأقرب إلى إبراز الأساس التنظيمي الحزبي في تحديد النخبة السياسية، وارتباطها بالموقع التنظيمي–السياسي وليس بأفراد. فقد تشكلت القيادة الموحدة من ممثلي التنظيمات الرئيسة الفاعلة في الضفة والقطاع (فتح، والحزب الشيوعي الفلسطيني «لاحقا حزب الشعب»، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، ولما انشقت الأخيرة تم تمثيل فدا أيضا). وهي قيادة لم تشخصن بأفراد كما كان حال الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني، وذلك بحكم سخونة الصراع اليومي المتعدد الأشكال بين الشعب وسلطات الاحتلال. ولأن الموقع التنظيمي كان هو المحدد للعضوية في القيادة الموحدة (التي حرصت كما كان حال لجنة التوجيه ومن قبل الجبهة الوطنية على أن تصف نفسها كذراع منظمة التحرير) فلم تنل سياسة الإبعاد والاعتقال المكثفة والإقامة الجبرية من استمرار دور هذه الهيئة، وإن أثرت حدة وتواصل إجراءات الإبعاد والسجن على أدائها. وتستحق تجربة الاعتقال في السجون الإسرائيلية التي مر بها عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الدراسة من زاوية التأهيل لأدوار قيادية واكتساب مهارات تنظيمية وتثقيفية وتعبوية خلال فترة السجن. وهي تجربة مر بها عدد كبير من الفلسطينيين، مقارنة بعدد السكان.[٩٠]

تشكل معظم أعضاء القيادة الموحدة المركزية من نشطاء الحركة الطلابية أو النقابية، ومن الذين اعتقلتهم إسرائيل سابقا، وبلغ متوسط أعمارهم ما بين ٢٥ و٣٥ سنة، ومعظمهم من حملة شهادة البكالوريوس، أو الدبلوم ومن صفوف برجوازية صغيرة أو كادحة، ومن

منطقة الوسط، العدد الأكبر منهم من المتفرغين الحزبيين أو من العاملين في الجامعات والأنروا.[٩١] ومن المحتمل أن يكون هذا الوضع قد حد من قدرة هذه النخب على تلمس مصاعب الحركة الجماهيرية، وتحديدا العاملين في إسرائيل والحرفيين، وبعض فئات التجار. وفي قطاع غزة، تشكلت قيادة موحدة للانتفاضة كان مركزها في مدينة غزة، ويجري التنسيق بينهما. إلا أن البيانات كانت تراعي الواقع الخاص لكل من المنطقتين سواء في النشاطات الكفاحية، أو أشكال الصمود الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، في حين كان يتم التركيز على شعار العودة إلى الأرض في الضفة الغربية، كان التركيز في قطاع غزة يميل إلى التكافل الاجتماعي كركيزة للصمود الاقتصادي.

استندت القيادة الموحدة إلى شبكة التنظيمات السياسية وما تفرع عنها من أجهزة ولجان شملت القرى والمخيمات، إضافة إلى المدن. وبحكم التجاوب الشعبي الواسع مع نداءاتها وما تمتعت به (وتحديدا في المرحلة الأولى من الانتفاضة) من شرعية جماهيرية، كان هناك إشراف تنظيمي مباشر على عمل القيادة الموحدة من قادة التنظيمات في داخل الأرض المحتلة ومن خارجها. وتراجع في المرحلة الأولى من الانتفاضة (١٩٨٨-١٩٨٩) دور ما سمي بـ«الشخصيات الوطنية» التي برزت كأفراد، وشكلتها قيادة منظمة التحرير (وحركة فتح بشكل خاص)، بعد ضرب لجنة التوجيه الوطني، وفقدان البلديات، وعكس تشكليها تمثيلا متميزا لأبناء البرجوازية المحلية والعائلات الوجاهية والمتنفذة.[٩٢] لكن لم تظهر بوادر على تشكُّل هذه كنخبة متماسكة لا من حيث ثبات عضويتها، ولا من حيث تمتعها بنفوذ جماهيري، فقد بقي موقف قيادة منظمة التحرير منها حذرا تخوفا من تنامي طموح لديها بتشكيل قيادة بديلة أو الانخراط في تشكيلات مشكوك في أهدافها.[٩٣]

ويلحظ أن حركة حماس تعمدت إصدار توجيهات ودعوات خاصة بها، حرصت على تمييزها عما كان يصدر عن القيادة الموحدة، وهو الأمر الذي لم يحدث في تجارب الجبهة الوطنية ولا في لجنة التوجيه الوطني. لقد شكل هذا التحدي الأول لمنظمة التحرير وتفردها في السيطرة على الحقل السياسي إيذانا باقتحام هذا الحقل من قوة جديدة تسعى إلى تغيير الحقل وتكوين نخبه السياسية. وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا. كما سنعود إلى مساعي خلق شرخ بين نخبة من الداخل ونخبة من الخارج في مؤتمر مدريد، ومفاوضات واشنطن، الأمر الذي ساهم في تهيئة الظروف للوصول إلى اتفاق أوسلو.

مما سبق، يتضح أن تراجع نفوذ العائلات النافذة والبرجوازيات المحلية كمنتج للنخب السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يعود فقط إلى التحولات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية لهاتين المنطقتين منذ وقوعها تحت الاحتلال العام ١٩٦٧، بل يعود، أيضا، وهذا عامل شديد الأهمية، إلى تنامي نفوذ منظمة التحرير والفصائل المكونة

لها، كمشكل وحاضن للنخب السياسية، وإلى تزايد اهتمام فصائل منظمة التحرير بالضفة والقطاع بعد الخروج من بيروت العام ١٩٨٢، كساحة أساسية للنضال الوطني الفلسطيني. واستند مصدر قوة منظمة التحرير إلى قدرتها التعبوية والتنظيمية، كحركة تحرر وكيان تمثيلي، وشمول قاعدتها الاجتماعية المخيمات والقرى والمدن، والنساء والشباب والعمال والمهنيين. وبرز هذا أكثر مما برز في توجه فصائل منظمة التحرير في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات نحو بناء منظمات جماهيرية ونقابية ممثلة في لجان نسائية، وعمالية، ومجالس طلابية، وشبيبة، واتحادات مهنية. وترتب على هذا تسييس وتوسيع نطاق مشاركة فئات اجتماعية كانت مغيبة سابقا عن فرص المشاركة في الحياة السياسية الوطنية.[٩٤] وظهر أثر هذا في الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٢) التي قلصت بشكل واسع وملموس نفوذ القيادات التقليدية.[٩٥]

سنرى لاحقا أن التحول في الحقل السياسي الفلسطيني، بعد اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية، والتحولات التي دخلت على المرحلة الثانية من الانتفاضة، وتراجع دور التنظيمات السياسية (تحديدا اليسارية) أفقد معظم هذه المنظمات والاتحادات قاعدتها الجماهيرية ودورها. كما ولد الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وتراجع مصادر تمويل منظمة التحرير وفصائلها إلى «تمهين» (أي تحويلها إلى مؤسسات تقوم على أسس وعلاقات مهنية) معظم المنظمات التي ساهم اليسار في إقامتها في الثمانينيات وبداية التسعينيات. كما دفع إلى الاعتماد إما على المساعدات الخارجية والتكيف مع «أجندة» الجهات المانحة،[٩٦] أو الارتباط كليا بمؤسسات السلطة، وفقدان بالتالي دورها كأدوات إنتاج وإعداد نخب مجتمعية مستقلة.

الهوية الوطنية والصراع على تجنيد النخب المحلية

بعد احتلال الضفة وقطاع غزة العام ١٩٦٧ تصارعت ثلاثة أطراف كيانية على صناعة وتعزيز مكانة نخبها في هذه المناطق؛ وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديدا بعد أن أعادت تشكيلها فصائل المقاومة الفلسطينية العام ١٩٦٩، والدولة الكولونيالية الاستيطانية (إسرائيل)، والنظام في الأردن. لقد سيطرت الأطراف الثلاثة إما على حقول سياسية دولانية (إسرائيل والأردن) أو على حقول سياسية تحررية تسعى إلى تشكيل دولة وطنية (منظمة التحرير الفلسطينية). لقد فشل كل من الأردن وإسرائيل في تشكيل نخب لها صدقية ونفوذ، لأن مشروعهما قام على صناعة نخب محلية تتولى دور الوكيل لدولة متخارجة (مع فارق مهم بين الدولتين من حيث وجود تداخل تاريخي وسكاني واقتصادي بين الأردن والضفة الغربية). ونجحت منظمة التحرير في إقامة حقل وطني مشدود نحو الاستقلال. وكأي حقل سياسي وطني، فإنه يفرز مؤسساته التي تتولى

عملية إنتاج وإعادة إنتاج نخبها السياسية. لكن حسم الصراع بين الكيانات الثلاثة لم يكن سهلا بحكم تداخل عوامل تاريخية وأيديولوجية واقتصادية ودينية، وتتطلب انتفاضة شعبية طويلة الأمد لحسم هذا الصراع لصالح منظمة التحرير (فك الارتباط من قبل الأردن العام ١٩٨٨، واتفاق أوسلو العام ١٩٩٣ مع إسرائيل)، بما في ذلك تحديد نخبها ومواقعهم المؤسساتية.

استند كل من الأطراف الثلاثة في الصراع لتثبيت وجوده على آليات وأطر وتنمية مصالح وتوليد رموز ورواية خاصة. وسعت إسرائيل، إضافة إلى حظر منظمة التحرير وفصائلها وقمع كل ما من شأنه خلق أطر وطنية قيادية مستدامة، وكل ما يعيق أو يقاوم الاحتلال وسياسته (إبعاد، واعتقال، وهدم بيوت...الخ)، إلى رعاية ما من شأنه أن يشكل بديلا عن منظمة التحرير ويضعفها، ومن هنا رعايتها لروابط القرى،[٩٧] ومنح صلاحيات لرموزها، بل وتسليحهم (من أمثال مصطفى دودين، ويوسف الخطيب...)، وتشجيعها للحركة الإسلامية في بداية نشأتها (كما جرى في قطاع غزة) لإضعاف منظمة التحرير.[٩٨] واستند الأردن إلى علاقته مع الرموز العائلية المتنفذة في الضفة (المصري والجعبري ونسيبة وفريج، ورشاد الشوا ...) وإلى آلاف الموظفين الذين يدفع رواتبهم في الضفة (معلمين...)، وإلى علاقته مع الأوقاف، واللجنة الأردنية-الفلسطينية المشتركة، وخطة التنمية للحفاظ على موقع لها في تقرير مستقبل الضفة والقطاع. أما منظمة التحرير فقد استندت إلى ميزتها الخاصة المكتسبة نضاليا كممثلة للشعب الفلسطيني ورمز هويته الوطنية. لكن قوة منظمة التحرير تجسدت في قدرات فصائلها التعبوية، أي في قدراتها على تنظيم قطاعات مختلفة من أهالي الضفة والقطاع، وبالتالي تجنيد نخب وطنية محلية عبر عوامل تنظيمية محلية حملت درجة ملموسة من الاستعداد للتضحية، ما منحها شرعية ثورية ووطنية مكنت من تهميش الأطراف الأخرى. كما استخدمت المنظمة وفصائلها وسائل أخرى لتدعيم نفوذها المجتمعي، منها الدعم المالي لمؤسسات تعليمية واجتماعية وخيرية وجماهيرية وبحثية، ومشاريع خدمية، ومؤسسات صحية، وغيرها. وهذه مؤسسات وتضامنيات ولدت نخبها المحلية.

كما أن التشكيلات القيادية الوطنية في الضفة والقطاع، والتي نشأت بمبادرات محلية كانت تلجأ إلى قيادة منظمة التحرير وفصائلها لأخذ الموافقة وحتى تحظى بشرعية وطنية (مثل الجبهة الوطنية، ولجنة التوجيه الوطني...). ويدعم هذا الأطروحة الرئيسة للبحث، وهي أن النخب تولد وتهيأ في المؤسسات والأحزاب والاتحادات والنقابات. ولذا، فإن النخب السياسية الوطنية هي نخب نشأت مع نشوء منظمة التحرير بمؤسساتها وأحزابها وأطرها الجماهيرية والمهنية، وهي التي تحدد وتؤثر على وتمارس قوانين «اللعبة السياسية» في الحقل السياسي الوطني. ومن هنا لا مضمون فعلياً للحديث عن نخب اقتصادية قبل

وجود سلطة على إقليمها، أي قبل وجود اقتصاد وطني أو مؤسسات اقتصادية وطنية. فالحقل الاقتصادي تابع لحقل سياسي دولاني، ولا تظهر نخبة اقتصادية، إلا مع وجود درجة من الاستقلالية للحقل الاقتصادي عن الحقل السياسي.

لقد انتج الحقل السياسي الوطني الذي مثلته منظمة التحرير نخبة سياسية جديدة من حيث تكوينها الاجتماعي وخطابها السياسي عن النخب التقليدية التي برزت قبل النكبة، ومثل التي نمت في ظل الحكمين الأردني والمصري للضفة والقطاع، والتي استندت إلى تضامنيات عائلية ومحلية وإلى علاقاتها مع السلطتين الأردنية والمصرية، وإلى التسهيلات الممنوحة لهما من جراء ذلك. فهذه النخب العائلية الوجاهية (وهي نخب طبقية بطبيعة الحال) لم تكن بحيازة مشروع وطني، بل نشط بعضها خارج منظمة التحرير لمنافستها أو إضعافها. ولم يوقف وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي ولا قيام منظمة التحرير والاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، مساعي النظام الأردني لدعم شخصيات عائلية وجاهية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستخدام العلاقة القانونية والإدارية القائمة مع الضفة الغربية ومشاريع «التنمية»، وأموال اللجنة الأردنية-الفلسطينية المشتركة لتوليد قاعدة اجتماعية له تسند مشروع «الخيار الأردني» الساعي إلى إعادة الضفة الغربية إلى الأردن، ومحافظة النظام على دور في تحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية في أية تسوية مستقبلية مع إسرائيل.

وقد تأثر وضع الفئات الموالية للأردن في الضفة والقطاع مع تحولات علاقة النظام مع منظمة التحرير بدءا من معارك أيلول العام ١٩٧٠، مرورا باتفاق شباط العام ١٩٨٥ وإلغائه من جانب الأردن بعد عام، إلى فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في آب العام ١٩٨٨. وحتى إعلان فك الارتباط هذا تولت الحكومة الأردنية دفع رواتب الموظفين الذين كانوا على ملاكها قبل الاحتلال. وقامت بعد إلغاء اتفاق شباط العام ١٩٨٥ بتبني خطة «تنمية» للأراضي المحتلة تحت شعار «تحسين ظروف المعيشة» استخدمت لتقوية مواقع الشخصيات الموالية لها، وللترويج لمشروع «الخيار الأردني» (عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني). واستخدمت قبل ذلك - عبر اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة - جانبا من أموال الصمود المخصصة للأراضي الفلسطينية المحتلة لتدعيم مواقع الفئات الموالية للأردن. وقد أنفقت اللجنة ما بين ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٥ نحو ٤٠٠ مليون دولار.[٩٩]

كان للانتفاضة تأثيرها الواضح والمباشر على حسم الصراع على مشروع «الخيار الأردني» الذي كان قد استعاد نشاطه بعد إلغاء اتفاق عمان بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية العام ١٩٨٦. وفي الوقت الذي أبرزت الانتفاضة دور الفصائل الرئيسة في

منظمة التحرير في قيادة الانتفاضة (ممثلة في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي تشكلت من مندوبين عن التنظيمات الفلسطينية الرئيسية)، فإنها بددت نفوذ الشخصيات الموالية للأردن والتي غلبت عليها السمة الوجاهية المحلية، وأضعفت كذلك دور الشخصيات الوطنية «المستقلة» (الأقرب، في معظمها، سياسيا وأيديولوجيا لحركة «فتح») التي أتيح لها دور إعلامي ودبلوماسي خلال مرحلة ما قبل الانتفاضة.[١٠٠] ولعل من أهم منجزات الانتفاضة، وتحديدا في مرحلة صعودها في العامين الأولين، أنها كونت قيادات ميدانية من الشباب من القرى والمخيمات، تبوأ جزء منهم لاحقا مواقع ومناصب تنفيذية متقدمة في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

ولذا، نجد أن نسبة غير قليلة من المعتقلين الإداريين ونشطاء الانتفاضة الأولى من أصول كادحة، ونسبة قليلة جدا كانت من العائلات المتنفذة أو الوجاهية. فأكثر من ٧٠٪ من المعتقلين في سجن أنصار (٣)، كانوا من أبناء المخيمات والقرى، ولم تتجاوز نسبة الذين كانوا من قيادات الانتفاضة نسبة الأفراد من العائلات الوجاهية ٥٪.[١٠١]

وكما هو متوقع أنهت الانتفاضة بشكل كامل ظاهرة روابط القرى، ومشروع الحكم الذاتي الذي طرحته إسرائيل في بداية عقد الثمانينيات، وأدت إلى فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية، ودفعت الانتفاضة جماعة الأخوان المسلمين للانخراط في مقاومة الاحتلال بعد أن كان تنظيم «الجهاد الإسلامي» قد انضم مبكرا إلى هذه المقاومة. ومن هنا جاء تشكيل حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، ودخولها للحقل السياسي الوطني بكل ما نتج عن هذا من تأثيرات عليها وعلى تكوين الحقل السياسي ونخبه، وتحديدا بعد قيام سلطة فلسطينية.

الجزء الخامس

ملامح النخب السياسية والاقتصادية بعد قيام سلطة وطنية

مقدمة

من الآراء التي تكررت في المقابلات الكثيرة مع شخصيات فلسطينية مختلفة المواقع ومتنوعة الاتجاهات السياسية والفكرية، الرأي الذي يقول بأن نخبة جديدة بدأت في البروز مع قيام السلطة الوطنية العام ١٩٩٤، وتحديدا في المجال الاقتصادي. لكن، وقبل التطرق إلى بنية النخبة الراهنة، لا بد من التطرق إلى التحول الذي دخل على الحال الوطني الفلسطيني بعد تشكل سلطة وطنية على إقليمها ذات سمات وأهداف دولانية. فمع قيام سلطة سياسية مركزية على إقليمها نشأ حقل سياسي جديد، له نخبه السياسية والاقتصادية، وآليات لتشكل هذه النخب. لكن قيام سلطة وطنية فلسطينية على أرضها ومجتمعها، ولأول مرة منذ العام ١٩٤٨، أوجد مقومات تشكل بنية اقتصادية مرتبطة بالبنية السياسية الدولانية الناشئة، وبدأت هذه البنية تفرز نخبها وآليات تشكيلها، كما بدأت تولد مسارب وصلات بين النخب السياسية والاقتصادية. ونشأت في الحقل السياسي الجديد، مجموعة جديدة من المنظمات غير الحكومية باتت تنتج، بدورها، نخبها وتحالفاتها.

سيناقش هذا الجزء من البحث النخب السياسية والاقتصادية بعد قيام سلطة وطنية فلسطينية. كما سيتطرق، باقتضاب إلى دور بعض منظمات المجتمع المدني في إنتاج نخب «اجتماعية» ونسائية. وسأختم بمحاولة صياغة فرضيات أولية حول بعض ملامح النخب الجديدة والعلاقات بينها وآليات إنتاجها.

أولاً: السلطة الفلسطينية تدشن حقلها السياسي وتولد نخبة جديدة

مثّل قيام سلطة وطنية فلسطينية على إقليمها، أيار ١٩٩٤، طي معالم مهمة من الحقل السياسي الذي شكلته منظمة التحرير الفلسطينية على مدار ثلاثة عقود، وإدخال سمات جديدة على هذا الحقل. هذا على الرغم من أنه فرض على السلطة الوطنية قيودا مختلفة، شملت الأرض والسكان والموارد والحدود. لكن السلطة الفلسطينية حملت منذ تأسيسها مشروعا للتحول إلى دولة باعتبار أن هذا هو مبرر قيامها. بتعبير آخر، انتقل الحقل السياسي الوطني من حقل تسيطر عليه حركة تحرر إلى حقل تسيطر عليه سلطة سياسية مركزية تحمل مشروعا دولانيا (أي إقامة دولة وطنية أو قومية).

يتميز الحقل الجديد، مقارنة بالحقل السابق بما يلي: التخلي العلني، عن الكفاح المسلح لصالح التفاوض كأسلوب لحل الصراع (دون أن يقفل هذا إمكانية التصادم المسلح كما حدث في انتفاضة النفق العام ١٩٩٦، وانتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠)؛ واعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير؛ وقيام سلطة مركزية ممأسسة على السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع، واكتسابها شرعية ديمقراطية عبر الانتخابات العامة (كانون الثاني ١٩٩٦)؛ وتحول الحقل السياسي من حقل يقوم على قاعدة ائتلاف وطني وقيادة سياسية تعتمد سياسة البحث عن قاسم وطني مشترك (في إطار منظمة التحرير)، إلى حقل يعيد اصطفاف القوى على أساس سلطة حاكمة ومعارضة من خارج مؤسسات الحكم، أو حزب (أو تنظيم) حاكم، تدعمه بعض القوى السياسية، وأحزاب معارضة لا تطرح التنافس على الحكم، بل تهتم بالتأثير على سياسة الحزب الحاكم (فتح)، وتحديدا في مجال توجهاته السياسية الوطنية، أو في مجال بنية النظام السياسي. كما أن من الجدير ملاحظة أن الحقل الجديد همّش، إلى حد كبير، دور المؤسسات الوطنية الجامعة التي جسدتها مؤسسات منظمة التحرير. كما تجدر ملاحظة هيمنة خطاب بناء الدولة ومؤسساتها، وشمول هذا الخطاب لقضايا لم يكن معنيا بها سابقا كالديمقراطية وحقوق المواطن، والتنمية، والمجتمع المدني، والفصل بين السلطات، وحقوق الإنسان. وشمل هذا التحول خطاب المعارضة الإسلامية والعلمانية. ولعبت المنظمات غير الحكومية، وتحديدا المنظمات الحديثة، دورا مهماً في إشاعة مفردات الخطاب الجديد «المعولم».

كما دخلت لغة المخاطبة ألقاب تراتبية لم تكن معهودة سابقا، بعد دخول لغة المخاطبة تسميات مثل؛ وزير، ووكيل، ووكيل مساعد، وعقيد ولواء، وما إلى ذلك. وما يزيد الوضع تعقيدا أن هذه التحولات دخلت الحقل الوطني السياسي قبل حسم الصراع مع إسرائيل (كدولة كولونيالية محتلة)، وقبل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومعترف بها.

يشير ما سبق إلى فرادة الحالة الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية، ما زالت تعوزها

شروط «الدولة» الوطنية المتعارف عليها. فهي تمارس سلطتها (بتفاوت ملحوظ بين منطقة وأخرى) على إقليم مجزأ لا يتم، حتى اللحظة، بحدود معترف بها. كما أنها تمارس هذه السلطة على الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع فقط. ونجد في تكوين وتفاعلات الحقل السياسي مصدر تنوع الخطاب السياسي الفلسطيني والانشداد نحو التحول إلى دولة وطنية. وكما سنرى، فإن أحد مخرجات عملية التحول الدولاني الجارية هو إنتاج وإعادة إنتاج نخب سياسية واقتصادية في الضفة والقطاع.

تخوم ومحددات الحقل السياسي الجديد

من الممكن إجمال أبرز التحولات التي دخلت على الحقل السياسي الوطني بعد قيام سلطة وطنية على مناطق في الضفة والقطاع، تحت العناوين التالية:

(١) انتقال غالبية الأحزاب والقوى السياسية إلى العمل العلني أو شبه العلني بعد أن كان السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة العمل السري، أو ما يقرب إلى حد بعيد منه. فقد ترتب على قيام سلطة وطنية فلسطينية واعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير، إتاحة المجال للأحزاب والحركات السياسية لممارسة أشكال متنوعة من النشاط العلني، بما في ذلك فتح مكاتب علنية، وإصدار المجلات والنشرات الحزبية،[١٠٢] وتناقل مواقفها في الصحف ووسائل الإعلام المحلية، وإقامة الندوات والمسيرات والاعتصامات. لكن اتفاقيات أوسلو حظرت اللجوء إلى المقاومة المسلحة للاحتلال، وألزمت السلطة الفلسطينية بمنع العمل المسلح ضد إسرائيل قبل التوصل إلى تسوية تنهي الصراع. لقد ترتب على هذا دخول النخب السياسية في مناطق السلطة الفلسطينية إلى دائرة الضوء بعد أن كانت هذه مسلطة على النخب السياسية في الخارج (ممثلة في قيادة منظمة التحرير).

(٢) تراجع تأثير الأحزاب والقوى السياسية بشكل عام والذي كان قد بدأ مع بدء عقد التسعينيات. كما تراجع دور مؤسسات منظمة التحرير كمؤسسات تمثيلية وطنية جامعة أعطت مجالا لحضور هذه الأحزاب والقوى السياسية ومشاركتها في الحياة السياسية الوطنية، والذي تعاظم بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت أوائل العام ١٩٩٦ في الضفة (بما فيها القدس العربية)، والقطاع، فقد أصبحت مؤسسات السلطة الفلسطينية هي المقررة، عمليا، في الشؤون الوطنية، وليس مؤسسات منظمة التحرير رغم الاحتفال الشكلي بين الفينة والأخرى بدور هذه. وترتب على هذا أن باتت النخب السياسية والتنظيمية المقيمة في الضفة والقطاع هي النخب المقررة بعكس ما كان عليه الوضع قبل العام ١٩٩٤ (باستثناء حزب الشعب، وحماس، حيث شكلت الأراضي المحتلة القاعدة

الاجتماعية الأساسية لهما).

(٣) كان من تداعيات تأسيس سلطة وطنية تراجع أنماط من التشكيلات التنظيمية للقوى السياسية، وتحديدا التشكيلات الجماهيرية (طلاب، ونساء، وعمال، ولجان مهنية) التي أقيمت كواجهات لهذه القوى، بحكم الحظر والمطاردة الذي فرضته إسرائيل على الأحزاب والحركات السياسية. كما تراجع دور الاتحادات الشعبية والنقابات العمالية في الحياة السياسية والاجتماعية. ومن الطبيعي أن ينعكس هذا على تراجع دور هذه التشكيلات الجماهيرية في تشكيل نخب اجتماعية أو سياسية، ربما باستثناء اتحادات الطلبة بحكم حضورها في الجامعات كتجمعات للشباب والشابات، وحرص معظم الجامعات على إفساح المجال للتنافس الديمقراطي في الانتخابات التي تجري داخل حرمها.

(٤) تولت السلطة الفلسطينية فور تشكيلها تنفيذ عمليات تشريعية واقتصادية واجتماعية، وسيكون لهذه العمليات وقعها المتراكم على النظام السياسي وعلى البنية الطبقية والاجتماعية، وتحديداً إذا ما أعلنت دولة فلسطينية. فقد استدعى قيام سلطة مركزية توليها صياغة برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية وأمنية وتعليمية وثقافية تخصهم. كما استدعى تولي المجلس التشريعي مهمة سن قوانين تنظم نواحي متعددة من حياة السكان في الضفة والقطاع، إضافة إلى المراسيم الرئاسية. ومن المتوقع أن تترك هذه العمليات تأثيراتها التراكمية على تكوين النخبة الفلسطينية وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والفكرية في الضفة والقطاع.

(٥) ترتب على إقامة السلطة الوطنية (باعتبار أن هذه عملية ذات تواصل ومتشعبة الجوانب) توليد آليات جديدة لإنتاج النخبة، أهمها:

- انتخاب مجلس تشريعي، بما هو خلق مواقع جديدة لصنع القرار أو للتأثير عليه؛
- خلق مؤسسات وأجهزة دولانية (وزارات ودوائر حكومية، وأجهزة أمنية ومؤسسات مختصة متعددة كالإحصاء، والإذاعة والتلفزيون، والمياه، والطاقة، والنقد، والطيران، والبيئة، وغيرها)، ما يعني، أيضا، وضع أفراد على رأس هذه المؤسسات والأجهزة، أي في مواقع صنع القرار أو مؤثرة فيه.

(٦) أحدث قيام السلطة الوطنية والظروف التي رافقته وتبعته تحولا في بيئة وتكوين «المجتمع المدني» سواء على صعيد دور الأحزاب فيه، أو دور الاتحادات والنقابات، أو دور المنظمات غير الحكومية والأهلية، وهو تحول ناتج، بالأساس، عن التحول في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية ووظائفها. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقا.

لم تكن التشكيلة الاجتماعية (للضفة الغربية وقطاع غزة) اللذين أقامت عليهما النخبة السياسية الفلسطينية سلطتها بحوزة اقتصاد مترابط، أو يتمتعان بأرضية إنتاجية مؤثرة بحكم أكثر من ربع قرن من الاحتلال الاستيطاني والعسكري، وما سبقه من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية. بتعبير آخر، ولِدت السلطة الوطنية تحت تأثير محددات موضوعية وذاتية تراكمت على مدار عقود عدة من الزمن. لكن هذا لا يعني أنها ولِدت كمتلقٍ فقط، بل باشرت، وإن بشكل ارتجالي، أو بتأثير المؤسسات الدولية المالية والدول المانحة، في التعاطي مع الموروث والمحددات. ويمكن لفت الانتباه إلى أن تأثير تفاعل السلطة الفلسطينية مع البنية الاجتماعية–الاقتصادية، تمظهر في أشكال مختلفة، من أبرزها:

(١) **بدايات تشكل اقتصاد «وطني»**: ورثت السلطة الفلسطينية اقتصادا تابعا تحول، بفضل إجراءات الإغلاق وفرض معازل أو كنتونات، واستمرار سيطرة إسرائيل الأمنية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية إلى اقتصاد مجزأ. ولذا، يصعب الحديث عن اقتصاد وطني ما بقيت إسرائيل تحجب إمكانية تكوين سوق موحدة تضم الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وما بقيت سيطرتها على المعابر والموارد الطبيعية، والمجال الجوي. وعلى الرغم من هذه العوامل الأساسية يمكن الحديث عن بداية تشكل معالم أولية لاقتصاد وطني، بمعنى اقتصاد تسري عليه قوانين موحدة (استثمارية، وضريبية، وتسجيلية،...)، ووجود سلطة مركزية معنية بصياغة سياسة للاستثمار العام، وتنظيم الاستثمار الخاص، وعقد اتفاقيات اقتصادية مع أطراف دولية (كالبنك الدولي، والأردن وغيرها)، ودرجة معينة (قابلة للتقييد والانفتاح من قبل إسرائيل) من حرية انسياب عوامل الإنتاج.

وتجدر ملاحظة أن السلطة الفلسطينية قامت في زمن كوني تهيمن عليه أيديولوجية اقتصاد السوق الحر، وتوجهات حرية التجارة والخصخصة، وعقلية تقليص دور الدولة في الاقتصاد إلى حدوده الدنيا (سياسات التعديل الهيكلي المعتمدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). وشكلت هذه البيئة الفكرية والقيمية التي تهيىء التوجهات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية. كما انعكست، إلى حد ما، على عملية توجيه المساعدات والقروض الخارجية. وتميز التوجه الأبرز لهذه المساعدات والقروض في وظيفتها السياسية أكثر من وظيفتها الاقتصادية، من حيث أن أهدافها تتمثل في تشجيع عملية التسوية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. ولذا، تم توجيه جزء مهم من المساعدات الدولية لتعويض الخسائر الناجمة عن سياسة الإغلاق الإسرائيلية.[١٠٢]

ومن اللافت للنظر أن توجه السلطة الفلسطينية نحو نظام السوق الحرة (التجارة الحرة،

وتشجيع القطاع الخاص) لم يمنع من قيام احتكارات خاصة وشبه حكومية في عدد من المجالات (كالاتصالات، والإسمنت) أو أخذها امتياز توفير بعض الخدمات الخاصة، وتخطي بعض الهيئات المنظمة لدورها المنظم بالإشراف على التوزيع (البترول). لكن الضغوط التي تتعرض لها السلطة خلال السنوات الأخيرة من الدول والجهات المانحة، ومن القطاع الخاص الفلسطيني، والرأي العام الفلسطيني أخذت تدفع السلطة باتجاه تبني خصخصة ما هو قائم كقطاع عام، والحديث عن إنهاء الاحتكارات، والإفصاح عن نية في ممأسسة الشفافية.[١٠٤]

كما استقطبت المنظمات غير الحكومية التي تعنى بقضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقضايا «تمكين» المرأة تمويلا من الدول المانحة يفوق ما تلقته القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.[١٠٥] ويمكن النظر إلى هذه المنظمات غير الحكومية (الكبيرة تحديدا) كأطر لتشكيل نخب اجتماعية، وإن بقيت على قاعدة رجراجة بحكم ارتباطها بالتمويل الخارجي المؤقت، وذي المدى القصير، باستثناء عدد محدود من هذه المنظمات الذي بات يحتل مكانة خاصة لدى الممولين، جعل البعض يطلق عليها صفة الاحتكار من حيث سهولة ووفرة التمويل الخارجي، وسيطرتها على النشاطات التي تخصصت بها.

في السنوات الأولى بعد اتفاق أوسلو، العام ١٩٩٣، انخفض الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة بشكل ملحوظ، وبدأ بالعودة إلى الارتفاع النسبي بعد العام ١٩٩٧.[١٠٦] وحافظت بنية التجارة الخارجية الفلسطينية على ذاتها تقريبا. فقد شكلت الصفقات التجارية مع إسرائيل حوالي ٨٥٪ من مجمل صفقاتها التجارية.[١٠٧] واستمر تدني مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومراوحة مساهمة القطاع الصناعي. ففي العام ١٩٩٨ ساهم قطاع الزراعة بنسبة ٦,٩٪، والقطاع الصناعي بنسبة ١٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسب متدنية بالمقاييس المتعارف عليها.[١٠٨] النشاط الأبرز الذي شهد نموا عاليا كان النشاط المصرفي، حيث زاد عدد البنوك وفروعها العاملة في الضفة والقطاع زيادة كبيرة، فقد زادت قيمة الودائع في الفترة بين حزيران ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بنسبة ١٦,٩٪ لتصل إلى حوالي ٢٦١٦,٣ مليون دولار أمريكي،[١٠٩] كما بلغ عدد البنوك ٢٣ بنكا في الضفة وغزة، عملت من خلال ١١٤ فرعا. لكن نسبة القروض للودائع البنكية في الضفة الغربية والقطاع بقيت متدنية، إذ شكلت حوالي ٣٠,٧٪ في العام ١٩٩٩،[١١٠] مقارنة مع ٨٠٪ في الأردن، و٩٥٪ في إسرائيل في نهاية ١٩٩٦.

(٢) تعمق التمايز الطبقي واستمرار التباينات الجهوية والنوع اجتماعية: يشير تتبع مسار عدد من المؤشرات الاجتماعية في السنوات الأخيرة إلى استمرار الفروق، على

أكثر من صعيد، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لصالح الضفة الغربية،[١١١] كما يظهر استمرار الفجوات الجهوية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتقدم وسط الضفة الغربية على شمالها وجنوبها، ويتقدم شمال القطاع ومدينة غزة مقارنة بمناطقه الأخرى.

ويظهر التفاوت، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، في مجال الأجور ومستويات المعيشة، ومعدلات البطالة، ومتوسط أفراد الأسرة، والكثافة السكانية، وتوفر الخدمات الصحية، ونسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر. ويسري هذا التفاوت على مستوى جهوي، وفيما يخص النوع الاجتماعي (الجنسوي)، ووفق التجمع السكاني (مدينة، وقرية، ومخيم). وتظهر اختلافات واضحة في التكوين القطاعي لقوة العمل، بين الضفة والقطاع وبين الجهات، وحسب التجمعات السكانية. فنسبة أعلى من الأسر في قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر من الضفة الغربية. وتتباين نسبة الأسر الفقيرة بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي الأدنى في وسط الضفة الغربية، والأعلى في جنوب قطاع غزة، وترتفع في المخيمات والقرى مقارنة بالمدن، وبين الأسر التي ترأسها نساء مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور.[١١٢] كما تبرز تباينات في توزيع قوة العمل حسب الجهة المستخدمة (حكومة، وقطاع خاص، وقطاع أهلي،...) وحسب المزايا التي توفرها كل جهة (من تأمين صحي واجتماعي وإجازات مدفوعة، وغيرها). فعلى سبيل المثال يُشغّل القطاع الحكومي في قطاع غزة من قوة العمل ما يعادل ضعف مثيله في الضفة الغربية. وتشير المؤشرات إلى استمرار التمايز بين الجنسين لصالح الذكور. فعلى الرغم من أن الفجوة بين الجنسين، في مرحلة التعليم الأساسية تكاد تكون معدومة، فإنها تظل قائمة في المرحلتين الثانوية والجامعية، حيث ترتفع نسبة التسرب في المرحلة الثانوية بين الإناث، وبشكل كبير مقارنة بالذكور. وما زال التخصص العلمي يأخذ سمة ذكورية، في حين يأخذ التخصص الأدبي طابعا أنثويا. وما زالت نسبة الذكور في الجامعات الفلسطينية تتفوق على نسبة الطالبات، بعكس الوضع في الكليات المتوسطة، ما يعيد إنتاج الفجوة النوعية بين الجنسين كونه يعكس نفسه، فيما بعد، على التكوين المهني لكل من الجنسين. وتبرز فجوة بين الجنسين، أيضا، في مشاركة النساء المحدودة في سوق العمل الرسمي، وفي تدني أجور النساء في القطاع الخاص، عن أجور الرجال العاملين في المهنة ذاتها. كما تشير المعطيات إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر عند الإناث وبنسبة تفوق كثيرا معدلها عند الذكور.

تشكل الفروق والفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق والتجمعات السكانية وحسب النوع الاجتماعي الأرضية المحددة لتكوين النخب؛ فالمدن هي المكان الأكثر ملاءمة لتوليد النخب، والجامعات هي المؤسسات التي يتخرج منها معظم النخب، والذكور هم الأوفر حظا ليكونوا من النخب.

وعلى الرغم من هذه التباينات فإن شريحة عالية من الأسر الفلسطينية تعيش أوضاعا مكشوفة من حيث ثبات مصدر الدخل، أو درجة الأمان الوظيفي. وينعكس هذا على تقييم الأفراد لوضعهم المعيشي، فاستطلاعات الرأي تشير إلى أن نسبة عالية من المواطنين تعتبر أن وضعها الاقتصادي تراجع بعد قيام السلطة الفلسطينية. ففي حزيران ١٩٩٨، اعتبر نصف المستجوبين (٤٦٪ في الضفة الغربية و٥٧٪ في قطاع غزة) أن وضعهم الاقتصادي ومستوى معيشتهم ساء بعد اتفاق أوسلو. ولم تتجاوز نسبة الذين اعتبروا أن أوضاعهم تحسنت ٤,١٤٪، في حين اعتبر ٣٥٪ أن وضعهم بقي على حاله. كما ذكر ٤٦٪ من المستجوبين (٤٢٪ في الضفة الغربية و٥٣٪ في قطاع غزة) أن أسرهم لا تستطيع الإيفاء بجميع المصاريف الأساسية (المأكل، والمسكن، والصحة والتعليم).[١١٣]

(٣) **بنية اقتصادية ضعيفة المقومات الإنتاجية** : كان لقيام سلطة وطنية تأثيره الملموس على بنية قوة العمل في الضفة والقطاع. فقد أشارت نتائج مسوح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى أن نحو نصف القوة العاملة في الضفة والقطاع تتمتع بمستوى تعليمي متوسط وما فوق. فقد بلغت نسبة الذين أتموا عشر سنوات دراسية فما فوق ٤,٤٩٪ من مجموع قوة العمل. وأتم ٣,٢١٪ من هذه القوة ١٣ سنة دراسية فما فوق.[١١٤] ولم تتجاوز نسبة الذين أتموا أقل من ست سنوات دراسية أو لم يتلقوا تعليما ٤,٢٤٪ من مجمل قوة العمل الفلسطينية في هذه المناطق. فقد مالت نسبة العاملين في الزراعة إلى الانخفاض، وبلغت، في الربع الثاني من العام ٢٠٠٠، نسبة مجمل العاملين في الزراعة من القوى العاملة في الضفة والقطاع أقل من ١٤٪ (أقل من ١٧٪ في قطاع غزة، مقابل نحو ١٢٪ في الضفة الغربية)،[١١٥] وهي معدلات أدنى بكثير عن تلك التي سادت قبل بدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، وأدنى من معدلاتها قبل اتفاق أوسلو، حيث شكل العاملون في الزراعة في الضفة الغربية (باستثناء القدس) في الأعوام الثلاثة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ ما بين ٥,٢٢٪ و٢١٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية، وما بين ١٩٪ و٢٠٪ من مجموع القوة العاملة في قطاع غزة وفق المعطيات الإحصائية الإسرائيلية.

لم يشهد قطاع الصناعة نموا يذكر من حيث نسبة العاملين فيه، فقد تراوحت هذه النسبة خلال الفترة الممتدة من أيلول ١٩٩٥ إلى آذار ١٩٩٧ ما بين ١٧٪ و١٩٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية، وما بين ١٤٪ و١٦٪ من مجموع القوة العاملة في قطاع غزة،[١١٦] وهي نسب أعلى بقليل من النسب التي سادت في الأعوام التي سبقت اتفاق أوسلو، حيث تراوحت هذه وفق المعطيات الإسرائيلية ما بين ٥,١٣٪ و٥,١٤٪ في الضفة

الغربية (باستثناء القدس)، ونحو ١٠٪ في قطاع غزة،[١١٧] أي أن معدلات التشغيل في القطاع الصناعي أدنى من المعدلات السائدة في معظم بلدان «العالم الثالث».

ما زال قطاع الخدمات – وهو يضم الفروع خارج الزراعة والصيد، والمحاجر والصناعة التحويلية والإنشاءات، أي القطاع الذي لا يعمل في الإنتاج المادي – القطاع المسيطر على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث حجم الاستخدام، فهو يستوعب نحو نصف القوة العاملة في الضفة الغربية، ونحو ثلثي القوة العاملة في قطاع غزة.[١١٨]

كما شهدت معدلات البطالة التامة ارتفاعا ملموسا بعد قيام السلطة الفلسطينية، إلا أنها أخذت في الانخفاض بعد العام ١٩٩٨، لتنخفض إلى ما دون ٩٪ في منتصف العام ٢٠٠٠ (٦,٥٪ في الضفة الغربية، و١٣,٨٪ في قطاع غزة)، بعد أن تراوحت في الفترة ما بين أيلول–تشرين الأول ١٩٩٥ وآذار ١٩٩٧ ما بين ٢٤٪ و ٣٩٪ في قطاع غزة، وما بين ١٤٪ و ٢٤,٤٪ في الضفة الغربية.[١١٩] وقد عادت هذه النسب إلى الارتفاع الشديد بعد الانتفاضة التي بدأت أواخر أيلول العام ٢٠٠٠، مبرزة مرة أخرى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتحكم إسرائيل به عبر سيطرتها الأمنية على المعابر والطرق الداخلية والموارد الطبيعية.

وحافظت المدن الفلسطينية على مواقعها كمركز استقطاب للعمل، فما يفوق نصف القوى العاملة، يعمل في «المدن» الفلسطينية، مقارنة بما بين الربع والثلث في القرى، ونحو ٥٪ في المخيمات، ويعمل الباقي في إسرائيل. كما استقطبت المدن النسبة الأعلى من القوة العاملة ذات المستويات التعليمية الأعلى (نحو ٦٤٪ من الذين تمتعوا بـ ١٣ سنة دراسية فأكثر مقارنة بنحو ٢١٪ من هذه الفئة في القرى، ونحو ٦٪ في المخيمات، ونحو ٧٪ في إسرائيل)، في حين استحوذت القرى على النسبة الأعلى من العاملين الأميين (نحو ٥٤٪ من هذه الفئة مقارنة بـ ٣٠٪ في المدن، و٦٪ في المخيمات، ونحو ١٠٪ من العاملين في إسرائيل).[١٢٠] كما عزز تمركز المؤسسات والمشاريع الاقتصادية والتجارية والخدمية ومؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها في المدن هيمنة هذه على التجمعات السكانية الأخرى.

(٤) القطاع الخاص يهيئ نفسه للتأثير على السياسات الاقتصادية: يصعب رسم صورة محددة المعالم للقطاع الخاص في طوره الراهن، فما زال الاستثمار في هذه القطاع حذرا بحكم الوضع السياسي والأمني القلق لمناطق السلطة الفلسطينية، وبحكم عدم بلورة إطار قانوني متكامل يحكم نشاط هذا القطاع.[١٢١] فعلى سبيل المثال بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية المصادق عليها بناء على قانون الاستثمار خلال النصف الأول من العام ١٩٩٩ نحو ١٠٧,٦ مليون دولار (١٥,١ مليون دولار مشاريع أجنبية)، مقارنة بنحو ١٦١

مليون دولار أمريكي للعام ١٩٩٨. ويلاحظ أن ثلثي المشاريع التي صودق عليها في الضفة الغربية في النصف الأول من العام ١٩٩٩ كانت في قطاع الصناعة، أما في قطاع غزة، فكان نحو ثلاثة أرباعها في قطاع الإنشاءات.[١٢٢] لكن المعطيات تشير إلى أن القطاع غير المنظم ما زال يحتل حيزا مهما في اقتصاد الضفة والقطاع؛ فالغالبية الساحقة من أرباب العمل (والذين شكلوا نحو ٦٪ من مجموع القوى العاملة في النصف الأول من العام ٢٠٠٠) يملكون منشآت عائلية صغيرة (توظف أقل من خمسة أشخاص). كما أن نسبة عالية (نحو ٢٠٪) من القوة العاملة في الضفة والقطاع تتكون من أفراد مصنفين كعاملين لحسابهم الخاص، ونسبة غير قليلة من هؤلاء هي من النشطة في القطاع غير المنظم، وتعمل ٨٪ من القوة العاملة في إطار مشاريع عائلية غير مدفوعة الأجر.[١٢٣]

لكن السنوات الأخيرة شهدت عدداً من التحركات التي تشير إلى أن القطاع الخاص بدأ في تنظيم نفسه وتكوين مؤسساته ووعي مصالحه الجماعية. وسأتطرق إلى بعض هذه التحركات لاحقا. هذا كما تتكرر الانتقادات العلنية لأداء مؤسسات الحكومة ولسياستها الاقتصادية، ولدورها القاصر إزاء القطاع الخاص.[١٢٤]

(٥) **تنامي حجم القطاع الحكومي** : تشكل القطاع الحكومي الفلسطيني الوظيفي العام ١٩٩٤، واعتمد، بشكل رئيسي، على كادر مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى موظفي الإدارة المدنية الإسرائيلية، وإلى حد ما على عدد من كوادر المنظمات غير الحكومية وأكاديميين. ونما هذا القطاع بسرعة خلال السنوات الأولى من قيام السلطة الفلسطينية، ففي نهاية العام ١٩٩٦ بلغ عدد الموظفين في هذا القطاع (في المجالين المدني والعسكري) نحو ٧٥ ألف موظف شكلوا نحو ١٣٪ من إجمالي القوة العاملة الفلسطينية، مقارنة مع ٦٪ من القوة العاملة عملت في القطاع العام في العام ١٩٩٢ (نحو ٢٠ ألف). وارتفع هذا العدد إلى نحو ١٠٠ ألف في نهاية العام ١٩٩٧، أو نحو ١٥٪ من إجمالي القوة العاملة الفلسطينية،[١٢٥] ومتوقع أن يتجاوز ١١٢,٥ ألف مع نهاية العام ٢٠٠٠ وفق تقديرات للبنك الدولي.[١٢٦] وشكل المستخدمون في المجال العسكري والشرطي نحو ٤٥٪ من مجموع مستخدمي القطاع الحكومي، وشكل المستخدمون في القطاع الحكومي في صيف ١٩٩٧ نحو ١٧,٦٪ من القوة العاملة في الضفة والقطاع (١٤,٣٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية، و٢٧,٧٪ من القوة العاملة في قطاع غزة)،[١٢٧] أي أن نسبة العاملين في القطاع الحكومي في غزة عادلت تقريبا ضعف معدلها في الضفة الغربية.

يعود النمو السريع للقطاع الحكومي إلى أسباب عدة، منها: إرث تضخم المتفرغين في أجهزة ومؤسسات منظمة التحرير؛ ودور الاعتبارات التنظيمية والسياسية بما فيها تحول حركة فتح إلى حزب حاكم؛ وتوجه السلطة، تحت ضغوط خارجية إلى منح الجانب

الأمني، في الاتفاقات مع إسرائيل، اهتماما خاصا؛ وغياب الوحدة الإقليمية لمناطق السلطة الفلسطينية، وتحديداً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما سبب الازدواجية في الإدارات العامة؛ والتماثل والتداخل في المهام بين عدد الوزارات والأجهزة الأمنية؛ وارتفاع معدلات البطالة في السنوات الأربع الأولى من قيام السلطة الفلسطينية، واستخدام التوظيف في القطاع العام كأداة للتخفيف من معدلات البطالة.

وكما يحدث في مراحل التحول من حركة تحرير إلى سلطة حاكمة، خضع التوظيف في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية – باستثناءات في بعض المجالات كالصحة والتعليم – لاعتبارات سياسية وحزبية أكثر من خضوعه لاعتبارات وظيفية صرفة. وبحكم الارتفاع المتواصل في عدد العاملين في القطاع العام، فقد ارتفعت نسبة رواتب العاملين في القطاع الحكومي لتشكل نحو ٦٠٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي الجاري، وتقدر الإيرادات المحلية بنحو ٧٠٪ من الإيرادات العامة الفلسطينية للعام ٢٠٠٠، وتشير زيادة حصة الإيرادات المحلية من الإيرادات العامة في السنوات الأخيرة إلى تراجع ملموس للسمة «الريعية» لموارد السلطة.

تتمثل الملاحظة الأبرز حول القطاع الحكومي الفلسطيني في توسعه العشوائي لاعتبارات لا تتصل بالحاجات الفعلية للمجتمع، أو الاقتصاد، أو الإدارة العامة. فعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي طرأ على مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، فما زال الاستثمار في البنية التحتية محدودا، ويقل عن نصف معدل ما تستثمره دول العام الثالث في هذا المجال، وما يعادل ما بين ربع وثلث ما تستثمره بعض الدول الآسيوية ذات النمو السريع.[١٢٨] لقد وسع نمو القطاع العام من حجم الطبقة الوسطى (من موظفي الفئات العليا)، ومنح بعض شرائحها امتيازات لا تتوفر لشرائح الطبقة الوسطى في القطاع الخاص، وهو أمر له انعكاساته على البنية الاجتماعية في الضفة والقطاع، وعلى تكوين النخب الاقتصادية والاجتماعية. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة عالية، قياسا لفئات الموظفين الأخرى، من موظفي القطاع الحكومي تحصل، بالتعيين، على رتب وظيفية عالية. وهناك ضغط للحصول على هذه الرتب بسبب تدني رواتب صغار الموظفين. لقد ولد هذا حالة من التصارع بين الموظفين بحكم غياب مقياس الكفاءة والخبرة الموضوعيين، وترك تأثيره السلبي على علاقة الموظفين بالنخبة السياسية–البيروقراطية.

ثانياً: إشكالية تحديد النخبة السياسية الراهنة

تتميز النخب بإمكانات الوصول إلى واستخدام موارد أو تحريك مدخرات لتغيير واقع ما أو حمايته من التغيير لاعتبارات تتعلق بمصالح أفراد أو فئات اجتماعية أو أثنية أو قومية، وهي إمكانات ومدخرات لا تتوفر لغالبية المواطنين. وفي العادة، تشرع امتيازات النخبة

(السياسية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو الدينية، أو الاجتماعية) عبر قبول غالبية أفراد المجتمع لها، لاعتبارات تسند إلى القانون، أو الدين، أو التقاليد، أو قواعد التنظيم البيروقراطي، أو الحزبي، أو إلى قيم ثورية، أو لخليط من هذه. لن يتطرق هذا البحث إلى آليات توليد شرعية للنخب أو تغييرها، وإن يعتبرها من الجوانب المهمة في دراسة النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تكمن دلالة الملاحظة السابقة في أن جميع الشخصيات الفلسطينية التي قابلناها في إطار هذا البحث، حددت في إطار تسميتها للنخبة، بشكل واع أو غير واع، أفراداً يحتلون مواقع على رأس تنظيمات، أو مؤسسات، أو هيئات نالت شرعيتها بالآليات التي أشرنا إليها أعلاه. بتعبير آخر، من الصعب فصل الشخص المحسوب على النخبة عن موقعه المؤسساتي، وهذا ينطبق على النخب السياسية، كما ينطبق على النخب الاقتصادية والاجتماعية، وقد ينطبق، أيضا، على النخب الفكرية والثقافية، وإن احتاجت دراسة النخب في الحقل الثقافي والفكري إلى دراسة خاصة، بحكم غلبة السمة الفردية لعمليات الإنتاج الأدبي والفكري، بمعنى أن الإنتاج الفكري والثقافي (ولكن ليس في العلوم الطبيعية والتكنولوجية والطبية والبيولوجية... الخ) قد يتم خارج مؤسسات، وإن احتاج إلى مؤسسات لترسيمه.

يلاحظ من التدقيق في تكوين النخبة السياسية الفلسطينية بعد قيام سلطة وطنية فلسطينية، أول ما يلاحظ، الارتباط الوثيق بين النخبة السياسية وتكوين وآليات عمل النظام السياسي. بتعبير آخر، تتشكل النخبة من الأفراد الذين يقودون مجموعة المؤسسات والهيئات والأحزاب التي تقود وتتفاعل مع وتنظم الحقل السياسي الوطني، وهي تتكون، في نطاق تشكيلات السلطة الفلسطينية، من الهيئات التالية: مكتب الرئاسة، والمجلس الوزاري؛ واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وهيئة رئاسة المجلس الوطني (وتشكل الهيئات المذكورة إطاراً يعرف بـ«القيادة الفلسطينية» الذي يجتمع بشكل منتظم، وقد يشارك فيه مستشارون لرئيس السلطة)؛ وبعض المحافظين وبعض رؤساء البلديات الكبيرة (غزة، ونابلس، والخليل، ورام الله والبيرة)؛ ورئاسة المجلس التشريعي، وبعض رؤساء اللجان المهمة؛ وشخصيات مستقلة في المجلسين التشريعي والمركزي (مثل حنان عشراوي)، وبعض مسؤولي أجهزة الأمن.

تجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الانتخابي الفلسطيني المؤقت، والذي صيغ في إطار اتفاق أوسلو، أفرز نظاما رئاسيا برلمانيا، على الرغم من أن إعلان الاستقلال الذي صدر العام ١٩٨٨ ينص على نظام برلماني، أي أن قانون الانتخابات منح رئيس السلطة الفلسطينية صلاحيات رئاسية، وقد ترك هذا تأثيره على آليات تشكيل النخبة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع دستور دولة فلسطين يقترح نظاما رئاسيا برلمانيا لدولة فلسطين، أي أن المشروع يسعى إلى إدامة النظام

السياسي القائم، مراعاة للوجود الحالي لشخصية سياسية تاريخية على رأس نظام الحكم، ويعني هذا أن درجة تأثير النخبة في الحياة العامة يتصل بدرجة القرب من رئيس السلطة الفلسطينية (رئيس الدولة المنشودة).

تنوع منابت النخبة السياسية

قد يسهل، منهجيا، تحليل آليات تشكيل وعناصر تكوين النخبة السياسية عبر تصنيفها كالتالي:

أ. النخبة الحكومية (السلطة التنفيذية)[١٢٩]

وهي نخبة تعتمد، فعليا، على التعيين من رئيس السلطة الفلسطينية، وتتكون من الوزراء والوزراء بالوكالة والوزراء بلا حقائب، ومسؤولي المؤسسات العامة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبكدار، وسلطة المياه، وسلطة النقد، وسلطة التبغ، والبترول...). يلاحظ في تشكيل هذه النخبة (راجع الملحق رقم ١):

أن ثلثي مجلس الوزراء ورؤساء المؤسسات العامة ينتمي للتنظيم الحاكم (حركة فتح): فمن الثماني والأربعين شخصية احتلت أو تحتل مواقع وزارية مباشرة أو بالوكالة أو تتولى رئاسة مؤسسات عامة، نجد ٣٢ منها من حركة فتح، أو الثلثين (٦٦,٧٪)، ونجد أن ١٠ شخصيات، أي الخمس (٢١٪)، تعتبر شخصيات مستقلة (وإن كان بعضها مقرباً من الرئيس أو قيادات في فتح)، وأربع شخصيات (أو ٨,٣٪) مثلت أحزاباً أخرى (فدا، وحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي)، وشخصيتان (٤,٢٪) اعتبرت مقربة من حماس (وإن لم تعد تعتبرها حماس كذلك).

يتشكل أكثر من نصف هذه الشريحة من نخبة السلطة السياسية من أعضاء المجلس التشريعي، أي أن هؤلاء خاضوا الانتخابات العامة التي جرت في كانون الثاني العام ١٩٩٦ لعضوية المجلس التشريعي، ونجحوا فيها. وتتوزع الشخصيات التي تبوأت أو تتبوأ مكانة في النخبة السياسية للسلطة، من خارج المجلس التشريعي كالتالي: أربعة أعضاء لجنة تنفيذية (حاليين أو سابقين)؛ سبعة أكاديميين أو تكنوقراط. ويتسم الباقي بمواصفات معينة، أخذت بعين الاعتبار لدى تعينهم في مواقع قيادية في السلطة السياسية (غير العضوية في الحزب الحاكم أو المهارات أو المؤهلات الأكاديمية): أهمها اعتبارات جهوية، أو عشائرية، أو سياسية (مثل تعيين شخصية مقربة من حماس)، أو اعتبارات تخص التكوين الداخلي للتنظيم الحاكم. كما يلاحظ أن الاعتبارات السياسية -التنظيمية كانت حاسمة في نحو ٨٠٪ من الحالات (فتح + تنظيمات + أفراد مقربين من حماس).

ويرى بعض الشخصيات التي تمت مقابلتها أن هناك «كوتا» أو مجموعة محسوبة على رئيس السلطة، أي مجموعة يثق الرئيس بولائها الكامل له، ويوليها مسؤوليات انطلاقا من هذه الثقة سواء لهم علاقة بحركة فتح أم لا.

تعتمد هذه الشريحة من النخبة السياسية في الاحتفاظ بموقعها على علاقتها مع رئيس السلطة التنفيذية الذي هو في الوقت ذاته رئيس اللجنة التنفيذية، وزعيم التنظيم الحاكم والأكبر تاريخيا، وشخصية وطنية تاريخية. فالتعيين في المناصب الحكومية الوزارية يتم من قبله وبموافقته فقط.

تعتمد النخبة السياسية إلى حد كبير على الجمع بين أكثر من «رصيد» أو «مدخر» (خارج الولاء السياسي للرئيس)، أهمها: الموقع التنظيمي-السياسي، وتحديدا في الحزب الحاكم (فتح)، والمؤهل الأكاديمي، والموقع التنظيمي القيادي في حزب متحالف مع الحزب الحاكم أو شخصية لها موقع مؤثر في حزب معارض له وزن إن كانت مستعدة لمقايضة الموقع التنظيمي في الحزب المعارض بموقع في السلطة الحاكمة؛ وامتلاك موقع عائلي أو جهوي ذي نفوذ. وتزداد احتمالية أن يحصل شخص ما على موقع سياسي رسمي إذا جمع بين أكثر من «الأرصدة» السابقة: موقع قيادي في الحزب الحاكم، وموقع عائلي أو جهوي مرموق، وتعليم عالٍ أو خبرة في مجال ينمي موارد السلطة أو يساهم في إعادة إنتاجها (من هنا بعض المواقع التي تأخذ منصب المستشار للرئيس).

يكشف التدقيق بالأصول الاجتماعية للنخبة السياسية الحكومية كما تكونت بعد العام ١٩٩٤، أن نصفها (٢٤ من أصل ٤٨ شخصية) تنتمي إلى عائلات ذات نفوذ اقتصادي، أو عشائري، أو كليهما (من عائلات ذات نفوذ)، و٧ شخصيات تنتمي إلى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثلث (٣٥٪) أفراد هذه الشريحة من النخبة السياسية تنتمي إلى أسر من الطبقة الوسطى أو ذات جذور كادحة، وبالتالي استند رصيدها الأساسي إلى التعليم العالي، بالإضافة إلى موقعها التنظيمي-الحزبي، أو ولائها السياسي، وتاريخها الوطني.

يكشف التدقيق في الانتماء الجهوي للنخب الحكومية درجة من المراعاة المدروسة لاعتبارات «التمثيل» الجهوي أو المناطقي: فهو يضم شخصيات من منطقة الخليل ومنطقة الوسط في الضفة الغربية (القدس، ورام الله والبيرة)، ومنطقة الشمال (نابلس وجنين وطولكرم)، كما من قطاع غزة، ويضم شخصيات عائدة (عام ١٩٩٤ وبعده)، وشخصيات من أصول لاجئة، أي أن الاعتبارات «التمثيلية» حاضرة في عملية اختيار النخبة الحكومية، وهذا أمر لم يكن ممكنا في تشكيل الهيئات القيادية لمنظمة التحرير في الخارج، حيث كانت الاعتبارات الأمنية والبنية المركزية للمنظمة تحول دون تسمية ممثلين عن الأراضي الفلسطينية المحتلة

في هذه الهيئات التشريعية أو التنفيذية.

تشمل النخبة أفراداً من أصول لاجئة (أي من الجزء الذي احتل العام ١٩٤٨): فمن الثماني والأربعين شخصية المكونة لهذه الشريحة هناك ثماني شخصيات لاجئة (جميعها من قيادات وكوادر فتح باستثناء شخصية واحدة)، كما تشمل أربع عشرة شخصية عائدة (أو ٢٩٪) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير العام ١٩٩٣، وجميعها من قيادات منظمة التحرير (تسع منهم من قيادات فتح، وخمس من تنظيمات أخرى أو شخصيات مستقلة). لكن تنوع الأصول الجغرافية للنخبة لا يشمل التكوين النوع-اجتماعي (الجنسوي)، فامرأتان فقط من مجموع الثماني والأربعين تظهران في قائمة النخبة الحكومية، وهما: وزيرة الشؤون الاجتماعية (انتصار الوزير) ووزيرة التعليم العالي قبل استقالتها (حنان عشراوي).

ب. النخبة «التمثيلية»

تتشكل هذه من رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئاسة المجلس التشريعي ولجانه الدائمة. القصد من تسمية هذه النخبة بالنخبة «التمثيلية» قصد تصنيفي مفاهيمي لتميزها عن النخبة الحكومية التي يعينها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. في حين، نظريا على الأقل، هذه النخب يتم انتخابها أو هي تحتل موقعها لأنها تمثل حزبا أو حركة سياسية. فرئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ينتخبهما المجلس الوطني، لكن بعد موافقة التنظيمات السياسية، وممثلي التنظيمات في اللجنة التنفيذية تسميهم القيادات الأولى لهذه التنظيمات. ومن الواضح أن هاتين الهيئتين (بالإضافة إلى تشكيلات أخرى مثل المجلس المركزي الفلسطيني) تنتميان إلى تشكيلات الحقل السياسي الفلسطيني الذي تولد عن منظمة التحرير الفلسطينية. في المقابل، فإن هيئة رئاسة المجلس التشريعي ورؤساء لجانه الدائمة هما (بالإضافة إلى المجلس الوزاري ومؤسسة الرئاسة، ومجلس الأمن القومي، وغيرها) من تشكيلات الحقل السياسي الذي نشأ مع قيام سلطة وطنية فلسطينية، وهي نخبة تختلف عن نخبة منظمة التحرير من حيث أنها تشكلت عبر انتخابات عامة ديمقراطية.

هناك تمايز بين شرائح النخب التمثيلية، من المفيد الإشارة إليها.

نخبة منظمة التحرير الفلسطينية: تشكلت هذه النخبة وفق قوانين اللعبة السياسية في الحقل السياسي الوطني الذي هيمنت عليه منظمة التحرير، وهو حقل، كما أسلفت، فقد الكثير من تأثيره، وتحديدا فيما يخص القواعد التي نظمت العلاقات بين نخبه السياسية (مثل نظام الكوتا)، بعد قيام سلطة وطنية. وقد فقدت هذه النخبة الكثير من نفوذها

وتأثيرها لصالح النخب التي تقود مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية.

وتتكون هذه النخبة من شخصيات أخذت مواقعها الراهنة قبل قيام السلطة. فمن الاثنتين وعشرين شخصية التي ورد اسمها في هذه التشكيلية (أنظر الملحق رقم ٢، أ و ب)، نجد أن ١٦ منها كانت في عضوية اللجنة التنفيذية، وهيئة رئاسة منظمة التحرير قبل تشكيل السلطة الفلسطينية (أي ما يعادل ٧٣٪). أما من حيث الانتماء السياسي، فنجد أن عشراً منها تنتمي إلى حركة فتح، وأربع شخصيات مستقلة، ويتوزع الباقي على فصائل منظمة التحرير؛ اثنتان للجبهة الشعبية، وواحدة لكل من: الديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، وتظهر في هذا التوزع تأثيرات الحقل السياسي في الحقل الوطني السابق.

تحتل جميع شخصيات هذه الشريحة التي تمثل أحزاباً أو تنظيمات سياسية مواقع قيادية في تلك التنظيمات (أعضاء مكاتب سياسية، أو لجنة مركزية لحركة فتح). أما الشخصيات المستقلة (وهي أقلية) فجميعها من الانتليجنسيا (رجال دين، وأكاديميين، ومحامين...). ومن هنا التنوع السياسي والفكري لهذه الشريحة من النخبة السياسية.

تتمثل الملاحظة الأخيرة حول تكوين هذه الشريحة من النخبة السياسية في خلوها من ممثلين عن التيار الإسلامي، بسبب نشأة هذا التيار خارج حقل منظمة التحرير، وقراره بالبقاء خارجها أو فرض شروط على دخوله إليها. وهو بقي، بقرار ذاتي، خارج ليس فقط مؤسسات منظمة التحرير، بل خارج مؤسسات السلطة القيادية التنفيذية، وكذلك التشريعية.

نخبة المجلس التشريعي: تم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم ٨٨ في انتخابات عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الثاني من العام ١٩٩٦، وذلك لمرحلة انتقالية تنتهي في أيار ١٩٩٩ وفق الاتفاقيات بين منظمة التحرير وإسرائيل وفق تحديدات الاتفاقات التي تمت مع إسرائيل. وقد قاطعت المعارضة الوطنية أو العلمانية (ممثلة بالجبهتين الشعبية والديمقراطية)، وكذلك المعارضة الإسلامية (ممثلة بحماس والجهاد الإسلامي) هذه الانتخابات اعتراضا على اتفاقات أوسلو. وبشكل عام، تمتعت الانتخابات بدرجة مقبولة من النزاهة وفق تقارير المراقبين الدوليين. ولا شك بأن النظام الانتخابي ذو الصيغة الأغلبية، والنزعة الرئاسية قد ترك أثره على إضعاف دور التنظيمات السياسية وبالغ، إضافة إلى المقاطعة من قوى المعارضة لهذه الانتخابات، من نفوذ حركة فتح عبر تمثيلها بما يفوق حجم هذا النفوذ بين الجمهور.

من الممكن التوسع في مفهوم النخبة بحيث يشمل كل أعضاء المجلس التشريعي، كما يمكن

تضييقه ليقتصر على الأعضاء الذين يحتلون مواقع مؤثرة في المجلس. هناك مواقع على رأس اللجان أو في هيئة الرئاسة تتيح للأفراد الذين يحتلونها استثمارها للتأثير على القرارات ذات الأهمية سواء التشريعية أو الرقابية أو السياسات العامة. ووفق المقابلات التي أجريناها مع أعضاء من المجلس التشريعي، فإن المواقع الأكثر تأثيرا في المجلس تتراوح بين ١٠ و ١٥ موقعا. وحسب تقدير بعض هؤلاء فعندما كانت هذه المجموعة من النواب تتفق، كان لاتفاقها تأثير بالغ على صياغة قرارات المجلس، وتفقد هذا التأثير عندما كانت تتباين في آرائها. ومن المؤشرات على دور رئاسة اللجان الدائمة سعي السلطة التنفيذية إلى الضغط والمناورة من أجل رؤساء اللجان الأكثر انتقادا للحكومة بأعضاء أكثر انسجاما مع سياستها ومع توجهات مؤسسة الرئاسة (أنظر الملحق رقم ٢، ج).

وعزز غياب الكتل البرلمانية دور لجان المجلس التشريعي، بما في ذلك غياب كتلة لحركة فتح التي لها نحو ثلاثة أرباع مقاعد المجلس. ويضفي الوضع الانتقالي للمجلس التشريعي، وسيطرة تنظيم سياسي واحد عليه صعوبة على صياغة ملاحظات تفصيلية حول هذه النخبة المشكلة بالانتخاب العام. كما أن طبيعة النظام الانتخابي الرئاسي البرلماني (حيث الغلبة لصلاحيات الرئيس) حجمت من هذه المؤسسة التشريعية، وعززت من موقع الرئاسة في النظام السياسي.

ويلاحظ على «نخبة» المجلس التشريعي ما يلي:

١. هناك مفاصل مؤثرة في المجلس التشريعي تتمثل في عدد من لجانه الدائمة، وتحديدا اللجان التي لها مهام ذات طابع رقابي على السلطة التنفيذية. لكن اتجاه تأثير اللجنة وفعاليتها، يعتمدان، إلى حد كبير، على من يرأسها. وتشير تجربة السنوات السابقة إلى أن اللجان التي يرأسها نواب من غير التنظيم الحاكم كانت الأقدر على التأثير والرقابة على الحكومة من اللجان التي يرأسها أفراد موالون للحزب الحاكم أو مستعدون للتساوق مع سياسة الحكومة، أو غض النظر عن بعض ممارساتها. وظهرت أهمية لجان المجلس التشريعي في وضع غابت عنه معارضة فاعلة خارج المجلس، وكتل نيابية منظمة داخله. وكما يبين الملحق (رقم ٢، ج) فقد استبدل رئيسا لجنتين من اللجان الثلاث اللذان كانا نائبين من خارج الحزب الحاكم، بإيعاز من قيادة التنظيم بسبب الدور الرقابي الذي مارساه عبر موقفهما في رئاسة اللجنة. وقد حافظ الثالث على موقعه (كرئيس للجنة السياسية)، بعد أن أبدى، على ما يبدو، استعدادا لتقنين دور اللجنة. وهناك نائب آخر بقي مؤثرا من موقع قناعته الإسلامية، لكن دون أن يرأس إحدى اللجان. وهكذا مع نهاية العام ١٩٩٩ بات التنظيم الحاكم (فتح) يسيطر على ثمانية من المواقع المؤثرة في المجلس التشريعي، ويسند هذا الفرضية التي تربط بين تشكل النخبة السياسية وبين نمط وآليات

إعادة إنتاج النظام السياسي.

٢. كما يتضح ارتباط آليات تشكيل النخبة السياسية بطبيعة وآليات عمل النظام السياسي من اعتماد عدد من أعضاء المجلس الذين يحتلون مواقع قيادية داخل التنظيم الحاكم على مواقعهم في التنظيم، وليس على مواقعهم في المجلس التشريعي، في طرح «استحقاقاتهم» كنخبة. فهم لا يمارسون تأثيرا يذكر من خلال المجلس التشريعي، بل يلجأون إلى مواقع أخرى خارج عضويتهم في المجلس؛ أي إلى عضويتهم في الهيئات القيادية لحركة فتح (اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، واللجان الحركية العليا في الضفة والقطاع) أو لعلاقتهم بمؤسسة الرئاسة، أو عضويتهم في مجلس الوزراء، أو «القيادة الفلسطينية».[١٣٠] كما نجد أن بعض النواب يعتمدون على مواقعهم على رأس مؤسسات غير حكومية، وانتماءاتهم العشائرية والمحلية، أو على علاقته مع رجال الأعمال، أو مع الأجهزة الأمنية لتثبيت تأثير أو مكانة اجتماعية وحضور جماهيري أو سياسي، بالإضافة إلى استثمار عضوية في المجلس التشريعي.[١٣١] كما تمكن البعض من توليد سمعة طيبة (نظافة اليد والكفاءة في أداء الوظائف العامة) دون الركون بالضرورة إلى «أرصدة» أخرى. ويلاحظ أن رئيس السلطة الفلسطينية يستخدم أسلوب الاحتواء، والاسترضاء في تعاطيه مع المعارضة في المجلس التشريعي، بما في ذلك المعارضة من حركة فتح.[١٣٢]

وتجدر الملاحظة أن دور المجلس النيابي الجديد (بعد قيام الدولة الفلسطينية) سيعتمد، إلى حد ما، على طبيعة النظام الانتخابي الذي سيعتمد (تمثيل نسب، ونظام تعددي– أغلبي أم خليط)، وعلى طبيعة نظام الحكم التي سيحددها دستور الدولة العتيدة (برلماني، أم برلماني رئاسي، أم رئاسي)، وعلى وظائف وصلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية.

نخبة الأحزاب السياسية : لم تطرأ تغييرات مهمة على تكوين النخب الحزبية الفلسطينية ما بين بداية عقد السبعينيات، عندما ترسخ التكوين السياسي والتشكيل التنظيمي والإداري لمنظمة التحرير ومنتصف عقد التسعينيات عندما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، باستثناء بروز نخب التيار الإسلامي، وهو التيار الذي طرح نفسه منافساً، أو موازياً، لنخب منظمة التحرير. لكن تحوّل مركز الحقل السياسي الفلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبروز نخب محلية ارتبط دورها بمفاوضات مدريد–واشنطن، كان له تأثيره اللاحق على آليات تشكيل النخب في ظل السعي إلى التحول الدولاني بعد قيام سلطة وطنية.

عكس تشكيل الوفد المفاوض في العام ١٩٩١ تأثيرات تكوين الحقل السياسي لمنظمة التحرير، فقد تشكل أعضاء الوفد المفاوض بالتداول بين التنظيمات التي وافقت على

المشاركة في المفاوضات (وهي فتح، وحزب الشعب، وفدا)، وشمل، بالطبع، تسمية أعضاء أو مقربين منها. وتشير مراجعة مواقع الوفد المفاوض، بعد قيام السلطة الوطنية إلى دور هذه، ممثلة بمؤسسة الرئاسة، في إنتاج النخبة كمكافأة على القيام بوظائف معينة في لحظة حساسة.[١٣٣] فأغلبية الوفد التي شاركت في مفاوضات واشنطن (العام ١٩٩١-١٩٩٣) كانت من الانتليجنسيا، وكانت في مفاوضات أوسلو السرية من بيروقراطية منظمة التحرير، في حين كانت غالبية الوفد الذي شارك في قمة كامب ديفيد (تموز ٢٠٠٠) من النخبة السياسية. وتظهر مراجعة أسماء وفد كامب ديفيد أن منهم من شارك في مفاوضات واشنطن، لكنه شارك هذه المرة بصفة مختلفة عن مشاركته السابقة.[١٣٤]

هناك فارق كبير بين النخب السياسية الفلسطينية التي ظهرت في فترة ما قبل العام ١٩٤٨، والنخب السياسية التي ظهرت بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية. ففي حين طغت النخب العائلية ذات الإمكانيات الاقتصادية والمكانة الاجتماعية - المشكّلة، في الغالب، من كبار ملاكي الأرض، وكبار التجار، وأصحاب المناصب الدينية والإدارية - على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، يلاحظ أن قيادة الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية تحت راية منظمة التحرير استثنت، بالكامل تقريبا، القيادات العائلية. وينطبق هذا على نخب التيار الإسلامي، بل نجد أن معظم القيادات الحزبية، العلمانية والإسلامية، تنتمي إلى شرائح اجتماعية وسطى وفئات برجوازية صغيرة (صغار الموظفين كالمعلمين)، أو كادحة. كما أن عددا غير قليل منها نشأ في المخيمات ومن أصول لاجئة. كما تختلف القيادات السياسية الراهنة عن مثيلتها لفترة ما قبل العام ١٩٤٨، من حيث أن نسبة عالية من القيادة الحالية ذات جذور قروية، بعكس ما كان الوضع عليه قبل العام ١٩٤٨ (أنظر ملحق ٢، د)، ولا شك أن لذلك علاقة بما أصاب المدن الفلسطينية من تطهير عرقي، واحتلال، وتقسيم وجمود على أثر نكبة العام ١٩٤٨.

لا تختلف الجذور الاجتماعية لقيادة تيار الإسلام السياسي (ممثلا بحماس والجهاد الإسلامي) عن بقية الفصائل والتنظيمات العلمانية، وهي تجمع بين الأصول الاجتماعية الكادحة والبرجوازية الصغيرة. ويلاحظ البعض أن كبار التجار الفلسطينيين لعبوا دورا أوسع في دعم وتأييد التيار الإسلامي من الدور الذي لعبه كبار الرأسماليين الفلسطينيين تجاه منظمة التحرير. ويرى هذا البعض أن الانتليجنسيا كان لها دورٌ أوسع في تكوين النخب الحزبية في تنظيمات منظمة التحرير من التيار الإسلامي.[١٣٥]

يتمثل العامل المشترك بين مجموعات النخب السياسية الفلسطينية في الفترات المختلفة منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية وحتى الفترة الراهنة، في حوزتها على مستوى متقدم من التعليم. وقد استفاد الفلسطينيون، بعد النكبة، من الاتساع الكبير في التعليم،

وتحديدا التعليم الجامعي. فقبل العام ١٩٤٨ كان التعليم، وبخاصة التعليم الجامعي، حكرا على الفئات والطبقات الغنية بحكم كلفته العالية. وفي الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، توفر التعليم الجامعي لأعداد متزايدة من الفلسطينيين في الجامعات العربية ثم في الجامعات الفلسطينية، وبشكل أوسع في الثمانينيات، هذا إضافة لما وفرته منظمة التحرير وفصائلها من منح جامعية في جامعات الدول الاشتراكية، وبعض الدول الغربية، ويبرز هذا بوضوح دور التعليم العالي كآلية أو «حاضن» في انتاج النخب السياسية والاجتماعية ولدرجة متزايدة الاقتصادية.

قراءة في سمات النخب السياسية الراهنة. ولعل أبرز هذه السمات التالي:

١. تجمع نسبة غير قليلة من أفراد النخبة السياسية بين أكثر من موقع في المؤسسات السياسية وغير السياسية، فبعضها يجمع بين عضوية لجنة مركزية لحركة فتح أو مجلس ثوري وبين عضوية مجلس تشريعي (مثل أحمد قريع، وعباس زكي، وحكم بلعاوي، ونبيل شعث...)، أو بين عضوية لجنة مركزية لحركة فتح وعضوية لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير (مثل فيصل الحسيني، وفاروق قدومي، ومحمود عباس...)، أو تجمع بين عضوية لجنة تنفيذية أو عضوية مجلس مركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبين عضوية مجلس الوزراء (مثل محمد زهدي النشاشيبي، وياسر عبد ربه...)، أو بين عضوية المجلس التشريعي، وبين عضوية المجلس الوزاري (مثل حسن عصفور، ورفيق النتشة، ونبيل عمرو، وحكمت زيد...). وبلغ عدد النواب الذين يحتلون مواقع رسمية حكومية ٣٢ من مجموع عددهم الحالي والبالغ ٨٧ نائبا (بعد استقالة حيدر عبد الشافي)، هو ما يعادل ٣٦,٧٪. كما يحتفظ عدد من النواب بمواقع على رأس مؤسسات غير حكومية أو عامة (مثل حنان عشراوي، وزياد أبو عمرو، وكمال الشرافي). وينتمي آخرون لعائلات كبيرة أو ذات نفوذ اقتصادي وسياسي سابق (راوية الشوا، وماهر المصري...)، ولآخرين مواقع في عالم رجال الأعمال (متري أبو عيطة، وماهر المصري، وداود الزير، وجميل الطريفي، ونبيل شعث...). ويقف آخرون على رأس بلديات كبيرة (غسان الشكعة).

يشكّل رئيس السلطة الفلسطينية النموذج الأبرز لظاهرة الجمع بين عدد من المسؤوليات الأولى الحزبية والعامة، فهو يجمع بين رئاسة اللجنة التنفيذية، ورئاسة السلطة الوطنية، ورئاسة مجلس الوزراء، وزعامة حركة فتح، ويتولى مسؤولية أكثر من وزارة، منها وزارة الداخلية.

٢. تقيم النخب السياسية (كما هو حال النخب الاقتصادية، كما سنرى) على رأس مؤسسات. ويشكل التعليم العالي أحد «الأرصدة» أو «المدخرات» التي تستخدمها النخب

السياسية (والأخرى) لتعزيز مواقعها. كما يمثل توظيف الموقع السياسي أو المنصب في الإدارات العامة «مدخرا» يمكن صرفه في حقل غير الحقل السياسي (منظمات غير حكومية، والمجال الاقتصادي، ومؤسسات مجتمع مدني).

٣. معظم أفراد النخب السياسية من الطبقة الوسطى أو الكادحة من ذوي التعليم الجامعي. كما شكلت الانتخابات الديمقراطية لعضوية المجلس التشريعي مصفاة حجبت تأثير العائلات الوجاهية وكبار الملاك والتجار ورجال الأعمال. كما فرض الظرف السياسي الذي جرت فيه الانتخابات التاريخ النضالي كرصيد مهم. وتستحق ظاهرة غياب النساء عن قيادة المجلس التشريعي وقيادة المجلس الوطني وضعف تمثيلهن في المجلسين، الاهتمام، وتحديدا أمام التاريخ الطويل نسبيا للحركة النسائية الفلسطينية. فقد شكل الفائزون في انتخابات المجلس التشريعي من سكان المدن ٥٨٪ من مجموع الفائزين، ومن البلدات ١٨٪. وشكل التكنوقراط أو الانتليجنسيا ٤٥٪ من مجموع الفائزين، وشكل الذين عملوا في مؤسسات منظمة التحرير أو في مؤسسات السلطة الوطنية ٤٢٪ من مجموع النواب، جزء منهم كان من نشيطي الانتفاضة، ومن السجناء السياسيين. وشكل رجال الأعمال ٨٪ فقط من النواب، وشكل العاملون في مؤسسات خاصة ٦٪ من النواب. وبلغت نسبة حاملي الشهادات الجامعية ٨٣٪، وأصحاب الدخل العالي ٥٢٪، والذين تقل أعمارهم عن ٥١ سنة ٦٠٪، ونسبة اللاجئين ٣٥٪. ويلاحظ غياب تمثيل للعمال، ولم تتجاوز نسبة تمثيل النساء ٦٪ من النواب.[١٣٦]

٤. يكشف التدقيق بتكوين القيادات الأولى للتنظيمات السياسية درجة عالية من الثبات في هذه المواقع منذ تأسيس هذه المنظمات في النصف الثاني من عقد الستينيات. وينطبق هذا على مختلف المنظمات بغض النظر عن أيديولوجياتها أو تصنيفها السياسي (يمين، وسط، يسار). وقد يشير هذا إلى درجة متدنية من مأسسة الديمقراطية الداخلية، كما يشير إلى حقيقة ما يوفره الموقع القيادي، وتحديدا عند «مؤسسي» الأحزاب والتنظيمات السياسية، من قدرة على إعادة إنتاج الذات، عبر السيطرة على آليات صنع القرار، والتحكم في موارد التنظيم المختلفة (المعلوماتية، والمالية والإدارية والإعلامية). فلم يتغير رؤساء أو أمناء عامين في أي من المنظمات الفلسطينية منذ أواخر الستينيات وحتى العام ٢٠٠٠، باستثناء قرار الدكتور جورج حبش بعدم تجديد ترشيح نفسه لاعتبارات مختلفة، بعد أن بقي على رأس تنظيم الجبهة الشعبية منذ تأسيسها العام ١٩٦٨ وحتى منتصف العام ٢٠٠٠. التغييرات في التركيبة القيادية كانت تتم إما من خلال عمليات انشقاق داخلي، أو عبر توسيع الهيئات القيادية (مكاتب سياسية، ولجان مركزية) لذاتها وفق ترتيبات مقننة. وقد شهدت معظم التنظيمات الفلسطينية انشقاقات داخلها تولدت عنها تنظيمات جديدة خلال العقود الثلاثة الماضية.

٥. تمثل التغيير الذي دخل على تكوين النخب السياسية الفلسطينية خلال العقدين الأخيرين في اختراق التيار الإسلامي لاحتكار منظمة التحرير وتنظيماتها عملية تشكيل النخب السياسية. لكن الملاحظ أن الأصول الاجتماعية للنخب السياسية الإسلامية لا تختلف عن مثيلتها لدى النخب الوطنية أو العلمانية.

٦. لم تظهر تحولات لافتة للانتباه على تكوين النخب السياسية الحزبية ولا على آليات إعادة إنتاجها بعد قيام سلطة وطنية. فقد تمثل التحول الأهم في إضعاف دور وتأثير هذه النخب لصالح النخب السياسية المرتبطة بالسلطة ومؤسساتها. وفي بدء عملية توليد نخب اقتصادية جديدة كما سيتضح لاحقا. لقد سارع تشكيل سلطة وطنية تملك بعض الصلاحيات الدولانية عملية تراجع دور الأحزاب والقوى السياسية التي تشكلت منها منظمة التحرير. كما أثر على حركة فتح التي تحولت إلى تنظيم حاكم موزع على مؤسسات وأجهزة السلطة، الأمر الذي أضعف قدرته التعبوية الجماهيرية. وعلى الرغم من بروز تيار إسلامي ذي قاعدة جماهيرية، فإن نفوذه بقي محصورا، وأخذ خطابه السياسي بالاقتراب من الخطاب الوطني، وبات يركز أكثر على الجانب الدعاوي والمؤسساتي الخيري.[١٣٧]

٧. يصعب الحديث عن نخبة سياسية فلسطينية موحدة الأهداف والرؤية، وما نجده هو نخب عدة لكل منها رؤيتها وأهدافها وخطابها. في الحالة القائمة، يمكن تصنيف هذه إلى ثلاث من حيث رؤيتها المستقبلية للدولة الفلسطينية العتيدة ونظامها السياسي: هناك، أولا، رؤية الحزب الحاكم التي تميل إلى الارتجالية والضبابية، إزاء طبيعة المجتمع المنشود أو تجاه نظامه السياسي، وإن طرح بعض النخب الثانوية رؤى ذات صبغة ديمقراطية. وتستقي النخبة الحاكمة سياستها الاقتصادية من توجيهات الهيئات الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، وتتأثر في المجالات الأخرى بالمحيط العربي والإقليمي. وهناك، ثانيا، رؤية إسلامية تطرحها تنظيمات سياسية مثل حماس والجهاد الإسلامي، وتستند هذه إلى منطلقات دينية تُسيّس المجتمع المدني ومجتمع الدولة، انطلاقا من شعار «الإسلام هو الحل». أما الاتجاه الثالث فتمثله مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي فقدت من نفوذها في عقد التسعينيات، وتشترك في منطلقاتها العلمانية وتطرح خطابا يتبنى الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وترى دورا للدولة في توجيه الاقتصاد لصالح الفئات الفقيرة والمستضعفة. لكن هذا الاتجاه لم ينجح حتى اللحظة في توليد إطار تنظيمي موحّد، أو في بلورة منبر موحد يؤطر قاعدة جماهيرية. وأظهرت السنوات الأخيرة، وتحديدا بعد قيام السلطة، اتساعا في حجم الأفراد الذين لا يؤيدون أي من التنظيمات والأحزاب السياسية القائمة، بحيث فاق حجم مؤيدي الحزب الحاكم.[١٣٨] بتعبير آخر، تراجع حجم تأييد النخب الحزبية بشكل عام، والأحزاب المعارضة بشكل خاص، ما

يعني تقلص قدرة هذه النخب على التأثير في السياسة العامة، وفي إحداث تغيير في النظام السياسي. ولا تقتصر التباينات بين نخب هذه الاتجاهات الثلاثة على طبيعة الدولة الوطنية والرؤية للمجتمع المنشودين، بل تشمل، أيضا، مكونات الحل السياسي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

ج. حول واقع النخبة النسائية

من المفيد الالتفات للنخب النسائية لأكثر من اعتبار، أبرزها، الغياب شبه الكامل للنساء عن النخب السياسية (على صعيد مجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمجلس التشريعي، وعلى صعيد قيادات الأحزاب السياسية). كما لا يلاحظ حضورٌ لها في النخب الاقتصادية الأولى. ويشكل غياب المرأة الفلسطينية عن النخب السياسية استمرارا لإحدى سمات الحياة السياسية الفلسطينية، لكن ما يستحق التفسير هو تواصل هذا الغياب، على الرغم مما طرأ على واقع المرأة من مشاركة في التعليم العالي، ومن تحسن نسبي في المشاركة في سوق العمل، إضافة إلى دورها المشهود له في النضال الوطني الفلسطيني. ويمثل غياب المرأة عن النخب السياسية والاقتصادية الملاحظة الأبرز على التكوين النوع–اجتماعي للنخب. بتعبير آخر، لا يظهر حضور للمرأة على رأس مؤسسات قيادية في المجالين الوطني السياسي والاقتصادي، ويقتصر هذا الحضور على مجالات ذات «تخصصات» نسائية (كمؤسسات طفولة، والإرشاد النسائي، وحقوق الإنسان، والدراسات النسوية). هذا الحصر لا ينطبق فقط على صعيد المجالين السياسي، والاقتصادي، بل يسري على صعد أخرى؛ فعلى سبيل المثال، لم تكن بين أعضاء الهيئات الإدارية لنقابة المهندسين منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠٠٠، أية امرأة سوى في الهيئة الأخيرة (العام ٢٠٠٠)، حيث نجحت امرأة واحدة (ناديا حبش)، أي أن امرأة واحدة فقط وصلت إلى الهيئة الإدارية خلال ٣٣ عاما، مقابل ٧٨ عضوا تعاقبوا على الهيئات الإدارية للنقابة. ويجدر بالذكر أن رئيس النقابة بقي حتى الدورة السابعة (١٩٨٤–١٩٨٦) من الانتخابات مقرباً من الحزب الشيوعي الفلسطيني (إبراهيم الدقاق)، وفي الدورة الثامنة (١٩٨٦–١٩٩٠) فاز أحد المستقلين (يعقوب أبو لبن)، وبعد ذلك تولت شخصية مقربة من فتح رئاسة الهيئات الإدارية (مفيد النابلسي، ثم أحمد إعديلي). ويلاحظ من دراسة أعضاء هذه الهيئات على مدار الفترة السابقة أن نحو ثلاثة أرباعهم من المدن، وقلة صغيرة جدا من المخيمات (اثنان فقط من مجموع ٧٨ عضوا). ويلعب المهندسون والمحامون دور الانتليجنسيا (الفنيين) في العلاقة مع النخبة السياسية والاقتصادية. وتشكو قيادة المهندسين من ضعف علاقتهم مع نخب المجتمع المدني، ومن نظرة النخب الاقتصادية الاستعلائية تجاههم.

وتشير المقابلات مع عدد من النساء في مواقع متقدمة في مؤسسات حكومية وغير حكومية حول رؤيتهن للنخب النسائية، إلى ما يلي:

١. تقيم النخب النسائية في أطر حكومية، وأطر نسائية جماهيرية، ومراكز متخصصة، وجمعيات خيرية، وجمعيات إسلامية، وهذا يتماشى مع المفهوم الإجرائي العام للنخبة الذي حددناه في الجزء الأول من هذا البحث، وارتباطه بمواقع قيادية في مؤسسة، أو هيئة، أومنظمة ما. وبسبب التكوين الراهن للنخب النسائية لا ترى بعض النخب النسائية وجودا لحركة نسائية فلسطينية، وتشخص ما هو موجود بمراكز نسائية تعمل على تلبية احتياجات أساسية للنساء.

٢. برز صراع بين الأطر النسائية التي برزت في الثمانينيات والتسعينيات وطاقم شؤون المرأة (وهو إطار تشكل كأحد الطواقم الفنية بعد مدريد، ويضم الطاقم بالإضافة للأطر النسوية المراكز النسوية المتخصصة، وعدداً من النساء المستقلات من الطبيبات وأستاذات الجامعة ونساء أعمال) من جهة، وبين قيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حول من يتولى التمثيل السياسي للمرأة.[١٣٩] واشتد هذا الصراع، تحديدا، بعد تراجع دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أسوة بالاتحادات الأخرى، بعد التحول الذي طرأ على الحقل السياسي الفلسطيني مع نشوء سلطة وطنية. وترتب على تعدد وتباين رؤى المؤسسات والمراكز النسوية، وغياب جسم تنسيقي يوحد مطالب أساسية للمرأة في الدولة العتيدة للتنظيمات النسائية ذات الولاءات التنظيمية المختلفة، ويقنن ساحة الصراع بينها. فالتباينات القائمة داخل المؤسسات والمراكز والأطر النسوية تعكس تباينات داخل المجتمع. ومن هنا، فمن الصعب أن تتوحد هذه النخب إلا على برامج ذات مطالب تخاطب مصالح المرأة الأساسية. ولعل هذا الوضع القائم دفع بعض النخب النسائية التي تمت مقابلتها إلى التحسر على غياب حركة نسائية، والقول بأن ما هو قائم لا يتعدى مراكز نسائية تتولى التعاطي مع احتياجات أساسية للمرأة.

٣. توجد علاقة بين واقع النخب النسائية الراهن وبين ارتباط الحركة النسائية الفلسطينية التاريخي بالحركة الوطنية وهيمنة قضية التحرر الوطني على القضايا الأخرى. ومن هنا تمثل التحول الأهم بالنسبة لهذه النخب في قيام سلطة وطنية على أرضها، واختلاف مهام السلطة الوطنية عن حركة التحرر التي مثلتها منظمة التحرير الفلسطينية (المفاوضات، وبناء أجهزة دولة، وتوفير خدمات أساسية للمواطنين... الخ). ومن هذا يأتي التباس العلاقة بين المؤسسات النسائية ومؤسسات السلطة، وكذلك التباس العلاقة بين التنظيمات السياسية والتنظيمات النسائية المتفرعة عنها، حيث بدأ أغلب هذه يتحسس ضرورة أن يشغل حيزاً أكثر استقلالية من الحيز الذي أتاحته له سابقا التنظيمات السياسية المنضوية

تحت لواء منظمة التحرير. ويبدو أن هذا التباين في الرؤى، وسيطرة النزعة التجريبية، والاعتباطية إلى حد ما، قد أضعف قدرة تأثير المراكز والمؤسسات النسوية على السياسات العامة، بما في ذلك السياسيات التي تمس مباشرة واقع وحقوق المرأة. وترى بعض النخب النسائية أن السلطة لا تملك رؤية سياسية واضحة إزاء قضايا المرأة، وأن الأحزاب السياسية ما زالت تتخبط حول الموضوع. ويحصر بعض هذه النخب حلفاء قضية المرأة في منظمات حقوق الإنسان والأحزاب اليسارية، وفي بعض الشخصيات السياسية، وبعض أعضاء المجلس التشريعي.

٤. يعتمد معظم المؤسسات والمراكز النسوية – ربما باستثناء بعض أو معظم المراكز النسائية الإسلامية – إلى حد كبير على التمويل الخارجي، ما يقيد برامج بعضها وقدرتها على التخطيط المستقبلي. ويلاحظ أن هذه المراكز لا تقيم علاقات مع الفعاليات الاقتصادية المحلية، ولا ترعى نشاطات اقتصادية خاصة بها. صحيح أن محاولات نسوية تمت لتطوير نشاطات اقتصادية على شكل تعاونيات ومشاغل تطريز وغيرها، لكن مثل هذه المشاريع فشلت لأسباب متعددة، منها افتقاد الخبرة للتعامل مع السوق والنظرة التي تحصر دور المرأة في مجالات محددة تنسجم مع تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين. وعلى الرغم من أن بعض مصادر المؤسسات النسائية أشارت إلى تراجع التمويل الخارجي للمراكز والجمعيات النسائية بعد قيام السلطة الوطنية، فإن هذا ليس السبب الفعلي لمحدودية دور المرأة في هذا المجال، ولا تدعمه معطيات توزع التمويل الخارجي بعد قيام السلطة، بل يكمن جزء من المشكلة في النزعة الاتكالية والتعويلية على الدعم الخارجي، وليس في ندرة هذا الدعم. وكما أشير أعلاه فلا بد من معالجة الموضوع في سياق التبعية البنيوية للحركة النسائية الفلسطينية الذي نما في إطار الحركة الوطنية المعاصرة.

وقد تعمقت هذه التبعية بعد قيام السلطة الوطنية (وإن بدأ تفكك التنظيم لمكونات الحركة النسوية مع تراجع وانحدار الانتفاضة الأولى)، وترافقت مع تراجع تأثير الأحزاب السياسية اليسارية وترددها في إنتاج رؤية مجتمعية منصفة وعادلة للمرأة وحقوقها، رؤية تختلف عن رؤية السلطة الوطنية (المحكومة باعتبارات تركيز ومأسسة الحكم، والمفاوضات مع إسرائيل، وخلق قاعدة اجتماعية لها... الخ) وعن رؤية الحركة الإسلامية. فقد حصرت هذه الأحزاب جهدها في المعارضة السياسية للسلطة، دون جهد يذكر في طرح حلول لمشكلات المجتمع، وأسس بناء مجتمع ديناميكي متطور ومتنور، يشتمل على نظرة تقدمية وعادلة للمرأة ودورها وحقوقها (يكون أحد تعبيراته قانون الأحوال الشخصية).

٥. ساهم قيام سلطة وطنية في تطوير برامج عمل المؤسسات النسائية على المستويين الخدمي والدعاوي، وذلك للتمايز عن المؤسسات والبرامج الحكومية. وترى بعض القيادات

النسائية أن قيام سلطة وطنية سهل على النساء الحديث عن مشاكلهن، وإن أدخل العديد من المراكز النسوية في صراع مع هذه السلطة، ومع بعض منظمات العمل الأهلي ذات التوجهات التقليدية. لكن النخب النسائية التي ارتبطت بالأحزاب السياسية تقر بأن دورها تراجع مع تقلص نفوذ هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية بعد فقدان الانتفاضة الأولى (الانتفاضة التي تفجرت في أواخر العام ١٩٨٧) لطابعها الجماهيري، وبروز التيار الإسلامي كمنافس للتيار العلماني الوطني. وترى هذه القيادات النسوية أن تشكيل طاقم شؤون المرأة (كائتلاف بين الأطر النسائية لفصائل منظمة التحرير وقوى وشخصيات أخرى) جاء كمحطة استهدفت وقف تراجع الحركة النسائية الفلسطينية. في حين يرى آخرون أن تشكيل طاقم شؤون المرأة جاء لينقل العمل النسوي إلى محطة جديدة تطلبتها المرحلة التي بدأت مع مؤتمر مدريد العام ١٩٩١، وترسخت بعد قيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني. لكن المشكلة لا تكمن هنا، بل تكمن في ضعف التواصل بين الأطر والمؤسسات النسوية ذات الرؤية الانعتاقية وجمهورها، واستنكاف القوى السياسية والنقابية (العمالية تحديدا) عن تبني هذه الرؤية بدون تردد أو وجل كمكوّن عضوي من برنامجها النضالي.

باختصار، يمكن القول أن مواقع النخبة النسائية الفلسطينية انتقلت بعد العام ١٩٩٠ من الاتحادات الشعبية والمنظمات النسائية الجماهيرية إلى مؤسسات السلطة والمنظمات غير الحكومية والمراكز الأكاديمية (انظر ملحق رقم ٢، و). ولا يعني هذا أن تغييرا بنيويا قد دخل على تكوين النخبة النسوية الفلسطينية، فمعظمها يتكون من شخوص النخبة النسائية نفسها التي نشطت خلال العقدين الماضيين، وتحديدا من حيث الانتماءات السياسية، ولحد ما العائلية. لكن ما زال نحو ثلثي النخب النسائية يرتبط بشكل أو بآخر بالتنظيمات السياسية (أنظر الملحق رقم ٢، و). فالتغيير الذي طرأ على دور الأطر والمنظمات النسائية مع بداية عقد التسعينيات ارتبط بتراجع دور الأحزاب السياسية، واليسارية تحديدا، بعد أن كان قد تعزز خلال المرحلة الأولى لانتفاضة العام ١٩٨٧. كما ارتبط ببروز التيار الإسلامي الذي تبنى مواقف محافظة إزاء قضية المرأة. كما ارتبط لاحقا بقيام مؤسسات السلطة التي استوعبت العديد من القيادات النسائية التي احتلت مواقع قيادية في المنظمات الجماهيرية النسائية، أو في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وتجدر ملاحظة التوسع في حضور المرأة في المواقع القيادية لحركة فتح عبر الانتخابات التنظيمية التي جرت في السنوات الأخيرة على صعيد المواقع، وإلى توسع هذا الحضور في دوائر المرأة في الوزارات المختلفة. لكن هذا التوسع ما زال محصورا في مستويات ثانوية، ولم يقترب من المواقع الأولى في حركة فتح، أو مؤسسات السلطة. وعلى الرغم من أهمية هذا الحضور وضرورة تدعيمه، فإنه قد يبقى شكليا، إن لم يرتبط حضور المرأة في مواقع القرار السياسي وغيره برؤية لمجتمع متنور وعادل ومساواتي، تكون في صلبه

نظرة تقدمية لقضايا المرأة. كما برزت، في السنوات الأخيرة، مؤشرات على اعتراف أوسع باحتياجات المرأة من المنظمات الأهلية والسلطة الدولانية. ومن هذه المؤشرات تشكيل منتدى لمحاربة العنف ضد المرأة، وتشكيل أجسام ونشاطات مشتركة بين المنظمات الأهلية والسلطة في موضوعات مختلفة، كالمراهقة، والتعليم، والصحة، والصحة الإنجابية. وعلى الرغم من تزايد اهتمام جزء مهم من النخبة النسائية بالقضايا المدنية والاجتماعية، فإن الجدل ما زال دائرا حول ترتيب أولويات الحركة النسائية، والملائمة بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي.

ولعل المدخل للخروج من إشكاليات الوضع الراهن يستدعي من المؤسسات النسوية الخروج من حالة الانغلاق على الذات، والبدء في التحاور مع المجتمع بشرائحه المختلفة. كما تبرز ضرورة لتوجيه جهد ضاغط على النخب السياسية الحزبية والحكومية من أجل تغيير تعاطيها مع قضايا المرأة كقضايا معزولة عن قضايا المجتمع، والاكتفاء بدوائر متخصصة للمرأة في الوزارات، وبوجود مراكز نسوية متخصصة.

طرحت بعض الشخصيات النسائية تساؤلات حول علاقة الأصول الاجتماعية (الطبقية) للنخبة النسائية الراهنة – باعتبار أن معظمها من الفئات الاجتماعية الميسورة أو المتوسطة – وبين غياب السمة المجتمعية (الوطنية) عنها، أي غياب دورها وتأثيرها على مستوى الشارع الفلسطيني. وأشار البعض إلى حقيقة أن المواقع القيادية للعديد من النساء تمت بالتعيين الفوقي؛ أي من قبل تنظيمات سياسية أو حكومية، أو عبر قيادة مؤسسات غير حكومية بالتوافق مع ممولين من الخارج. كما يلاحظ غلبة الطابع المديني على النخب النسائية، فنسبة قليلة جداً من النخب التي ذكرت هي من القرى أو المخيمات.

كما اعتبرت بعض الشخصيات النسائية أن انتقال نخب نسائية من الخارج إلى الداخل مع قيام سلطة وطنية فلسطينية أحدث تغييرا في تكوين النخبة النسائية في الضفة والقطاع، وإن بقي نطاق هذا التغيير محدودا بسبب مساعي «المصالحة» بين شطري النخبة النسوية الفلسطينية التي برزت في دول الشتات مع النخبة النسوية التي أفرزتها سنوات النضال ضد الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما ترك بروز تيار إسلامي أثرا على تكوين النخبة النسائية، لكن هذا التأثير بقي محدودا، إذ بقيت الأغلبية الساحقة من هذه النخب تنتمي إلى أطر الحركة الوطنية والمؤسسات والمراكز النسوية العلمانية. لكن بدأ يلاحظ اهتمام النخب السياسية العلمانية واليسارية بدعوة ممثلات للتيار الإسلامي إلى نشاطات موحدة أو إلى مؤتمرات وندوات.

ثالثاً: النخبة الاقتصادية بعد قيام السلطة الفلسطينية

يصعب الحديث عن نخبة اقتصادية فلسطينية في الفترة الممتدة بين حرب العام ١٩٤٨، أي منذ قيام دولة إسرائيل، وحتى قيام سلطة وطنية فلسطينية العام ١٩٩٤. ويعود هذا إلى غياب معالم اقتصاد وطني فلسطيني بحكم غياب الكيان الإقليمي السياسي أو سلطة مركزية تتمتع بسلطات التشريع الاقتصادي والمالي والتجاري. ويمكن القول أن الحديث عن اقتصاد وطني فلسطيني، وعن تبلور نخبة اقتصادية واضحة المعالم ما زال مبكرا بحكم درجة التأثير الكبيرة التي تتمتع بها إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من قيام سلطة وطنية ذات صلاحيات، وإن مقيدة، في توجيه الاقتصاد وسوق العمل، بسبب عدم اكتمال تشكلها الدولاني، من حيث السيطرة على الحدود والمعابر، وتوفر ترابط جغرافي بين المناطق التي تسيطر عليها. وعلى الرغم من هذا، يمكن ملاحظة بدء تشكل ما يمكن تسميته نخبة اقتصادية بعد قيام سلطة وطنية تتمتع بدرجة من السيطرة المحدودة على إدارة الاقتصاد، وقدرة تأثير نسبية على الأسواق عبر سن القوانين الخاصة بالاقتصاد، وصياغة توجهات لسياسات اقتصادية. فالتحولات المهمة التي دخلت على الحقل السياسي، وتحديدا على بنية النظام السياسي الفلسطيني، بدأت تتفاعل مع التكوين الاقتصادي-الاجتماعي (الطبقي)، وبدأ هذا التفاعل يبرز في تشكل معالم أولية لنخبة اقتصادية.

يمكن تصنيف الفئات الفلسطينية التي لها تأثير على اتجاه سير الاقتصاد الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية إلى الفئات التالية، وذلك وفقا لدورها ووظيفتها ونشأتها:

أ. **الشريحة العليا من بيروقراطية السلطة التنفيذية:** وتخص هذه الشريحة من الفئة البيروقراطية العليا (وزراء، ووكلاء ومديرون عامون) في الوزارات ذات العلاقة بالاقتصاد، كوزارة الاقتصاد والتجارة، والصناعة والزراعة، والتموين والتخطيط، والمالية، بالإضافة إلى المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، وهي شريحة جديدة، وإن وجدت بعض أشكالها الجنينية في الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي اقتصر عملها الرئيسي على الأبحاث والدراسات، وعلى بعض ما كانت تقوم به مؤسسة صامد (التابعة لحركة فتح) من إنتاج وتسويق، أو ما كانت تقوم به التنظيمات السياسية من استثمارات ومشاريع لتأمين دخل خاص بها. كما عمل عدد من رموزها في مؤسسات أكاديمية. لكن الفئة الجديدة تختلف عن سابقتها في مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، من حيث أنها تتمتع بسلطة تنفيذية على بنية اقتصادية واجتماعية قائمة فعلا. وتشمل سلطاتها؛ توقيع اتفاقيات، والإشراف على تنفيذ مشاريع، وتسجيل شركات، واستصدار تراخيص، وجباية الجمارك والضرائب المختلفة. ويمكن موقع هذه الفئة من إقامة شبكة

علاقات دولية، ومحلية وإسرائيلية، ما يعزز نفوذها في إدارة الاقتصاد وتوجيهه، بحكم دورها الوسيط بين الاقتصاد المحلي، وبين مؤسسات وهيئات دولية وإسرائيلية.

ب. **نخبة القطاع «العام»**: وهي نخبة نشأت مع السلطة الوطنية، ونمت على أرضية السعي إلى توفير موارد للسلطة خارج الرسوم والضرائب والجمارك وخارج سياسة واشتراطات المؤسسات الدولية والدول المانحة المستندة إلى اقتصاد السوق الحرة والخصخصة وحرية التجارة، وما يترتب عليها من تحديدات انكماشية لدور الدولة الاقتصادي. وقد أخذ القطاع الحكومي ثلاث صيغ استهدفت جمعيها توفير موارد مالية للسلطة، ووضع موارد تحت تصرف رأس السلطة في المجال العام.

تمثلت الصيغة الأولى في تشكيل شركات قطاع عام مسجلة كشركات عادية، دون تحديد سمتها كشركات قطاع عام، مثل شركة الخدمات التجارية الفلسطينية. وبعض ممثلي هذه الشريحة بات يتمتع بنفوذ ملموس كوسيط ما بين القطاع الخاص الفلسطيني وبين المؤسسات الإسرائيلية.

وتمثلت الصيغة الثانية في المساهمة في شركات خاصة، مثل شركة الاتصالات الفلسطينية، وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، وعدد آخر من الشركات، أخذ بعضها سمة احتكارية. وتذكر رسالة وجهتها السلطة الفلسطينية لصندوق النقد الدولي في منتصف العام ٢٠٠٠، أن قيمة استثمارات الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية حتى نهاية العام ١٩٩٩، بلغت ٢٩١,٦ مليون دولار أمريكي (إضافة إلى ٥٣ مليون قيمة أموال نقدية، وأرصدة مدينة وأراضٍ وعقارات وممتلكات أخرى) موزعة على ٣٤ شركة. وتراوحت قيمة الأسهم المملوكة من ١٠٠٪ (في شركتين فقط)، إلى أقل من ١٠٪ (في ٨ شركات)، وما بين ١٥٪ و ٤٥٪ (١٨ شركة).[١٤]

وتمثلت الصيغة الثالثة في إقامة هيئات حكومية منظمة (regulatory bodies) في مجالات مثل البترول، والتبغ، وغيرها، أخذت وظائف تجارية (التوزيع تحديدا). ويقف على رأس هذه الهيئات موظفون حكوميون يعينهم رئيس السلطة الفلسطينية (أي من القيادة السياسية). وتخضع هذه النخبة التنفيذية لقرارات وتوجيهات رأس القيادة السياسية. ويشار في المقابلات والأحاديث الجانبية إلى نمو أشكال من العلاقة التبادلية بين هذه النخبة وبين بعض أجهزة الأمن الفلسطينية. وهناك إقرار بضرورة عودة دخل هذه الاحتكارات والاستثمارات العامة إلى الخزينة العامة، وأن تخضع لسلطة وزارة المالية. وهذه النخبة هي الأكثر عرضة لتلقي ملاحظات من المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومن الدول المانحة. وقد أظهرت في الفترة الأخيرة تقبلا أوسع لرقابة هذه المؤسسات ولاعتماد أشكال أولية من الشفافية، واستعدادا للخصخصة.

وكان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول المانحة قد مارست ضغوطاً واسعة لتوحيد الحسابات المالية للسلطة، ومن أجل توفير درجة من الشفافية، وخصخصة القطاع الحكومي. وساهمت مراكز البحث الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية في الدفع بهذا الاتجاه، وهذه في معظمها ممولة من مؤسسات تتبنى أيديولوجية اقتصاد السوق الحرة والدور القيادي للرأسمال الخاص في التنمية الاقتصادية. كما لعب المجلس التشريعي دورا رقابيا عليها، وتحديدا في السنوات الأولى من عمره.

ت. **نخبة القطاع الخاص:** يتعايش، حاليا، نموذجان من النخبة الاقتصادية التي تنتمي للقطاع الخاص في مناطق السلطة الفلسطينية. يتشكل النموذج الأول من رجال الأعمال الذين نشطوا في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل قيام السلطة الفلسطينية، وأقام عدد من هؤلاء (معظمهم من كبار التجار) علاقات عمل مع شركات إسرائيلية، من أجل الحصول على تراخيص وتصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ويتشكل النموذج الثاني من رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج الذين شجعهم قيام سلطة فلسطينية على الاستثمار في الضفة وغزة. وسنجد أن المعنيين بالاستثمارات الحكومية أو ممثلين عن النخب السياسية دخلوا كشركاء مع بعض الرأسمال المحلي والوافد، وإن تفاوت حجم وطبيعة هذه الشراكة.

التحول الأهم الذي طرأ على البنية الاقتصادية بعد قيام سلطة وطنية تمثل في تشكل نواة جديدة من البرجوازية «الوطنية» أو من الرأسمال ذي الصبغة الوطنية مقارنة بالنموذج المحلي الذي ساد بعد النكبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بتعبير آخر، بدأت تبرز نخبة اقتصادية وطنية، بعد أن اختفت تقريبا على أثر النكبة.

من الرأسمال المحلي إلى الرأسمالي «الوطني»

غلبت السمة المحلية والعائلية على المنشآت والمشاريع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل منتصف عقد التسعينيات الماضي، ما جعل الحديث عن رأسمال وطني بلا مضمون فعلي، فقد غلبت عليه السمة العائلية والمحلية من حيث سمة الملكية والإدارة، ومن حيث التشغيل وفي بعض الأحيان التسويق، أو شكل جزءا من الرأسمال «المعولم» لدى فئة الرأسماليين الفلسطينيين الكبار في المهاجر، أو جزءا من رأسمال الدول المستثمر فيها (كالأردن وسوريا ودول الخليج، وإسرائيل فيما يخص الأقلية الفلسطينية)، ويتقيد بقوانينها. ولا شك بأن العامل الأساسي وراء هذا التنوع في هوية الرأسمال الفلسطيني كان غياب دولة فلسطينية. ولذا، أدخل قيام سلطة فلسطينية، وإن مقيدة السلطات، عاملا جديدا على البنية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك هذا العامل أثرين

رئيسيين: تمثل الأول في تعزيز دور ووزن القطاع الخاص، وتمثل الثاني في وضع الرأسمال المحلي (وهو أصغر من الوافد) تحت تحديات دفعته للتفكير في آليات لتوحيد رؤيته لدوره ولمصالحه. فقد فتح قيام سلطة وطنية نوافذ جديدة أمام القطاع الخاص، منها؛ توفير فرص استثمار واستيراد جديدة، ومجال لتأسيس وكالات تجارية مختلفة، وفرص لمشاريع إنتاجية وخدمية لم تكن متاحة أو مسموح بها سابقا.

لا يعني التغيير الذي طرأ على تكوين وبنية الحقل الاقتصادي انتهاء ظاهرة الرأسمال المحلي والعائلي، فما زالت المشاريع المتوسطة والصغيرة ذات الطابع العائلي تشكل، عدديا، معظم مشاريع القطاع الخاص. كما أن معظم الرأسمال الذي يملكه كبار رجال أعمال من أصل فلسطيني ما زال موظفا خارج مناطق السلطة الفلسطينية، وأن جزءاً غير صغير من الرأسمال الكبير ما زالت تغلب عليه السمة العائلية. يتمثل الجديد في تحول جزء من الرأسمال المحلي وجزء من رأسمال فلسطيني وافد إلى رأسمال «وطني»، بمعنى تكوين شركات مساهمة، بالمقارنة مع مجموعة عائلية أو محلية (من حيث الملكية والبنية). ومن هنا، ينبغي التنويه بأهمية الدور الذي باتت تلعبه المصارف في الضفة والقطاع بعد غياب طويل، كمصارف فلسطينية وعربية ودولية. كما يحتل أهمية، على هذا الصعيد، سوق فلسطين للأوراق المالية (البورصة) التي نشأت بعد قيام السلطة الفلسطينية (العام ١٩٩٦)، والتي تُطرح فيها أسهم ٢٥ شركة فلسطينية (أيار ٢٠٠١)، بعضها شركات ذات رأسمال فاق ٢٠٠ مليون دولار. وقد رافق هذا التحول، عدد من الظواهر، أبرزها:

١) ظهور حالات تزاوج بين شريحة من النخبة السياسية وبين شريحة من النخب الاقتصادية، وقد تمثل هذا في دخول نخب سياسية، أغلبيتها الساحقة من التنظيم الحاكم أو مرتبطة به، إلى عالم رجال الأعمال. فقد أشار عدد من الشخصيات التي تمت مقابلتها إلى نشوء علاقة بين عدد من النخب السياسية الأولى، أو، كما هو من أقربائهم، ونخب اقتصادية تنفيذية في القطاع العام (مديرو الشركات الاحتكارية) من جهة، وبين نخب في القطاع الخاص من خلال شركات مشتركة أو مشاريع اقتصادية مشتركة. وهكذا بتنا نجد ظواهر من نوع تولي شخص معين منصباً سياسياً (في السلطة أو في منظمة التحرير)، يتولى ابنه موقع رجل الأعمال أو موقعاً في مجلس إدارة إحدى الشركات. لكن ينبغي التشديد هنا على أن هذه الظاهرة تكاد تكون محصورة في النخب السياسية من الصف الأول من التنظيم الحاكم. وهذه ظاهرة شائعة على كل الأحوال، تحديدا في البلدان العربية المجاورة ودول عالم ثالث أخرى. ويجرى التغاضي عن الظاهرة في الحالة الفلسطينية بحكم أن الدول المانحة تعطي الأولوية لاستمرار «عملية السلام»، أو المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، ولتعزيز مواقع القائمين على هذه العملية واستمرارها.

٢) كما أشار بعض الشخصيات المتابعة للأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية التي أجرينا معها مقابلات إلى قيام علاقة بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونخب الاحتكارات تعمل في القطاع العام، وبعضها في القطاع الخاص، بحيث توفر هذه الأجهزة «خدمات» (ذات طابع لوجستي) مقابل حصولها على ما يمكن تسميته بـ «رسوم» أو «ريع».[١٤١] ويتم تبرير هذه العلاقة بعجز السلطة المركزية عن تغطية كامل احتياجات الأجهزة الأمنية المالية من الموازنة العامة. وعلى الرغم من أن العلاقة لا تدخل حسب رأي البعض في خانة الرشوة، كون الرسوم المحصلة تذهب لتغطية العجز في موازنات هذه الأجهزة أو بعضها، فإنه يشير إلى خطورة استمرارها وانتقالها إلى الشركات الخاصة لما قد يترتب عليها من التحول إلى «خاوة» أو مأسسة لشكل من أشكال الريع غير المشروع.[١٤٢]

٣) تأسيس شراكة بين السلطة الفلسطينية وبعض كبار الرأسماليين في مشاريع وشركات مشتركة. ومن كبار رجال الأعمال الفلسطينيين الذين دخلوا، بشكل أو بآخر، في شراكة مع السلطة: الشيخ عمر العقاد، وحسيب الصباغ، وعبد المجيد شومان (رئيس البنك العربي وعضو مجلس أعيان أردني، ومجلس وطني فلسطيني)، وسعيد خوري، وصبيح المصري ومنيب المصري. ويشار إلى مساهمة هؤلاء في شركة كهرباء غزة. هناك استثمارات كثيرة تمت من قبل آل المصري والعقاد، وشملت هذه شركة الاتصالات، وباديكو، وفندق انتركونتيننتال في بيت لحم، وفنادق في غزة، والمنطقة الصناعية في غزة، وشركة كهرباء فلسطين، وغيرها.

٤) كما لاحظنا في الأجزاء السابقة من هذا البحث فقد بقيت البرجوازية الكبيرة ورجال الأعمال الفلسطينيين الكبار بعيدين عن موقع القرار السياسي في منظمة التحرير، وإن جرت اتصالات مع عدد منهم من قبل التيار المركزي في منظمة التحرير. والواقع أن اهتمام الرأسمال الفلسطيني الكبير (المستثمر خارج فلسطين) في ممارسة دور سياسي برز بشكل جلي بعد اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣، وإن لعب بعض كبار الرأسماليين الفلسطينيين دورا في ترتيب الاتصالات بين الإدارة الأميركية وقيادة منظمة التحرير في أواخر الثمانينيات. واكتفى الرأسمال الفلسطيني في الخارج بدور ذي طابع خيري عبر مؤسسة «التعاون» الممولة من عدد من رجال أعمال فلسطينيين في الخارج. ويشير البعض إلى الاجتماع الذي عقد في تونس بعد اتفاق أوسلو (العام ١٩٩٣) بين عدد من كبار الرأسماليين الفلسطينيين والقيادة الفلسطينية، طرح فيه هؤلاء الرغبة في لعب دور سياسي في مرحلة قيام دولة فلسطينية.[١٤٣] ويرى هذا البعض أن رئيس اللجنة التنفيذية رفض ذلك خشية، وفق بعض التقديرات، من نفوذ علاقات هذه المجموعة الدولية والإقليمية، وتخوفه من أن هدف رجال الأعمال هؤلاء هو السيطرة على السلطة بعد أن ابتعدوا عن الثورة، أو أنهم

يريدون إعادة نفوذ العائلات التقليدية التي تقاعست عن المشاركة في النضال الوطني. وقد بقيت علاقة كبار رجال الأعمال الفلسطينيين متوترة مع رئيس السلطة الفلسطينية حتى العام ١٩٩٧، حين شارك عدد من كبار رجال الأعمال الفلسطينيين من الخارج السلطة في تأسيس شركة الاتصالات الفلسطينية، حيث حصلت السلطة الفلسطينية، حسب بعض المصادر، على قيمة ٢٠٪ من أسهم الشركة مقابل البنية التحتية التي حولت إلى ملكية الشركة الخاصة الجديدة.

٥) يرى البعض أن المصالحة بين الرأسمال الخارجي (العقاد، والمصري، وخوري، وصباغ، وشومان) والسلطة تعود إلى أن رئيس السلطة بات مطمئنا لنظام الحكم بعد ترسخ النظام السياسي، واتضحت العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا، وإدراكه بأن هناك حاجة إلى بناء قطاع خاص قوي قد تدخل السلطة شريكاً فيه بنسب معينة كمصدر لتأمين موارد للسلطة.

٦) بداية بلورة القطاع الخاص وعيا بمصالحه: ترتب على قيام سلطة وطنية التحرر الجزئي من بعض قيود الاحتلال. كما نتجت عنه، أيضا، مجموعة من الإجراءات التنظيمية المهمة ذات دلالة على صعيد تطور وعي النخبة الاقتصادية الجديدة للرأسمال الخاص. وقد ساعدت على تبلور هذا الوعي العوامل الموضوعية التي ذكرناها سابقا؛ بداية تشكل سوق وطنية مع التشكل السلطوي السياسي والمؤسساتي؛ والبيئة الدولية المشجعة والراعية للقطاع الخاص، باعتباره المحرك الرئيسي لعمليات «التنمية»، والضاغطة من أجل أن تتولى أجهزة الدولة تشجيع الرأسمال الخاص وإزالة العراقيل من أمامه. وقد هيمنت إيديولوجية اقتصاد السوق الحرة ومقولات الخصخصة وحرية التجارة على المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية. ومن هنا، نجد أن رئيس السلطة الوطنية سارع بالمصادقة على قانون الاستثمار فور إقراره من المجلس التشريعي، ومنح القانون تسهيلات واسعة للمستثمرين، وتحديدا المستثمرين برؤوس أموال كبيرة نسبيا.

يمكن التدليل على التحول الحاصل في وضع الرأسمال الفلسطيني في الضفة والقطاع عبر المؤشرات التالية:

- نشوء شركات مساهمة تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ولها مجلس إدارة موحد بحكم المشاركة في رأسمال هذه الشركات، وبحكم أسهم الجمهور من كلا المنطقتين. هذه الشركات لم تكن موجودة قبل قيام السلطة الوطنية.

- مزاولة العديد من الشركات الأردنية – وهي أردنية من حيث الهوية القانونية، وفلسطينية

من زاوية الهوية الوطنية – نشاطات في الضفة والقطاع بعد قيام السلطة الوطنية. وتشمل هذه شركات تأمين، وبنوك، وملكية أسهم في شركات عامة (فعلى سبيل المثال فإن أكثر من نصف أسهم شركة المشرق للتأمين اشترتها شركة التأمين الأردنية – الفرنسية)، ومحلات أبو شقرا، ودراغمة، وزي، وشركة العرب للتأمين (فرع للشركة الأم في الأردن). ولا شك أن الدافع الأساسي من وراء هذه الظاهرة هو اختراق أسواق جديدة.

● تغير وظيفة وكلاء الشركات: في السابق كان الوكلاء أقرب إلى موزعين كوكلاء فرعيين للشركات الإسرائيلية في معظم الأحيان، يعملون في نطاق جغرافي محدود لا يشمل كل المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. بعد قيام سلطة وطنية تزايدت الوكالات المباشرة مع الشركات الأجنبية والإسرائيلية على أساس نطاق السوق الفلسطينية. وحدث هذا لأسباب عدة، منها رغبة السلطة في ضبط الإيرادات والبحث عن مصادر دخل جديدة لها، ومن هنا تولت تنظيمها. وترتبت على هذا سياسة الوكيل الواحد لعموم أراضي السلطة الفلسطينية. كما تولت السلطة توزيع المواد الاستراتيجية مثل البترول والإسمنت. وتولد تنافس حاد على الحصول على وكالات السلع الأخرى. كما أخذ الوكلاء في توحيد موقفهم إزاء التعامل مع السلطة من موقع أنهم يخدمون الاقتصاد الوطني عبر توفير فرص عمل محلية، وتوفير دخل للسلطة عبر الضرائب.

● بعض الشركات الإنتاجية استفاد من شعار مقاطعة البضائع الإسرائيلية، منها صناعات غذائية، وأدوية.[١٤٤] ويلاحظ حماس الشركات الإنتاجية المحلية في تأييد شعار مقاطعة السلع الإسرائيلية التي لها بديل وطني، أو التي يمكن أن يتوفر لها بديل وطني خلال انتفاضة الأقصى، على الرغم من أن العديد منها يعتمد على مواد خام مستوردة من إسرائيل أو عبرها.

هذا النمط من النخب الاقتصادية بدأ يتعاطى مع السلطة الفلسطينية باعتباره يقدم خدمات ذات صبغة وطنية (تنمية الإنتاج المحلي)، ويوفر للسلطة عطاءات أدوية ومواد غذائية، وخدمات تأمين (لسيارات السلطة على سبيل المثال)، كما بات يرتبط بعلاقات مالية مع السلطة، الأمر الذي يتيح له موقع تأثير ما على السياسات الاقتصادية، كما أقام علاقات مع الأجهزة الأمنية عبر تقديم مساعدات عينية ومالية. ويلاحظ البعض أن هذا ولد مصالح متبادلة بين الأجهزة الأمنية والبرجوازية المحلية.

● يوجد نمط من النخب الاقتصادية (وتحديدا في مجال الإنتاج المخصص للتصدير) الذي يصر على علاقة مستقلة عن السلطة. ويرد في هذا السياق مثال رجل الأعمال نصار نصار، الذي يرأس مجلس إدارة «بال تريد». والواقع أن ما يشكله «بال تريد» يسترعي الانتباه من حيث الوظيفة التي يسعى إليها وهو توفير أداة تنظيمية لرجال

الأعمال لصياغة أولا سياسة موحدة إزاء مصالح شريحة مهمة من رجال الأعمال المحليين (أي الذين يمثلون تحديدا الرأسمال المقيم)، وثانيا مطالبة السلطة بالأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الشريحة والتعامل معها من موقع التكافؤ والندية.

● يسود في غزة نمط مختلف نوعا ما عن الضفة الغربية. ففي غزة سارع رجال الأعمال إلى الدخول في شراكة مع رموز السلطة انطلاقا من أن هذا هو الطريق الوحيد للحفاظ على مصالحها. ويلاحظ ضعف رجال الأعمال في مجال الإنتاج والتصدير في قطاع غزة. كما يلاحظ البعض تخوف لدى رجال الأعمال في غزة من هيمنة رجال الأعمال في الضفة الغربية على النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، ومن هنا احتماؤهم بالسلطة. وكما ذكر بعض الذين قابلهم فريق البحث «تعتاش» الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية إلى درجة كبيرة على منح ومساعدات البرجوازية المحلية، في حين «تتشارك» الأجهزة الأمنية في قطاع غزة مع البرجوازية المحلية. ويكمن السبب الرئيس في ضعف التكوين الرأسمالي في قطاع غزة من حيث التكوين القطاعي ومن حيث الحجم. ولذا، نجد أن معظم المستثمرين في قطاع غزة من أصحاب رؤوس الأموال الوافدين. وقد ركز البعض على تأثير الفصل القسري القائم بين الضفة والقطاع على الحد من تشكيل نخب موحدة. ولا شك بأن لهذا تأثيره على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، لكن لا يبدو أنه يقف عائقا (إلا إذا استمر لفترة طويلة) أمام تشكل النخب السياسية، أو النخب الاقتصادية، وخصوصا إذا ما تواصلت عملية توحيد القوانين والمؤسسات الوطنية.[١٤٥]

● من المبكر رصد التأثيرات التي ستتركها الانتفاضة الثانية على تكوين النخب السياسية والاقتصادية. ولعل هذا يعتمد إلى حد بعيد على نتيجة المواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى عما ستسفر عنه هذه المواجهات على الصعيد السياسي. لكن الانتفاضة الثانية أعادت التذكير بالدور المقرر الذي ما زال يتبوؤه الحقل السياسي، حتى بعد قيام سلطة وطنية فلسطينية على إقليمها، في تشكيل النخب، بالمقارنة مع الحقول الأخرى، بما فيها الحقل الاقتصادي.

خاتمة

نظرة إجمالية لمكونات وآليات إنتاج النخب الفلسطينية

بدأت، بعد قيام سلطة وطنية، عملية توليد مصالح مشتركة لرأس المال الفلسطيني المقيم. وهذه المصالح آخذة في التبلور كمطالب جماعية محددة مستفيدة من التوجهات الدولية، وتحديدا سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومستفيدة من الفرص الجديدة أمامها في التأثير على السياسات العامة. وأوضح مؤشر على هذا نشوء، بشكل أساسي في الضفة الغربية، أجسام تمثيلية موحدة، مثل: اتحاد الصناعات الغذائية، واتحاد صناعات النسيج ... الخ. وهناك توجه لتشبيك هذه مع قطاع غزة. لكن، كما لاحظ عدد من المختصين أنه لا يزال الاندماج بين الرأسمال الخاص في الضفة الغربية وبين مثيله في قطاع غزة محدودا، وإن بدأ يأخذ أشكال جنينية. ويعمل القائمون على بال تريد على توليد أطر لدمج القطاعين الخاصين. ويثير الانتباه نشوء مراكز مثل «بال تريد»،[١٤٦] وهي مراكز معنية برجال الأعمال والاقتصاد والسياسات الاقتصادية، وتشكل أطرا لتوحيد وجهات نظر ومواقف رجال الأعمال، ولتنظيم حوار بين القطاع الخاص والسلطة. ويلاحظ أن السلطة بدأت تتعاطى بجدية مع هذه الأطر، بما فيها «بال تريد».[١٤٧] وبدأ رجال الأعمال مساعي منظمة للتأثير على التشريعات الاقتصادية وعلى السياسات الاقتصادية من خلال خلق أجسام تمثيلية لهم، ومراكز لبلورة مواقف موحدة، حيث تشكل أواخر العام ٢٠٠٠ مجلس تنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بمشاركة اتحاد الغرف التجارية، و«بال تريد»، واتحاد الصناعات، وجمعيات رجال الأعمال. وكانت جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين قد طرحت فكرة تشكيل جمعية لرجال الأعمال الفلسطينيين، بعد نجاحها في تنظيم مؤتمر رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين العام ١٩٩٥. لكن الخلافات بين هؤلاء أدى إلى تشكيل أربع جمعيات لرجال الأعمال؛ واحدة في القدس، وأخرى في الخليل، وثالثة في جنين والأخيرة في غزة.

لا تزال هناك مساحة بين الرأسمال المقيم والرأسمال الوافد (كبار رجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في الخارج الذين بدأوا في الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بعد قيام سلطة وطنية). فالنخب الرأسمالية المقيمة، ترى أن الرأسمال الفلسطيني الوافد من الخارج قد فرض هيمنته على الشركات الكبرى، ويقوم ببناء علاقة مباشرة مع رأس السلطة، حيث يترك للسلطة المساهمة بنسب معينة مقابل منحها ميزات احتكارية أو شبه احتكارية للسوق. وكما بات واضحا، فليس من أولويات معظم الرأسمال الكبير الوافد تعزيز الديمقراطية السياسية. ويرى رجال الأعمال المحليون أن مؤتمر الحوار الاقتصادي الذي عقد في حزيران ٢٠٠٠ بين السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص شكل دليلا واضحا على أن رجال الأعمال الوافدين غير معنيين بتنظيم العلاقة بين القطاع الخاص والسلطة على أسس حديثة وتكاملية،[١٤٨] كما أُعتبروا جزءا يتبع سياسة السلطة ما دامت هذه تخدم مصالحهم الخاصة، وأنهم يقدمون للسلطة خدمات مقابل تلقيهم امتيازات (بما في ذلك الوكالات التجارية التي ذهب معظمها إلى الرأسمال الوافد). ويتهم رأس المال الخاص المقيم رأس المال الفلسطيني الوافد (من قبل كبار المستثمرين) بالاحتكار، وتعطيل مبدأ المنافسة الحرة، والتقاعس عن التأثير الإيجابي على عملية التحول الاقتصادي الجارية. كما تعتبر فئة واسعة من الرأسمال المقيم نفسها الفئة التي ترى أنها تحملت أوزار الاحتلال ودعمت الانتفاضة الأولى والثانية.

في المقابل، ترى فئة الرأسمال الكبير الوافد أن رجال الأعمال المحليين غير مؤهلين ولا يملكون الإمكانيات للعب دور قيادي في الاقتصاد الفلسطيني بسبب صغر رأسمالهم وقلة معرفتهم بالتحولات الاقتصادية في العالم. ويرى بعض هؤلاء أن الرأسمال الفلسطيني المحلي ما زال يفتقد إلى مقومات النخبة المقررة، على الرغم من المحاولات الجارية لتكتيل أنفسهم وتوحيد صوتهم، ومساعيهم لتحديث أدواتهم التنظيمية، واستعانتهم بالكفاءات الحديثة من التكنوقراط وأساليب الإدارة الحديثة (مثال بال تريد). ويلاحظ أن الغالبية الساحقة من هؤلاء من انتليجنسيا الداخل، في حين نجد أن النخبة الاقتصادية الأولى (ذات الرأسمال الأكبر) في قمة القطاع العام وبالعلاقة مع نخبة الرأسمال الوافد تستعين بخبرات وكفاءات معظمها من الخارج، كما تستفيد، بلا شك، من علاقاتها الإقليمية والدولية الواسعة. هذا لا يعني أن الرأسمال الفلسطيني الوافد أصبح شديد الاندفاع في الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني. فعلى الرغم من الحوافز التي قدمت له (قانون الاستثمار على سبيل المثال، ومشاركة السلطة بنسب غير مقررة في استثماراته)، فإنه ما زال مترددا بعض الشيء بسبب واقع هذا الاقتصاد المحاصر إسرائيليا، والذي ما زال ينقصه العديد من القوانين الموحدة، وبحكم صغر حجم أسواقه، والوضع التفاوضي القلق مع إسرائيل. فعلى سبيل المثال، طرح عبد المحسن قطان، وهو من كبار رجال

الأعمال الفلسطينيين في الخارج فكرة تأسيس مركز دراسات استراتيجية مستقل في فلسطين، يتولى هو تمويله، لكن، حسب مصادر عليمة، رفض رئيس السلطة الفلسطينية الفكرة، باعتبارها قد تعزز مكانة وموقع هذه الفئة، عدا عن ما قد توفره من مواقع جديدة لانتقاد النظام الفلسطيني.

وكما أشرت سابقا، بدأت النخبة المقيمة من رجال الأعمال تمارس التأثير على عملية التشريع المتصل بالسياسات الاقتصادية من خلال خلق أجسام تمثيلية لها، وأطر لبلورة رؤى موحدة، والاتصال بالمجلس التشريعي للتأثير على القوانين الاقتصادية.[١٤٩] بل توقع البعض أن يطرح رأس المال المقيم ممثليه في الانتخابات النيابية القادمة، كمسعى لتعزيز وزنه في صنع القرار. كما أعلن عن تشكيل مجلس تنسيقي للقطاع الخاص سيعلن عنه قريبا يضم مندوبين عن خمس من مؤسساته التمثيلية، هي: اتحاد الغرف التجارية، واتحاد الصناعات الفلسطينية، ومركز التجارة الفلسطينية (بال تريد)، وجمعيات رجال الأعمال، واتحاد شركات أنظمة المعلومات «بيتا»، وستكون عضويته مفتوحة لمؤسسات القطاع الخاص الأخرى.

تبقى حاجة للإشارة إلى أن صياغة القرار الاقتصادي تتم على مستويات متراتبة، وإن كانت متداخلة بعض الشيء. فهناك المستوى الأول الممثل في القيادة السياسية، وتحديدا هرم السلطة الفلسطينية ومستشاريه. ويتمثل المستوى الثاني في الوزارات والهيئات المعنية مباشرة بالشأن الاقتصادي (بما فيها الفئة التي تسيِّر القطاع العام أو الاستثمارات العامة) والعلاقات والاتفاقيات الاقتصادية الرسمية. وهناك مستوى ثالث تمثله الأجهزة التنفيذية والفنية التي تصيغ وتطرح مقترحات وسياسات تخضع عادة للنقاش والجدل قبل بلورتها في صيغ نهائية ورفعها كتوصيات أو مقترحات إلى القيادة السياسية. وهناك دلائل عدة على تزايد وزن ودور التكنوقراط في عملية صياغة المشاريع والمقترحات في القطاعين العام والخاص.[١٥٠] وعلى صعيد آخر، هناك النخب الاقتصادية في القطاع الخاص والتي يتفاوت وزنها ودورها وتتباين علاقاتها مع السلطة السياسية. وتجدر الإشارة هنا إلى انعدام تأثير النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الشعبية في توجيه السياسة الاقتصادية، بحكم الضعف الذي طرأ على هذه الأجسام بعد الانتفاضة، واستيعاب معظم قياداتها كموظفين في السلطة، وحالة الترهل التي تعيشها.

كما اعتبر عدد من الشخصيات التي قابلها فريق البحث أن الغرف التجارية لا تؤثر في صنع القرار الاقتصادي، وشدد على ضرورة إعادة هيكلتها على مستوى المجالس الإدارية والجهاز التنفيذي، وتجديد قوانينها ليتسنى لها حضور فاعل. ويشار في هذا المجال أن الغرف التجارية لم تستشر، على سبيل المثال، بخصوص اتفاق باريس الاقتصادي بين

إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولعل هذا وراء مشاركة الغرف التجارية في الجسم التنسيقي للقطاع الخاص، وذلك على الرغم من انتقادات بعض القائمين عليها للأجسام التمثلية الجديدة للقطاع الخاص التي تشكلت في السنوات القليلة الماضية متخطية الغرف التجارية. لقد تكرر في اللقاءات مع رجال الأعمال المحليين والذين يحتلون مواقع عليا في الأجسام التمثلية أن القطاع الخاص بات يدرك الحاجة الماسة لتوحيده إن أراد التأثير على السياسات الاقتصادية، وأنه قطع، منذ العام ١٩٩٨ شوطا كبيرا على هذا الطريق.[١٥١] ويرى وزير الاقتصاد والتجارة (في مقابلة أجريت معه، آب ٢٠٠٠) أنه على الرغم من عودة بعض رجال الأعمال الوافدين ومن العائلات التقليدية للاستثمار بعد قيام السلطة الفلسطينية، فإن العديد من رجال الأعمال هم من أسر عادية ولا ينتمون إلى العائلات التقليدية أو الوجاهية (مثل العقاد، والفاخوري، والمسروجي، وحداد، وبدران، والزلوط، ونصار نصار، والدبيك، وجروان، وناصر الدين، وجردانة، والقاضي، والسختيان وآخرين). ويرى أن ابتعاد المستثمرين الكبار عن العمل السياسي حتى الآن من الرأسمال الكبير الوافد، يعود إلى أن العمل السياسي لا يعنيهم بقدر ما يعنيهم نجاح استثماراتهم. ويرى أن المستثمر المحلي تهمه، في الأساس، السوق الفلسطينية. ويرى أن القطاع الخاص لم يفرز بعد ممثلين سياسيين له، وأن كانت قلة قليلة من رجال الأعمال دخلت العمل السياسي منذ الاحتلال، وأن النخبة الحاكمة ما زالت نخبة مغلقة.

باتت الأحزاب والتنظيمات السياسية تقر بضعف تأثيرها على سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية، بعد تراجع ثقلها في الشارع، وتراجع دور المؤسسات الوطنية التي شكلت منظمة التحرير الفلسطينية. التنظيم الوحيد الذي لا يشكو من غياب هذا التأثير هو التنظيم الحاكم، وعلى الرغم من ذلك عبر أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح عن الإحساس بالإجحاف لأن رئيس السلطة الفلسطينية لا يلجأ إلى اللجنة المركزية أو المجلس الثوري إلا عندما تتعقد الأمور، وأن هذه الهيئات لا تستشار في قضايا كثيرة، بما في ذلك تشكيل الحكومة. وتشير معظم الأحزاب والتنظيمات في تحليلها لأسباب ضعفها إلى إشكاليات في بنيتها الداخلية وبرامجها التي لم تواكب التغييرات التي طرأت على الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية في التسعينيات، وبعد اتفاق أوسلو على وجه الخصوص . وتجد صعوبة في مواءمة مهماتها بما هي مهمات تجمع بين التحرر من الاحتلال، وبين البناء الدولاني والتغيير الاجتماعي. ولعل الإحساس بأزمتها هو وراء تكاثر الندوات في السنوات الأخيرة حول واقع الأحزاب ومشكلاتها وتدني تقييم الجمهور لأدائها، وحول المساعي المتكررة لتشكيل الأحزاب العلمانية قطباً ديمقراطياً.

برز من خلال البحث أن أفراد النخبة السياسية والاقتصادية يجمعون في أغلب الحالات، إن لم يكن في جميعها، بين مواقع في مجالات تمثيلية أو تنفيذية أو مواقع نافذة في

شركات القطاع الخاص أو العام. ويمكن النظر إلى هذه المواقع كـ «أرصدة» أو «مدخرات» يتم استخدامها لطرح «أهلية» أخذ موقع «النخبة». ومن هنا الجمع بين مواقع حزبية أو تنظيمية سياسية، وبين مواقع حكومية، وبين مواقع قيادية في هيئات مدنية أو عسكرية، أو في العلاقة مع رئيس السلطة الفلسطينية. وقد يضاف إلى هذه، إبراز الانتساب إلى عائلة ذات وزن عددي أو تأثير اقتصادي أو اجتماعي أو ديني راهن أو سابق. ولعل انتشار الجمعيات القرابية (الحمائلية والعشائرية) والمحلية، وتحديدا في قطاع غزة، مؤشر على الوهن الذي لحق بالأحزاب والحركات الاجتماعية - بما هي تمثيل لقوى اجتماعية - كمصدر لتشكيل النخب، واللجوء إلى قواعد جديدة تستخدم كرصيد في التنافس على مواقع النخبة.[١٥٢] ويسري هذا على مساع لاحظها البعض لتحويل النفوذ الذي يتيحه المنصب الرسمي، وتحديدا المناصب العليا، إلى رصيد مادي مستفيدا من تركيبة النظام السياسي الحالي.

احتل التعليم العالي، وما زال، موقعا بارزا كأحد «الأرصدة» في تجنيد النخب، بما فيها النخب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، يمكن اعتبار الجامعات «حاضناً» للنخب المختلفة، بما فيها النخب السياسية. فقلة هي القيادات السياسية الأولى، أو الكادرية المتقدمة؛ التي لم تتلق تعليما جامعيا، ويسري هذا على الفعاليات في القطاع الاقتصادي الحديث. لقد بات التعليم العالي يشكل أحد «الأرصدة» المهمة التي يتم استثمارها بشكل واسع، وتحديدا بعد توفر التعليم الجامعي المجاني، أو شبه المجاني في الجامعات الفلسطينية والعربية. ويسري استثمار التعليم كرصيد على معظم، إن لم يكن جميع، مسؤولي المنظمات الأهلية الكبيرة الذين يجمعون، هم أيضا، بين أرصدة مختلفة؛ تعليم، وحمولة كبيرة أو وجاهية ذات نفوذ حالي أو سابق، وفي أحيان كثيرة، يتم استخدام الموقع الحزبي أو الرسمي كرصيد.[١٥٣] ومن نافل القول أن طبيعة النظام السياسي هي التي تحدد «الأرصدة» الشرعية التي يمكن استخدامها في الوصول إلى مواقع النفوذ، وتلك التي لا يجوز استخدامها.

لاحظ البحث غياب حضور النساء عن النخب السياسية والاقتصادية. ومن الواضح أن التفسير العام يكمن في هيمنة النزعة الذكورية، بما هي تعبير عن علاقات قوى تتستر، في معظم الأحيان، بالدين أو التقاليد والأعراف أو بالاختلاف الفسيولوجي، في مؤسسات ونسيج المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن استمرار هذا الغياب يعكس ضعف الحركة النسوية في متابعة مشروعها المجتمعي، ويعكس كذلك ثانوية اهتمام الأحزاب السياسية بواقع المرأة ومكانتها في المجتمع. ويكاد دور النخب النسائية ينحصر في الأطر النسائية وبعض المنظمات غير الحكومية. ويتوقع المرء بأن يقود اتساع مشاركة المرأة في التعليم العالي، وفي النشاط الاقتصادي الحديث إلى توليد ضغوط لتغيير الرؤية

التقليدية لدور المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية.

تنطبق الملاحظة ذاتها على الفئات العمالية التي باتت تشكل الطبقة الأكبر في مجتمع الضفة والقطاع، وهي الأقل تمثيلا في مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية، وهي الأكثر تأثرا بالتقلبات الاقتصادية والتحولات السياسية كما أوضحت الانتفاضتان الأولى والثانية ووقع الإغلاق والحصار والعزل المناطقي على فئات العمال سواء العاملين في إسرائيل أو العاملين في المشاريع المحلية. ولعل تدني القوة السياسية للطبقة العاملة يتمثل في ضعف وشكلية النقابات العمالية وتركيبتها القيادية، وغيابها عن قاعدتها العمالية، ووهن استقلالها التنظيمي والمالي والبرنامجي عن السلطة السياسية، وضعف تأثيرها، بالتالي، على السياسيات الاقتصادية بما يحقق مصالح العمال وحقوقهم. ومن هنا، لا تشكل الطبقة العاملة مركز ثقل في المجتمع يقارب مركز الثقل الذي يشكله رجال الأعمال أو حتى فئات من الطبقة الوسطى عبر اتحاداتها المهنية أو منظماتها غير الحكومية.

تشير الملاحظات السابقة، إلى علاقة، وإن كانت ملتوية أحيانا، بين النخب (بما فيها النخب الاقتصادية والاجتماعية) والانقسامات السائدة في المجتمع، أي الانقسامات الطبقية، والنوع اجتماعية (بين الجنسين)، وبين القرية والمدنية. كما تتضح علاقة بين آليات الحراك الاجتماعي السائدة وبين تجنيد النخب، وتزايد دور التعليم العالي في هذا المضمار. كما تشير إلى تنوع آليات إنتاج وإعادة إنتاج النخب، وتحديدا دور الملكية ورأس المال، والأحزاب السياسية والاتحادات الشعبية والمهنية والمؤسسات الأهلية والمدنية. لكن العلاقة بين الطبقة والنخبة ليست علاقة ميكانيكية، بل تتم صياغتها عبر عمليات وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأيديولوجية تدخل على المجتمع وتحدد سماته البنيوية والمؤسساتية في كل مرحلة من تاريخه. فالطبقة، كمفهوم، تنتمي إلى بعد مختلف عن بعد مفهوم النخبة. فالبعد الأولي يخص موقع الفرد في عملية الإنتاج والتوزيع، فيما ينتمي البعد الثاني إلى الموقع المؤسساتي، بالمعنى الواسع للكلمة.

وعلى صعيد آخر، تكونت النخب السياسية الفلسطينية في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية منذ تبلورها كحركة وطنية في العقد الثاني مع القرن العشرين، ولدى تشكلها من جديد في العقد السادس من القرن العشرين. وقد فشلت كل المحاولات التي جرت لتشكيل نخب سياسية ذات رصيد وطني خارج إطار الحركة الوطنية الفلسطينية. لكن الحركة السياسية تستند إلى بنية الواقع الاجتماعي-الطبقي في توليد وتجنيد النخب السياسية. ومن هنا، نلاحظ التبدل الصارخ الذين دخل على تكوين النخب السياسية الفلسطينية بعد النكبة العام ١٩٤٨، وتحديدا بعد ظهور المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير. ومن هنا، تبرز أهمية التحول الذي بدأ يدخل على تشكل النخب بعد قيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني

العام ١٩٩٤، والعلاقة التي بدأت في التشكل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية، وبين السلطة السياسية والعائلات الوجاهية. لكن آفاق هذه التحولات ترتبط بمحصلة الصراع مع الدولة الكولونيالية، وطبيعة التسوية السياسية معها. فقيام دولة فلسطينية ذات سيادة فعلية على أرضها ومواردها وحدودها ومعابرها وعلاقاتها التجارية والاقتصادية يحمل احتمالات نشوء نخب سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف عن تسوية تبقي الكيان الفلسطيني تابعاً ومجزأ ومسيطراً عليه. كما أن استمرار الانتفاضة لفترة طويلة قد يفرز قيادات جديدة تختلف عن القيادات السياسية التي ولدت في إطار الحقل السياسي لمنظمة التحرير، أو حقل السلطة الوطنية الفلسطينية.

تبقى ملاحظة أخيرة حول دور النخب السياسية الراهنة في دمقرطة الحياة السياسية، وهو موضوع يستحق دراسة مستفيضة خاصة، لكن ما لاحظه البحث هنا هو هيمنة الانقسامات القائمة بين أفراد النخبة السياسية إزاء قضايا متعددة، سياسية وأيديولوجية ومجتمعية. صحيح أن أشكال من التوحد، تبرز في مواجهة إسرائيل منذ قيامها كقوة استعمارية استيطانية (كان آخرها التلاقي الواسع بين معظم القوى السياسية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى)، لكن هذا التوحد، على الرغم من أهميته في الحال الفلسطيني، لم يتبلور، منذ قيام سلطة وطنية فلسطينية، باتجاه توليد إجماع من أجل دمقرطة النظام السياسي، وصياغة قواعد اللعبة السياسية على أسس الديمقراطية. فالخطاب السياسي العلني للأحزاب والتنظيمات السياسية، بما فيها تنظيم فتح، يدعو إلى دمقرطة الحياة السياسية دون أن يولد هذا تجديد الإجماع، الذي جسده إعلان الاستقلال العام ١٩٨٨، على إقامة نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني، وهو إجماع لا يترتب عليه، بالضرورة، تخلي أي من الأحزاب والتنظيمات السياسية عن منطلقاتها الفكرية ومواقفها السياسية ونظرتها إلى القضايا المجتمعية.

الهوامش

الجزء الأول

(١) جوهرانية بمعنى أنها تصور أن النخبة تملك خصائص وسمات ذاتية تختلف عن الآخرين (العامة من الناس أو من هم من غير النخبة). وهي خصائص ثابتة وربما يولد بها الفرد. كما ينبغي التمييز بين سمات وخصائص مكتسبة (ثقافية وسياسية وخبرة عملية...)، وبين انتماءات موروثة (انتماءات عشائرية أو دينية أو جهوية أو إثنية)، وبين خصائص مزعومة (الادعاء أن العائلة من الأشراف على سبيل المثال) أو خصائص وسمات يتم إنتاجها وتسويقها إعلاميا كما هو حال العديد من الزعامات العربية.

(٢) بعض دراسات حالات في أمريكا الجنوبية وجنوب أوروبا ترى أن توفر إجماع ووحدة بين النخب الوطنية شرط لتكريس الديمقراطية، إضافة إلى المشاركة الجماهيرية الواسعة في الانتخابات والعمليات المؤسساتية الأخرى التي تشكل الديمقراطية الإجرائية. أنظر:

J .Higley and Gunther, R. (eds.) *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe* (Cambridge: Cambridge University Press., 1992), chapter 12.

(٣) من الأدبيات التي تناولت أطروحات حول محددات تشكل وتدوير وتغيير النخب التالية:

G .Mosca, *The Ruling Class* (New York: McGraw-Hill Book Company, 1939).

V .Pareto, *The Rise and Fall of Elites* (New York: Arno Press, 1979).

R .Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy* (New York: Free Press, 1962).

R .Miliband, *The State in Capitalist Society* (London: Quartet, 1973).

R.D .Putnam, *The Comparative Study of Political Elites* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1976).

James Hans Meisel, T*he Myth of the Ruling Class* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1958).

E. Etzioni-Halevy, *The Elite Connection* (Oxford: Polity Press, 1993).

Suzanne Keller, *Beyond the Ruling Class; Strategic Elites in Modern Society* (London: Transaction Publishers, 1991).

(٤) أنظر على سبيل المثال: مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر**؛ دراسة حالة للنخبة الوزارية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣). تخلص الباحثة في دراستها للنخبة السياسية في عهد السادات إلى أن هذه النخبة تمثل في الأساس كياناً بيروقراطياً إدارياً يعنى بتنفيذ السياسات وليس بوضعها. وترى أن التغييرات التي دخلت على النخبة السياسية في مصر منذ العام ١٩٥٢ تعكس عملية إعادة تدوير لهذه النخبة، وليس عملية إحلالها وتجديدها. وترى الباحثة أن عملية صياغة السياسات كانت تخضع أساسا لميول وخيارات الرئيس، ولم تتمأسس أطر جماعية أو مؤسسية تحكم صناعة القرار أو تؤثر فيها. وترى الدراسة أن دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية تركز منذ العام ١٩٥٢ على حماية نظام الحكم، وليس الاشتراك في الحكم أو المشاركة في صنع القرار.

(٥) يمكن اعتبار أن قادة الأحزاب يحظون بمكانة اجتماعية نتيجة ترؤسهم لأحزاب وحركات سياسية وإن ارتبطت هذه بمصالح طبقية، في حين يستمد كبار رجال الأعمال وقادة النقابات العمالية موقعهم من الطبقة التي ينتمون إليها أو يسعون إلى رعاية مصالحها. في حال حركات التحرر، مثل منظمة التحرير، فإن المكانة ارتبطت بتمثيل أو السعي لتمثيل مصالح جماعية لشعب، وإن طرح كل حزب بالإضافة إلى ذلك تمثيل مصالح طبقية راهنة أو مستقبلية.

(٦) شارك في إجراء اللقاءات والمقابلات، مع المؤلف، كل من: محمود زيادة، وزياد عثمان، ود. هديل رزق-القزاز، ومحسن أبو رمضان، وعايشة أحمد. ويرغب المؤلف في تسجيل شكر خاص لكل من هديل رزق-القزاز، ومحمود زيادة على تدقيقاتهما المفيدة لمسودة البحث.

(٧) أخص هنا بالشكر كلاً من (مع حفظ الألقاب): سمير عبد الله، وإبراهيم الدقاق، وسميح شبيب، وتيسير عاروري، وجمال زقوت. وغني عن القول أن الشخصيات المذكورة لا تتحمل مسؤولية التحليل أو الآراء الواردة في هذا البحث.

(٨) تتباين المؤسسات السياسية من حيث آلية تشكيلها، فبعضها يتشكل كقيادة تاريخية (مؤسسي الأحزاب السياسية)، وبعضها بالائتلاف (لجنة تنفيذية، أو مجلس مركزي)، وبعضها بالانتخاب (مجلس تشريعي)، وبعضها بالتعيين (مسؤولي الأجهزة...). ويقصد هنا بالمؤسسات العامة تلك التابعة للدولة والتي تحظى بشيء من الاستقلالية (جهاز الإحصاء المركزي، بكدار، وبعض الجامعات..).

الجزء الثاني

(٩) من العائلات التي امتلكت ملكيات واسعة: عائلة عبد الهادي، وعائلة الجيوسي، وعائلة برغوثي، والغصين، وأبو خضرا، والفاهوم، والطبري. سميح شبيب، **الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين، ١٩٢٠-١٩٤٨** (عكا: مؤسسة الأسوار، رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص. ٢١-٢٢.

(١٠) بدأ دور التجار الفلسطينيين في البروز في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وتحديدا بعد افتتاح قناة السويس، وإنشاء سكة حديد يافا-القدس، وتوسع التجارة بين فلسطين والعالم الخارجي.

(١١) من الأمثلة على ذلك، عائلة النشاشيبي التي كانت في أواخر العهد العثماني من ملاك الأراضي (في قرى منطقة القدس)، ثم أخذت في التحول إلى ملكية الرأسمال التجاري والعقاري، واستخدمت هذا الموقع لتنافس عائلات أخرى على النفوذ السياسي، وتحديدا عائلة الحسيني. وفي السياق نفسه تأسس البنك التجاري الفلسطيني في القدس قبيل الحرب العالمية الأولى من قبل مجموعة من التجار الفلسطينيين، لكن الإقبال على البنك بقي ضعيفا رغم دعوة مدير البنك، حسن الحسيني، أغنياء منطقة القدس إلى مؤازرة البنك (شبيب، مرجع سابق، ص. ٢٣- ٢٦).

(١٢) ازداد عدد سكان يافا من ١٠ آلاف نسمة العام ١٨٨٠ إلى ٤٠ ألف نسمة العام ١٩١٥، وازداد عدد سكان حيفا من ٨ آلاف نسمة إلى ٢٠ ألف في الفترة نفسها (شبيب، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣).

(١٣) كان لبيع الأراضي للحركة الصهيونية، وسياسية العمل العبري تأثير كبير على الفلاحين أكثر من تأثيرها على سكان المدن. فقد جاء بيع معظم الأراضي من العائلات الكبيرة، ووصل حجم الأرض المباعة حتى ثورة العام ١٩٣٦ نحو ٣٩٠ ألف دونم. ومن أبرز العائلات الكبيرة التي باعت أراضي للمستوطنين أو شركات صهيونية: آل سرسق، وتويني، والمارديني، وسلام، والغوري، والشمعة، والعمري. كما شاركت في بيع أراضٍ عائلة عبد الهادي، والنشاشيبي والتاجي (شبيب، مصدر سابق، ص. ٦٦).

(١٤) استخدم مفهوم الحقل السياسي الوطني للإشارة إلى التشكيلات السياسية التي تتكون حول مشروع دولة أو كيان وطني أو قومي ببرامجها وقوانين اللعبة السياسية التي تتنافس أو تتسارع وفقها للهيمنة على مواقع القيادة السياسية المقررة، وتوزيع موارد التشكيلة المجتمعية. ويولد كل حقل لغته ومفرداته ورموزه. والحقل السياسي – كما هو حال الحقول الأخرى – دائم التغيير بحكم عوامل وتأثيرات عدة، منها الصراع بين القوى المتنافسة داخل الحقل نفسه، وتعرضه المستمر لاقتحام قوى جديدة تمثل فئات اجتماعية كانت مستثناة من الفعل في الحقل. كما أنه عرضة لتأثيرات عوامل وقوى وأحداث خارجية. ويولد مشروع أو تأسيس كيان سياسي–دولة «مجتمعه المتخيل»، أي عضوية التشكيلة السياسية–الاجتماعية الواحدة. وتلعب الصحافة والرواية والقصة والشعر والأغاني والمسرح والفيلم دورا محوريا في صياغة سمات «الجماعة المتخيلة»، مثل ما تصنعه بوسائل أخرى دوائر الإحصاء والخرائط والوثائق الثبوتية وجوازات السفر ومراكز الأبحاث والرموز الوطنية المختلفة (العلم، والنشيد الوطني، والعملة المحلية، والطابع البريدي...). حول مفهوم «الحقل» سوسيولوجيا، انظر:
Pierre Bourdieu, *Sociology in Question* (London: Sage Publications, 1993).

(١٥) عقدت في فلسطين سبعة مؤتمرات وطنية بين ١٩١٩ و ١٩٢٨. وعقدت هذه المؤتمرات في المدن الفلسطينية الرئيسة (القدس، وحيفا، ويافا، ونابلس). وقد حضر المؤتمرات الثلاثة الأولى، التي انعقدت خلال العامين ١٩١٩ و ١٩٢٠ ممثلو الجمعيات الإسلامية –المسيحية فقط. وعقد الأخير بعد انهيار الحكومة العربية في دمشق، وترسيم حدود المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية والفرنسية، وهو ما عزز من فكرة قيام الدولة الفلسطينية. وجرى توسيع عضوية المؤتمرات بعد المؤتمر الثالث. وضم المؤتمر السابع الذي عقد العام ١٩٢٨ ممثلين عن ملاكي الأراضي والتجار الذين لم يتمثلوا في مؤتمرات سابقة. وعقد آخر مؤتمر وطني فلسطيني إبان الإضراب الشهير سنة ١٩٣٦. وشاركت فيه الأحزاب السياسية الفلسطينية.

(١٦) أعلن عن قيام جمعية العمال العربية، ومقرها حيفا، في تموز ١٩٢٥، وعقدت الجمعية مؤتمرها الأول في شباط العام ١٩٣٠، بحضور ٦١ مندوبا عن ٣٠٢٠ ناخبا. وانتخب المؤتمر لجنة مركزية من ثلاثة أعضاء هم: محمد علي قليلات، وكامل عودة، وعبد الحميد حيمور. وتميز المؤتمر، وهو الأول من نوعه في فلسطين، بالانتخابات الديمقراطية الحرة، وبفتح العضوية على أساس نقابي بصرف النظر عن الانتماء الحزبي والمعتقد السياسي. ووضع المؤتمر من بين أهدافه الحصول على اعتراف الحركة الوطنية الفلسطينية وتمثيل العمال في هذه الحركة. لمتابعة تطور الحركة العمالية في فلسطين، أنظر: موسى البديري، **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١). وكذلك: صالح الخفش، **حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٣).

(١٧) عقد المؤتمر النسائي العربي الأول للنساء الفلسطينيات في تشرين الأول ١٩٢٩، وحضره ما يزيد على ٣٠٠ امرأة. وانتخبت عقيلة موسى كاظم الحسيني (رئيس اللجنة التنفيذية) رئيسة للمؤتمر وقد اهتمت الحركة النسائية بالعمل السياسي الوطني (مظاهرات، وتشكيل وفود، وجمع التبرعات، وما شابه). وعقد الطلاب الفلسطينيون مؤتمرهم الأول في أيلول ١٩٢٩، وجاءت قرارات المؤتمر مماثلة لمطالب الحركة الوطنية.

(١٨) عقد الصحافيون الفلسطينيون مؤتمرا لهم في حيفا في حزيران ١٩٢٤، ومؤتمرا آخر العام ١٩٢٧، لكن الصحف كانت في الغالب مملوكة من قادة التيارات السياسية، ومجالاً للصراع السياسي بين هذه الأجنحة. من أبرز الصحف: الكرمل التي صدرت في حيفا، والقدس التي صدرت في يافا. ومن أبرز الصحافيين، بولس شحادة، ونجيب نصار، وخليل السكاكيني.

(١٩) قد يرى البعض في الثورة التي حصلت في فلسطين ضد إبراهيم باشا العام ١٩٣٤ بدايات بروز قيادات وطنية، بحكم توحيد العديد من القوى الاجتماعية (من الريف والمدن والبدو) ضد مشروع إبراهيم باشا التحديثي (بمقاييس ذلك العصر). وعلى الرغم من تأثيرات حكم إبراهيم باشا على فلسطين فإن قصر المدة ووقوف بعض العائلات ذات النفوذ إلى جانبه، وسياسته المنفتحة تجاه الأقليات يشيران إلى الحاجة إلى المزيد من البحث والتمحيص لواقع النخب وعلاقاتها بالمجتمعات المحلية في هذه الفترة.

(٢٠) من العائلات التي امتلكت أو ما زالت تمتلك أراضي واسعة نسبيا في مناطق رام الله وأريحا والخليل: النشاشيبي، والحسيني، ونسيبة.

(٢١) اعتمد هذا الجزء من البحث على المراجع التالية:

- ماهر الشريف، **البحث عن كيان** (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥).

- فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤** (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠).

- سميح شبيب، **الأصول الاجتماعية والاقتصادية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨** (عكا: مركز الأسوار، رام الله: وزارة الثقافة، ١٩٩٩).

- الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطيني السياسي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)

- بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، الطبعة الثالثة).

- جميل هلال، «نظرة تأملية في تاريخنا الحديث»، **الكرمل**، عدد خاص (ربيع/صيف ١٩٩٨).

B .Kimmerling and J.S. Migdal, *Palestinians, The Making of a People* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1994).

(٢٢) تركز نفوذ الحاج أمين الحسيني حتى العام ١٩٣٤ في المجلس الإسلامي الأعلى وما يشمله المجلس من أوقاف وصلاحيات دينية واسعة، إضافة إلى مركز مفتي القدس وكبير العلماء، وقد استخدم هذه المواقع لتوسيع نفوذه ليشمل كل فلسطين. أما نفوذ راغب النشاشيبي فاستند إلى موقعه كرئيس لبلدية القدس، ومن العلاقات التي بناها مع عدد من رؤساء البلديات والوجهاء. وترتب على رئاسة بلدية القدس، بسبب مكانتها وما تحويه من جاليات أجنبية وقنصليات، أهمية خاصة من حيث المكانة الخاصة التي منحت للمدينة، ومن حيث موازنتها الضخمة بالمقاييس السائدة آنذاك (نصف مليون جنيه فلسطيني سنويا). هذا وقد فشل راغب النشاشيبي في انتخابات بلدية القدس، وفاز منافسه الدكتور حسين الخالدي (رئيس أطباء القدس في ذلك الوقت)، وعين رئيساً للبلدية في كانون الثاني العام ١٩٣٥. ومن

المتداول أن آل الخالدي كانوا يقفون على الحياد في الصراع بين الحسيني والنشاشيبي (للمزيد من التفاصيل أنظر: بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص. ٣٠٠).

(٢٣) أنظر:

Yehoshusa Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab Movement, 1919- 1929* (London: Frank Cass, 1974).

تبنى المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس والذي عقد في نابلس في آب ١٩٢٢ «الميثاق الوطني الفلسطيني»، وهو أول ميثاق وطني في التاريخ الفلسطيني. وقد نص الميثاق على مواصلة السعي من أجل استقلال فلسطين، وتحقيق الوحدة العربية، ورفض الوطن القومي اليهودي والهجرة اليهودية لفلسطين. ومن القرارات الأخرى ذات الدلالة: تشكيل جمعيات اتخذت تسمية جمعيات إسلامية–مسيحية في جميع أنحاء البلاد من النخب المحلية، ووضع كتاب عن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وإصدار طوابع وطنية.

(٢٤) حول هذه الجمعيات، أنظر: كامل خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢–١٩٣٩** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٤).

(٢٥) مقتبسة في شبيب، مصدر سابق، ص. ٧٩.

(٢٦) شارك في المؤتمر الحزب العربي الفلسطيني، وحزب الاستقلال، والدفاع الوطني، والكتلة الوطنية والإصلاح، ومؤتمر الشباب (تزعم هذا التشكيل الحاج يعقوب الغصين، وهو مقرب من المفتي)، ولم يشارك الشيوعيون.

(٢٧) أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى المنتخبون هم: عارف الدجاني، وسليمان التاجي الفاروقي، وكاظم الحسيني، وتوفيق حماد، وإبراهيم الشماس، ومعين ماضي، ويعقوب رنقش، وعبد اللطيف الحاج إبراهيم، وعبد الفتاح السعدي (شبيب، مرجع سابق، ص. ٨٠).

(٢٨) أنظر على سبيل المثال، أميل توما، **ستون عاما على الحركة القومية العربية الفلسطينية** (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨).

(٢٩) تمت الهبة، والتي أسفرت عن مقتل ١١٦ مواطنا فلسطينيا، و ١٣٥ قتيلا من اليهود، بدون علم أو تدخل من اللجنة التنفيذية. ولم يخرج دور اللجنة بعد الهبة عن تشكيل وفد للسفر إلى لندن لشرح القضية الفلسطينية. وتشكل الوفد في معظمه من الأعيان والوجهاء، فقد ضم: موسى كاظم الحسيني (رئيسا)، وعضوية كل من: أمين الحسيني، وعوني عبد الهادي، وراغب النشاشيبي، وألفرد روك، وجمال الحسيني (شبيب، مرجع سابق، ص. ٨٦).

(٣٠) أنظر:

Ellen I. Fleischmann, "The Palestinian Women's Movement 1929-39", *Journal of Palestine Studies*, 115, Vol. XXIX, number 3 (Spring 2000).

(٣١) تشتق ثورة البراق اسمها من حائط البراق، وهو الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، والذي يعتبره اليهود جدار هيكل سليمان (حائط المبكى). والثورة حدثت إثر مظاهرات من اتباع جابوتنسكي قرب الحرم وهتافاتهم «الحائط حائطنا» وذلك في آب ١٩٢٩. كما قام الفلسطينيون بمظاهرات معاكسة، أسفرت عن اشتباكات. في هذه الأجواء وعلى أثر تجمع حشود من المسلمين للصلاة في المسجد الأقصى بمناسبة المولد النبوي، خرجت جماعات مسلحة بالعصي والسكاكين والهراوات، واشتبكت مع جماعة جابوتنسكي التي كانت قد وصلت إلى المكان تحديا. واتسعت الاشتباكات لتصل إلى الحي اليهودي والمستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس، ومن ثم إلى المدن الفلسطينية الأخرى، بما في ذلك الخليل حيث

قتل ٦٠ يهوديا. واستمرت الاضطرابات، على الرغم من تدخل قوات الحكومة الانتدابية، حتى نهاية شهر آب ١٩٢٩. ونتج عنها مقتل ١٣٣ يهوديا، واستشهاد ١١٦ فلسطينيا معظمهم برصاص القوات البريطانية، وأصدرت محاكمها أحكاما ضد عدد كبير من الفلسطينيين، ونفذت أحكام إعدام بثلاثة منهم ، وهم: عطا الزير، ومحمد جمجوم، وفؤاد حجازي في حزيران ١٩٣٠ (شوفاني، مرجع سابق، ص. ٤٣٤-٤٣٦).

(٣٢) من مؤسسي «العصبة»: فؤاد نصار، وتوفيق طوبي، وإميل توما، وإميل حبيبي. وقد لعب هؤلاء دورا بارزا في تأسيس كل من الحزب الشيوعي الأردني (فؤاد نصار)، والحزب الشيوعي الإسرائيلي (توفيق طوبي، وإميل توما وإميل حبيبي).

(٣٣) من مؤسسي الحزب: عوني عبد الهادي، وعزت دروزة، وصبحي الخضرا، ومعين الماضي، والدكتور سليم سلامة، وعجاج نويهض، وأكرم زعيتر، وفهمي العبوشي، ورشيد الحاج إبراهيم. وانضم إليهم لاحقا حمدي الحسيني، وحربي الأيوبي. وساند الحزب الشيخ عبد الحميد السايح (الذي أصبح في الثمانينيات رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني)، وعبد الحميد شومان، وماجد عبد الباقي وكلاهما من مؤسسي البنك العربي. وجاء في إعلان الحزب: «وسيكون الأساس الذي يبنى عليه هذا الكيان الحزبي الاستقلالي، التجانس في المبادئ الصحيحة، والإخلاص الشريف وحب العمل النزيه، والابتعاد كل البعد عن الجري في طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية» (الحوت، مرجع سابق، ص. ٢٦٩).

(٣٤) تشكلت الهيئة المركزية للحزب من كل من: راغب النشاشيبي، ويعقوب فراج، والحاج نمر النابلسي، ومغنم مغنم، وحسن صدقي الدجاني، وعبد الرحمن التاجي، وسليمان طوقان، وعادل الشوا، وعيس داود العيسى.

(٣٥) من شخصيات الحزب (وهي من دعائم المعارضة لزعامة الحسيني): أسعد الشقيري، وسليمان طوقان، ومغنم مغنم، وعاصم الأسعد، وعمر البيطار، ويعقوب فراج، وفخري النشاشيبي، وعيسى العيسى، وتوفيق الفاهوم، وحسن صدقي الدجاني، وأحمد الشكعة. ومن الأفراد الأثرياء الذي دعموا الحزب: الحاج نمر النابلسي، وعبد الرحمن التاجي، وشكري التاجي، وعبد المجيد يوسف الغزة، وعبد الرؤوف البيطار.

(٣٦) ترأس الحزب، إثر مؤتمر الحزب الأول، جمال الحسيني، وألفرد روك (نائبا للرئيس)، وإميل الغوري (أمينا عاما). وضم مكتب الحزب: خالد الفرخ، وكامل الدجاني، ووجيه البشتاوي، وفريد العنبتاوي، وإبراهيم درويش، والشيخ محمد على الجعبري، ويوسف ضياء الدجاني. وانتخب مؤتمر الحزب الأول لجنة تنفيذية مثلت أقضية فلسطين وعشائرها. ومن شخصيات الحزب الأخرى: الشيخ حسن أبو السعود، والشيخ محمد الخطيب، ويوسف صهيون، والحاج طاهر قرمان، الحاج محمد عبد الرحيم، والحاج موسى الصوراني، ومحمد على التميمي، ويوسف العلمي، وسليم عبد الرحمن، وعبدالله سمارة.

(٣٧) انتخب الحزب ثلاثة سكرتيريين يديرون شؤونه، هم الدكتور حسين فخري الخالدي (رئيس بلدية القدس المنتخب)، ومحمود أبو خضرا، وشبلي الجمل. ومن شخصيات الحزب: القاضي اسحق البديري، والمحامي جورج صلاح، والدكتور سعد الله قسيس (رئيس بلدية رام الله)، والحاج نمر حماد، والمحامي جورج صلاح، وحسني خليفة، وعيسى البندك (رئيس سابق لبلدية بيت لحم)، وفهمي الحسيني (رئيس بلدية غزة)، وسعد الدين الخليلي.

(٣٨) من أبرز شخصيات الحزب: عبد اللطيف صلاح (عضو سابق في المجلس الإسلامي الأعلى)، وعبد القادر اليوسف عبد الهادي، وحمدي النابلسي، وشاكر أبو كشك، وعبد الفتاح آغا طوقان، والحاج سعيد كمال، وتوفيق الفاهوم، وعبد الله مخلص، وعبد الله متري، وحمدي النابلسي، وشفيق عسل، والشيخ

سعيد كساب. واتخذ الحزب من نابلس مقرا له.

(٣٩) حسب دراسة نويهض الحوت (مرجع سابق)، ٤٦٪ من النخب استندت إلى مكانة دينية، و ٥٩٪ إلى الثراء، و ٤١٪ إلى امتلاك العائلة تراثاً سياسياً، و ٣٩٪ إلى النسب إلى قبائل عريقة أو إلى الشرفاء، و ٣٦٪ إلى عائلة كبيرة العدد (ص. ٦٨٢-٨٤).

(٤٠) أنظر: الحوت، مرجع سابق، مشتقة من صفحة ٦٨٦.

(٤١) المرجع السابق، ص. ٦٨٨.

(٤٢) المرجع السابق، ص. ٢٩٢.

(٤٣) المرجع السابق، ص. ٦٥٦. وتباينت نسبة الأثرياء والأثرياء جدا حسب الحزب: فقد بلغت في حزب الدفاع ٤٦٪، وفي الحزب العربي ٥٠٪، وفي الإصلاح ٤٣٪، وفي الاستقلال ١٨٪، وفي الجمعيات الإسلامية-المسيحية ٢٠٪ (ص. ٦٩٣).

(٤٤) المرجع السابق ص. ٦٦٠، جدول ٤-د.

(٤٥) التخصصات الأبرز في تعليم النخبة كان في الموضوعات التالية: الحقوق، الشريعة والدين، الطب، العلوم الاجتماعية، الهندسة، الآداب والتاريخ (المرجع السابق، ص. ٦٧١- ٦٧٣).

الجزء الثالث

(٤٦) في الأردن (بعد ضم الضفة الغربية بعد حرب العام ١٩٤٨) غابت الأحزاب السياسية غيابا قسريا ما بين ١٩٥٧ (عندما تم حظر الأحزاب السياسية) و ١٩٨٩ (عندما شهد الأردن انفتاحا ديمقراطيا مقننا).

(٤٧) أوردها ساري حنفي في **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز** (رام الله: مواطن، ٢٠٠١)، نقلا عن:

Nadine Picaudou, "La bourgeoisie d'affaires Palistinienne: trajectoires en diaspora", *Maghreb Machrek*, no. 159 (Jan-Mars, 1998), pp. 29-38.

(٤٨) أنظر على سبيل المثال:

Joel S. Migdal et al., *Palestinian Society and Politics* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1980).

(٤٩) أنظر: إبراهيم الدقاق، «الأوضاع الاجتماعية في القدس العربية»، في كميل منصور، **الشعب الفلسطيني في الداخل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص. ٢٢٢.

(٥٠) على أثر إعلان إسرائيل ضم القدس في ١٩٦٧/٦/٢٨، وهو أمر وجه لضرب المكانة الوطنية والدينية والثقافية والاقتصادية للمدنية، تشكلت الهيئة الإسلامية العليا (تموز ١٩٦٧)، ولعبت دورا توجيهيا متميزا حتى العام ١٩٧٠. وقد ضمت نحو ٢٠ شخصية من شخصيات القدس العامة والدينية، وتكونت من: (١) الموظفين الدينيين الكبار أبرزهم: الشيخ عبد الحميد السايح (رئيس المحكمة الشرعية)، وحلمي المحتسب (عضو محكمة الاستئناف)، وسعد الدين العلمي (مفتي القدس)؛ (٢) شخصيات رسمية ارتبطت بالنظام الأردني، أبرزها: أنور الخطيب (محافظ القدس)، وروحي الخطيب (رئيس المجلس البلدي) وسعيد علاء الدين (وزير سابق في الحكومة الأردنية)؛ (٣) شخصيات نشطة في الحركة الوطنية واصلت دورها كشخصيات مستقلة، أبرزها: المحامي إبراهيم بكر، والمحامي عبد المحسن أبو ميزر، وصبحي غوشة، وداود الحسيني. وانضم إليها عدد من الشخصيات العامة ومسؤولي الغرف التجارية، مثل المؤرخ عارف

العارف، وفائق بركات، وسعيد أبو صويّ. وقد قاد هذا التكوين السياسي غير المتجانس للهيئة، وإجراءات إسرائيل القمعية، والتي شملت الإبعاد، إلى تراجع دورها كنخبة لمدينة القدس سعت إلى توسيع نفوذها ليشمل الأرض المحتلة (انظر: بسام الصالحي، **الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة، واقعها وتطورها: ١٩٦٧-١٩٩١** (القدس: دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص. ٤٣ -٤٦.

(٥١) من العائلات النافذة في نابلس (وإن تفاوت نفوذها وموقعها الاقتصادي) والتي حافظت على مواقع ونفوذ لها خلال الفترة الممتدة من النكبة وحتى الاحتلال الإسرائيلي، وبعضها استمر إلى ما بعد الاحتلال العائلات التالية: المصري، وعبد الهادي، وطوقان، والشكعة، وكنعان، والعالول، والسختيان، وأبو هاشم، وملحيس. ومن عائلات القدس القديمة: الحسيني، ونسيبة، والخطيب، والعلمي، والقطب، والدجاني والنشاشيبي، والخالدي، وغوشة. وفي الخليل: النتشة، والقواسمي، وأبو سنينة، والجعبري، وغيث والتميمي. وفي جنين آل ارشيد، وفي طولكرم: حنون، والجيوسي، وفياض والحمد الله. وفي غزة: الشوا، وابو مدين، والريس، وأبو غزالة، والصوراني، والآغا، وأبو رمضان، والحصري، والسراج، والشرفا. ومن اللافت أن بعض أسماء هذه العائلات عادت لتظهر في تشكيلات المجتمع السياسي والمدني بعد قيام سلطة فلسطينية في العام ١٩٩٤. ومن الملاحظ تراجع دور ومكانة وحجم معظم العائلات المقدسية المعتبرة على أثر النكبة، إضافة إلى هجرة أعداد مؤثرة من هذه العائلات لخارج الضفة وفلسطين، والتحولات السكانية في المدنية حيث باتت غالبية سكانها من الخليل.

(٥٢) طاهر المصري هو ابن أخ حكمت المصري، رئيس الوزراء في الأردن سابقا. ومن الملاحظ أن إسرائيل سعت إلى بناء علاقة ما مع الأسرة، فهي على سبيل المثال تجاهلت حصة الحكومة الأردنية في شركة الزيوت النباتية.

(٥٣) كما أضاف رئيس اللجنة التنفيذية اسم نبيل الجعبري (ابن محمد علي الجعبري) وزكريا الآغا، والاثنان من حركة فتح، ومن العائلات المتنفذة محليا.

(٥٤) من الشخصيات التي أيدت مشروع المملكة المتحدة: معزوز المصري (نابلس)، الياس فريج (بيت لحم)، رشاد الشوا (غزة)، ومحمد علي الجعبري (الخليل). وبعد صعود دور ومكانة منظمة التحرير لم يعد هؤلاء على استعداد كطرح أنفسهم لزعامات سياسية ممثلة للشعب الفلسطيني في الداخل (أنظر: بسام الصالحي، ١٩٩٣، مرجع سابق، ٤٦).

(٥٥) من كبار رجال الأعمال ذوي العائلات المعروفة قبل النكبة والذين ظهرت أسماؤهم في الأردن ومصر، أفراد من العائلات التالية: المصري، الدجاني، والنشاشيبي، وشومان، والحلو، وعصفور، والشوا، والشرفا، والشنطي. كما نجد رجال أعمال من عائلات غير معروفة مثل: صباغ، وخزوري، وقطان، وعثمان، وصادق، والقاضي.

(٥٦) أنظر:

Jamil Hilal, "West Bank and Gaza Strip Social Formation Under Jordanian and Egyptian Rule", in *Review of Middle Eastern Studies*, issue No. 5 (1992).

(٥٧) القطاع غير المنظم هو القطاع الذي لا يخضع فيه العمل لأنظمة العمل المعمول بها في البلد من حيث عدد ساعات العمل أو تنظيمه أو الأجور والإجازات والضمانات. ويتمركز هذا النوع من العمل بين فئة العاملين لحسابهم الخاص من الحرفيين وأصحاب المهن المتنقلة، والمزارعين الصغار، وأصحاب العمل الذين يملكون ويديرون مشاريع وورش صغيرة (في العادة عائلية) لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن خمسة أشخاص.

(٥٨) أنظر: Hilal, ibid, p 61.

(٥٩) المرجع السابق، ص. ٦٣.

(٦٠) المرجع السابق، ص. ٦٥.

(٦١) لمزيد من التفصيل حول بعض جوانب البنية الطبقية في قطاع غزة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٨٧، أنظر: زياد أبو عمرو «الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة»، في: كميل منصور، ١٩٩٠، مرجع سابق.

(٦٢) المرجع السابق، ص. ١٨٥.

(٦٣) المرجع السابق، ص. ١٨٧.

الجزء الرابع

(٦٤) أحمد الشقيري من مواليد عكا، ومحام من حيث المهنة، عمل بعد النكبة في السلك الديبلوماسي لسوريا ثم السعودية ثم الجامعة العربية.

(٦٥) الملك حسين كان الوحيد الذي تحفظ على قرار القمة العربية (كانون الثاني ١٩٦٤) تأسيس منظمة التحرير. ووضع الأردن قيود عدة على عمل المنظمة في الضفة الغربية شملت منع تنظيم وتسليح الفلسطينيين واشترط إعلان المنظمة بأن لا أهداف لها في الضفة الغربية.

(٦٦) أصدر ممثلو عدد من المنظمات الفدائية السرية في بيروت قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير بيانا انتقد طريقة تشكيل المؤتمر. كما أصدرت حركة القوميين العرب بيانا حمل المعنى ذاته (حوراني، مرجع سابق، ص. ٣٠).

(٦٧) وقع على البيان: حركة القوميين العرب، وجبهة التحرير الفلسطينية–طريق العودة، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان (فيصل حوراني، مرجع سابق، ص. ٢٦).

(٦٨) حوراني، مرجع سابق، ص. ٢٨.

(٦٩) ضمت اللجنة التنفيذية الأولى والثانية والثالثة الأسماء التالية (أي قبل حرب حزيران ١٩٦٧)، إضافة إلى أحمد الشقيري: حامد أبو ستة (من أثرياء غزة)، وحيدر عبد الشافي (غزة)، وخالد الفاهوم (من فلسطينيي سوريا)، وفاروق الحسيني (غزة)، وقاسم الريماوي (الأصل من بيت ريما، قضاء رام الله، من أصحاب الأملاك، اتجاه ناصري) ، وفلاح الماضي (قاضٍ، الأصل من قضاء يافا، كان عضوا في اللجنة الوطنية الأولى)، قصي العبادلة (غزة)، وعبد الخالق يغمور (محامٍ من الخليل)، وعبد الرحمن السكسك (لاجئ من يافا، محامٍ من سكان نابلس)، وعبد المجيد شومان (البنك العربي)، ونقولا الدر، ووليد قمحاوي (دكتور من نابلس، اتجاه قومي)، واللواء وجيه المدني (قريب للناصريين، ومن مؤسسي جيش التحرير)، وأحمد السروري، وإبراهيم أبو ستة، وجمال الصوراني (محامٍ من غزة)، وعبد الحميد ياسين، وسعيد العزة، وفايز صايغ (مثقف، عمل في الجامعة العربية، لاجئ، من سكان لبنان)، وأسامة النقيب، ونمر المصري، ويحيى حمودة (محامٍ لاجئ من لفتا، ترأس مجلة الميثاق)، وبهجت أبو غربية (أستاذ، من القدس)، وسعيد العزة، ومجدي أبو رمضان (دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، **وثائق فلسطين** (١٩٨٧)، ص. ٣٥٠–٣٥٧).

(٧٠) حول التعديلات التي دخلت على الميثاق والنظام الأساسي أنظر: حوراني، مرجع سابق.

(٧١) في الدورة الرابعة للمجلس والتي عقدت في تموز ١٩٦٨، عين يحيى حمودة رئيسا للجنة التنفيذية خلفا للشقيري، وأضيف يوسف الصايغ عضوا للجنة.

(٧٢) تشكلت اللجنة التنفيذية في هذه الدورة من الأسماء التالية: ياسر عرفات، وفاروق قدومي، وخالد الحسن، وكمال ناصر، إبراهيم بكر، وحامد أبو ستة، ومحمد يوسف النجار، ويوسف البرجي، وأحمد الشهابي، وعبد المجيد شومان (كرئيس لمجلس الصندوق القومي). وفي الدورة السادسة للمجلس الوطني الذي عقد في القاهرة في أيلول ١٩٦٩، تشكلت اللجنة التنفيذية من التالية أسماؤهم: ياسر عرفات (فتح، ورئيس اللجنة التنفيذية)، وفاروق قدومي (فتح)، وخالد الحسن (فتح)، ومحمد يوسف النجار (فتح)، وكمال ناصر (مستقل)، وحامد أبو ستة (من أثرياء غزة، مقيم في الخارج، مستقل)، وياسر عمرو (محامٍ بعثي، من دورا، الخليل، تسلم حقيبة حكومية في السلطة الفلسطينية)، ويوسف البرجي، أحمد الشهابي، وحسام الخطيب، وبلال الحسن (جبهة ديمقراطية)، وخالد اليشرطي (رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني خلفا للرئيس المستقيل، عبد المجيد شومان). وفي العام ١٩٨٣، على سبيل المثال، تشكلت اللجنة التنفيذية المنتخبة من المجلس الوطني المنعقد في الجزائر، كما يلي: ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية وزعيم حركة فتح)، وفاروق القدومي (فتح)، ومحمود عباس (فتح)، وياسر عبد ربه (جبهة ديمقراطية)، وأحمد اليماني (جبهة شعبية)، ومحمد الخليفة (صاعقة)، وطلال ناجي (قيادة عامة)، وعبد الرحيم أحمد (جبهة تحرير عربية)، وعبد المحسن أبو ميزر (مستقل)، وحنا ناصر (مستقل)، ومحمد زهدي النشاشيبي (مستقل)، وجمال صوراني (مستقل)، وحامد أبو ستة (مستقل)، وأحمد صدقي الدجاني (مستقل).

(٧٢) لأخذ ملامح عن الخلفية الاجتماعية والفكرية لعدد من قيادات فصائل منظمة التحرير، أنظر:

Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(٧٤) لمزيد من التفاصيل على هذا الصعيد، أنظر:

Naseer Aruri (ed.), *Occupation; Israel over Palestine* (Belmont, Massachusetts: Association of American University Graduates, Inc., 1989) & Kimmerling & Migdal, 1994, op. cit.

(٧٥) أنظر، على سبيل المثال:

Hillel Frisch, "Modern Absolutist or Neopatriarcal State Building? Customary Law, Extended Families, and the Palestinian Authority", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 29 (1997).

(٧٦) أنظر: Migdal, op. cit, p 48-49.

(٧٧) أنظر: الخبراء العرب في الهندسة والإدارة (تيم)، **الفعاليات والتنظيمات السياسية عند الاحتلال** (بيروت: بدون تاريخ)، ص. ٦٧.

(٧٨) أنظر:

Salim Tamari, "Israeli Search for a Native Pillar: The Arab League", in Naseer Aruri (ed.), *Occupation; Israel Over Palestine* (Belmont, Massachusetts: The Association of Arab-American University Graduates, Inc., 1989).

(٧٩) المصدر:

Statistical Abstract of Israel (1985), no. 36, table xxvii/23.

(٨٠) مستخرجة من المعطيات الإحصائية الإسرائيلية عن المناطق المحتلة المشار إليها أعلاه.

(٨١) زياد أبو عمرو، ١٩٩٠، مرجع سابق، ص. ١٨٩.

(٨٢) مشتقة من:

Statistical Abstract of Israel (1993), op. cit. table 27.1, page 758.

(٨٣) أشارت أغلب الشخصيات التي جرى لقاء معها إلى أن الحزب الشيوعي كان المبادر إلى تشكيل الجبهة الوطنية، ويؤكد هذا مراجع أكاديمية. انظر، على سبيل المثال:

B .Kimmerling & J. S. Migdal, *Palestinians; the Making of a People* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1994), P. 244.

Also: Emile Sahliyeh, *In Search of Leadership* (Washington, D.C.; Brookings Institution, 1988), p. 52.

(٨٤) حول العلاقة بين الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني من جهة، وقيادة منظمة التحرير من جهة أخرى، وجدل هذه العلاقة وما يعكسه هذا الجدل من تباين في تكوين الحقل السياسي الوطني وموازين القوى داخله (حيث الوزن الأكبر لحركة فتح)، و تكوين الحقل السياسي المحلي (في الضفة والقطاع) وموازين قواه المختلفة (حيث الوزن الأكبر لليسار)، أنظر:

Ibrahim Dakkak, "Back to Square One: A Study in the Re-emergence of Palestinian Identity in the West Bank 1967-1980", in A. Scholch (ed.), *Palestinians over the Green Line* (London: Ithaca Press, 1983).

(٨٥) تيم، مرجع سابق.

(٨٦) يمكن القول أن الانتخابات البلدية العام ١٩٧٦ قوّت منظمة التحرير بشكل ملموس، كما أنها لم تظهر تمايزا لحركة فتح، آنذاك، حيث أن الغالبية من الذين نجحوا لم يكونوا من مؤيدي أو أعضاء الحركة. ويعتبر بعض الذين تمت مقابلتهم أن هذا دفع قيادة فتح في الخارج إلى العمل من أجل استمالة عدد منهم.

(٨٧) ضمت الجبهة الوطنية شخصيات وطنية مثل: بسام الشكعة، وكريم خلف، وعزمي الشعيبي، وحيدر عبد الشافي، وبشير البرغوثي، وعبد الجواد صالح، وألفرد طوباسي، وأحمد حمزة النتشة، وسليمان النجاب، وعربي عواد، وهاشم أبو كشك، ومحمد الوحيدي. في بداية تشكيلها كانت الجبهة إطاراً من أطر الحزب الشيوعي، ثم تحولت لتأخذ صفة وطنية تتمثل فيها الفصائل الرئيسة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء الشعبية التي لم تشارك في الجبهة الوطنية). وحسب ما نقله بعض الذين تمت مقابلتهم، فإن تعطيل تمثيل قطاع غزة في الجبهة (باستثناء حيدر عبد الشافي)، يعود إلى معارضة رشاد الشوا.

(٨٨) وفق معلومة من الأستاذ إبراهيم الدقاق (كانون الثاني ٢٠٠١).

(٨٩) تيم، مرجع سابق، ص. ٢٤-٢٥. بعض مصادر اللجنة أكدت تواصل دور الجبهة الوطنية كمحرك للجنة التوجيه الوطني.

(٩٠) يمكن أن يلاحظ المرء أن عدداً من الذين نجحوا في انتخابات المجلس التشريعي مروا بتجربة في السجون الإسرائيلية، كما في تولي مسؤوليات في أجهزة الشرطة والأمن. ويقدر عدد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الذين اعتقلتهم إسرائيل ما بين العام ١٩٨٨ و ١٩٩٤ بنحو ٨٠ ألفا.

(٩١) بسام الصالحي، ١٩٩٣، مرجع سابق، ص. ١٢٥-١٢٦.

(٩٢) من نحو ٤٠ شخصية برزت خلال الانتفاضة في الضفة الغربية كناطقة إعلامية باسم الانتفاضة، ولكن ليس بالضرورة كقيادة محلية لها، نجد أن ١٢ كانوا من عائلات صاحبة أملاك، أو من عائلات وجاهية. كما حصل ٨٥٪ منهم على تعليم جامعي. وتوزعت انتماءاتهم التنظيمية كما يلي: فتح (١٦)؛ حزب شعب (٥)؛ شعبية (٢)؛ ديمقراطية (٣)؛ فدا (٢)؛ حماس (٤)، مستقلين (٨) وإن كان معظمهم مقرب

من أحد التنظيمات السياسية. مشتقة من:

Arild Schou, "Elite Circulation in the West Bank", paper presented at a research conference on "Citizenship and the State in the Middle East" (Oslo: Norwegian Institute of Urban and Regional Research, November 1996).

(٩٣) بسام الصالحي، مرجع سابق، ص. ٩٨-٩٩. وقد غلب على نشاط هذه الشخصيات اللقاء مع الزائرين السياسيين (قناصل، وغيرهم) والتعاطي مع وسائل الإعلام.

(٩٤) أنظر لمزيد من التفصيل:

Lisa Taraki, "Mass Organizations in the West Bank", in Aruri (ed.), op.cit., 1989.

(٩٥) ظهر هذا في قطع الأردن علاقاته الإدارية والقانونية بالضفة الغربية في آب ١٩٨٨. ويذكر بعض الذين تتم مقابلتهم خلال إعداد هذا البحث تصريح الحاج رشاد الشوا (لإذاعة ال بي بي. سي البريطانية) في نيسان العام ١٩٨٨ والتي مفادها: أنه «لم يعد لنا دور، وكل ما نطمح إليه أن يكون لدى القيادة الوطنية الشابة استعداد للاستماع لنصائحنا».

(٩٦) أنظر حول هذه النقطة:

Rema Hammami, "The Professionalisation of Politics", in *Race and Class*, Volume 37, no. 2 (October-December 1995).

(٩٧) لم تظهر روابط قرى في غزة، وربما من الأسباب تدني نسبة سكان القرى في قطاع غزة بخلاف الوضع في الضفة. ولكن ظهرت فئة تولت مهمات روابط القرى نفسها.

(٩٨) عندما حظر الأردن الأحزاب السياسية العام ١٩٥٧، أبقى المجال مفتوحا لجماعة الإخوان المسلمين، وذلك لإضعاف الأحزاب القومية واليسارية. ولا شك أن التيار الديني السياسي استفاد من الفرص التي أعطتها الأردن وإسرائيل، ولاحقا مصر في عهد السادات، لتقوية بنيانه وتوسيع قاعدته الجماهيرية، وتصليب أوضاعه التنظيمية والاستقلال عن النظام الذي دعمه.

(٩٩) انظر: جميل هلال، «الخطة الأردنية الخمسية لتنمية الضفة والقطاع»، **الأردن الجديد**، العدد ٩/٨ (خريف-شتاء ١٩٩٦).

(١٠٠) أنظر: علي الجرباوي، **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩).

(١٠١) أنظر، على سبيل المثال:

R. Brynen, "The Dynamics of Palestinian Elite Formation", *Journal of Palestine Studies* XXIV, no. 3 (Spring 1995), pp. 31-43. Also:

Jad Isaac, "A Socio-economic Study of Administrative Detainees at Ansar 3", *Journal of Palestine Studies*, 18, no. 49 (Summer 1989), pp. 102-109. Also;

Meir Litvak, "Palestinian Leadership in the Territories During the Intifada 1987-1992", *Orient* 34, no. 2 (June 1993).

(١٠٢) تصدر حركة فتح نشرة دورية موجهة للأعضاء والمناصرين تحمل اسم **فتح**، ويصدر حزب الخلاص الوطني الإسلامي جريدة أسبوعية باسم **الرسالة**، ويصدر الجهاد الإسلامي مجلة تحمل اسم **الاستقلال**، وتصدر الجبهة الشعبية مجلة باسم **الحقيقة**، وحزب الشعب مجلة شهرية باسم **صوت الوطن**، والجبهة الديمقراطية مجلة نصف شهرية باسم **المسار**. كما يصدر حزب التحرير (إسلامي) نشرة شهرية

باسم الوعي، وتصدر جبهة النضال الشعبي مجلة شهرية باسم نضال الشعب، وجبهة التحرير الفلسطينية صحيفة الغد، ويصدر عن جبهة التحرير العربية مجلة شهرية باسم صوت الجماهير، وصدر عن الجبهة العربية الفلسطينية نشرة طلابية باسم الغد المشرق.

(١٠٣) ذهبت الحصة الأكبر من المساعدات الدولية (حتى نهاية العام ١٩٩٦) إلى التعليم، ثم الصحة، ثم المياه والمجاري، ثم الشرطة، ثم الإسكان. وقد تراجعت تحويلات المانحين في العام ١٩٩٧ بنحو ٢١,٣٪ عن معدلاتها في العام ١٩٩٦. أنظر:

Palestinian Ministry of Planning and International Cooperation, Aid Coordination Department, *Monitoring Report of Donors' Assistance* (31 December 1997).

(١٠٤) أنظر على سبيل المثال نص الرسالة التي وجهتها السلطة لصندوق النقد الدولي، منشورات المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، بدون تاريخ (الرسالة وجهت في حزيران العام ٢٠٠٠)، وقد وقعت الرسالة من قبل كل من: وزير المالية، ووزير التخطيط والتعاون الدولي، ووزير التجارة والاقتصاد، وخالد سلام، مستشار رئيس السلطة الوطنية الاقتصادي، وقد تعهدت الرسالة اتخاذ إجراءات لتحسين الحكم والشفافية في التعاملات المالية العامة.

(١٠٥) هذا لا يتناقض مع كون غالبية «دول الشمال» التي تقدم مساعدات للأراضي الفلسطينية أو لبلدان أخرى من «دول الجنوب» تنظر إلى إشاعة الديمقراطية السياسية من منظور أنها لا تتعارض مع استمرار اللامساواة العميقة في النظام الاقتصادي العالمي القائم أو التي تسود المجتمع الواحد.

(١٠٦) أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية ١٩٩٨ بالأسعار الجارية** (رام الله، كانون الثاني ١٩٩٩). وأنظر أيضا، **المراقب الاقتصادي**، (ماس، العدد ٦، نيسان ٢٠٠٠)، ص. ١٦.

(١٠٧) مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، **تقرير عن الاقتصاد الفلسطيني** (خريف ١٩٩٩)، ص. ٤.

(١٠٨) **المراقب الاقتصادي** (ماس، العدد رقم ٦)، مرجع سابق، ص. ١٤.

(١٠٩) مكتب المنسق الخاص (خريف ١٩٩٩)، مرجع سابق، ص. ج.

(١١٠) من تقرير للبنك الدولي، نشر ملخص عنه في **الأيام** (١٩/٨/٢٠٠٠)، ص. ١١.

(١١١) **المراقب الاجتماعي**، (رام الله: ماس، العدد ٣، شباط ٢٠٠٠).

(١١٢) أنظر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير الفقر ١٩٩٨** (رام الله، نوفمبر ١٩٩٨).

(١١٣) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس)، استطلاع رأي رقم ٣٤.

(١١٤) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة، رقم ٧، مرجع سابق، أنظر ملخص النتائج.

(١١٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة**، الدورة السابعة عشرة (نيسان-حزيران ٢٠٠٠)، المؤتمر الصحافي، آب ٢٠٠٠.

(١١٦) أنظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **مسح القوى العاملة**، دورة شباط-آذار ١٩٩٧، ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **المؤتمر الصحافي حول نتائج مسح القوى العاملة** (٢٢/٤/١٩٩٧). بلغت، في تموز- أيلول ١٩٩٧ نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية ١٦,٦٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية، و ١٣,٦٪ من مجموع القوة العاملة في قطاع غزة (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **سلسلة تقارير مسح القوى العاملة**، رقم ٧، ملخص النتائج، مرجع سابق).

(١١٧) بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعة (والمحاجر) في الربعين الأول والثاني من العام ١٩٩٩، ما

يعادل ١٥,٣٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما في ذلك العاملون في إسرائيل والمستوطنات): أنظر: تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، خريف ١٩٩٩، ص. ٣٠.

(١١٨) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، سلسلة مسح القوى العاملة، رقم ٧، مرجع سابق، جدول رقم ٩.

(١١٩) الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، لدورات متعددة، آخرها الدورة ١٧، (نيسان- حزيران ٢٠٠٠) هذه الأرقام لا تحتسب العاطلين عن العمل ولا الذين يبحثون عنه (المحبطين).

(١٢٠) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، دورة تموز- تشرين الأول ١٩٩٦، المؤتمر الصحافي حول نتائج القوى العاملة، (١٩٩٦/١٢/٣٠). وفق تصنيف دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، فإن نسبة سكان المدن في المناطق الفلسطينية (باستثناء القدس) قدرت في آذار ١٩٩٦ كالتالي: مدن ٣٨,٣٪، قرى ٤٢,٢٪، مخيمات ١٩,٥٪. وتوزعت في الضفة الغربية (باستثناء القدس) كالتالي: مدن ٣٤,١٪، قرى ٥٧٪، مخيمات ٨,٩٪. وفي قطاع غزة توزعت: مدن ٤٥,٧٪، مخيمات ٥٤,٣٪، واحتسبت القرى في قطاع غزة (وعددها ١١ قرية) من ضمن المخيمات، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأساسية (آذار ١٩٩٦).

ويختلف تركيب التجمعات السكانية في قطاع غزة من حيث وجود تجمعات سكانية كبيرة، كمدينة غزة، حيث تجاوز عدد سكانها ٢٨٢ ألفا (شكلت نحو ٢٩٪ من سكان القطاع) في العام ١٩٦٦ وشكلت التجمعات السكانية التي تجاوز عدد سكانها في العام نفسه ٤٠ ألفا (باستثناء المخيمات) ٤٣٪ من مجموع سكان غزة، والقرى ٢٪، والبلدات ١٤٪، والمخيمات ٤١٪. وبالمقارنة، فإن مخيمات الضفة صغيرة من حيث عدد السكان (الأرقام مستخرجة من دائرة الإحصاء المركزية، سكان التجمعات الفلسطينية، تقديرات منقحة للعام ١٩٩٦، نيسان/أبريل، ١٩٩٦).

(١٢١) انعكس تراكم القضايا في المحاكم سلبا على الأوضاع الاقتصادية العامة، وبخاصة «أن أصحاب رؤوس الأموال الذين يرغبون في الاستثمار في الأراضي الفلسطينية يولون اهتماما كبيرا لمدى فعالية المحاكم في معالجة القضايا التي تعرض عليها، وخصوصا القضايا التجارية التي يتم حلها في حالات كثيرة عن طريق التحكيم التجاري... الذي لا يشكل بديلا للمحاكم، وإنما يحتاج إلى مصادقتها عليه» (سمير عبد الله، مدير عام مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، في لقاء مفتوح نظمته المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) مع منتدى رجال الأعمال في جنين، في ٢٠٠٠/٨/١٠، أنظر، جريدة الأيام الفلسطينية، عدد ٢٠٠٠/٨/١١، ص. ٤).

(١٢٢) تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (خريف ١٩٩٩)، ص. ج.

(١٢٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، من الأعداد ١٣- ١٧.

(١٢٤) ذكر جرار القدوة، رئيس هيئة الرقابة العامة في فلسطين، أن الموازنة العامة لا تشمل جميع الأموال التي تقتطع على هيئة ضرائب، أو جمارك. وأشار إلى أن العديد من الهيئات الحكومية لا تقدم بيانات حول المشاريع التي تنفق عليها الأموال وآلية إنفاقها. كما أشار إلى أن السلطة لم يكن لديها سجل خاص بالدين العام (أي الديون المستحقة على الوزارات المختلفة) حتى فترة آب ٢٠٠٠. واستخلص لقاء دعا إليه الملتقى الفكري العربي، في ٢٠٠٠/٦/١٥، أن البيئة الاقتصادية في أراضي السلطة الفلسطينية ما زالت تتسم بالإحجام عن تطبيق القوانين، ووجود تجاوزات في عمل عدد من المؤسسات الرسمية وغياب سياسة اقتصادية واضحة المعالم، وعدم توفر المناخ الملائم لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار (الأيام، ١٦/ ٢٠٠٠/٦).

(١٢٥) غانية ملحيس، «القطاع الحكومي الفلسطيني، واقعه ومشكلاته وآفاق نموه ومتطلبات إصلاحه»، السلطة الوطنية الفلسطينية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، الملخصات التنفيذية لأوراق عمل المؤتمر (رام الله، ١١-١٣/٥/١٩٩٨).

(١٢٦) من تقرير للبنك الدولي، نشر ملخص عنه في صحيفة الأيام (١٩/٨/٢٠٠٠)، ص. ١١.

(١٢٧) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **سلسلة تقارير مسح القوى العاملة**، التقرير رقم ٧.

(١٢٨) ماس والبنك الدولي، **تنمية رغم الصعاب؟ الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال، ملخص تنفيذي** (رام الله، تشرين الأول ١٩٩٧). ص. ١٢.

(١٢٩) يضم القطاع الحكومي ٢٤ وزارة، إضافة إلى عدد من وزراء الدولة (بدون حقائب)، وثلاث سلطات (المياه، والطاقة، والنقد)، وخمس هيئات هي: البترول، والتبغ، والتلفزيون، والإحصاء، والرقابة العامة.

(١٣٠) ذكر أحد أعضاء المجلس في مقابلة معه أن بعض أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح من أعضاء المجلس الذي لا يعتبر من المشاركين بفعالية في أعمال المجلس التشريعي. فهم يستندون إلى مواقع (رصيد) خارج المجلس، منها وجود قاعدة عشائرية تؤمن «عزوة». ومنها اعتماد البعض على مواقع سابقة أمنت لهم منافذ نفوذ في الضفة والقطاع، كترؤس لجان تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية معنية بقضايا تخص هذه المناطق. ومنها، أيضا، الاعتماد على مواقع سابقة في منظمة التحرير كسفراء. ويستند آخرون على مواقع قيادية تنظيمية، في التنظيم المهيمن، لضمان نفوذ لنفسه. ويعتمد آخرون على صلاتهم مع مؤسسة الرئاسة، أو على مواقعهم الوزارية.

(١٣١) من الأمثلة التي سيقت على ذلك النائب حنان عشراوي (مستقلة) فقد تراجع تأثيرها في المجلس التشريعي بعد تعيينها وزيرة (وزارة التعليم العالي). فهي عندما استقالت من منصبها الوزاري (في الوزارة الثانية) لم تسع إلى استعادة دورها في المجلس التشريعي، بل سعت إلى خلق موقع مؤثر من خارج المجلس، أي عبر توليها موقع أمين عام لمؤسسة «مفتاح» (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية) التي بادرت إلى تأسيسها وجذب تمويل كاف لها. وينطبق هذا على النائب عبد الجواد صالح (مستقل) الذي اعتمد على تاريخ وطني (كرئيس بلدية مبعد، وعضو لجنة تنفيذية) في انتخابه للمجلس، والإشكاليات التي واجهها كوزير للزراعة، ولم ينجح في استعادة تأثيره داخل المجلس بعد تنحيته عن الوزارة واستقالته من المجلس الوزاري، حيث سعى إلى ترؤس منظمة غير حكومية في بلدته البيرة. ومن الأعضاء الذين كان لهم دور مؤثر في المجلس التشريعي الدكتور حيدر عبد الشافي. وقد استقال احتجاجا على عدم استجابة رئيس السلطة التنفيذية لقرارات المجلس. ويرأس الدكتور حيدر منذ فترة طويلة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة. وكان من النواب الذين نالوا أصواتا عالية جدا من مدينة غزة.

(١٣٢) فعلى سبيل المثال، تشكلت لجنة المجلس التشريعي الخاصة بتقرير هيئة الرقابة العامة من ٨ أعضاء، وهم: حكمت زيد، وسعدي الكرنز، ويوسف أبو صفية، وزياد ابو زياد، ومتري أبو عيطة، ومروان البرغوثي، وروحي فتوح، وعزمي الشعيبي. بعد تقرير اللجنة حول الفساد المالي والإداري في أجهزة السلطة التنفيذية، يلحظ أن ٥ أعضاء عينوا كوزراء، وهم: حكمت زيد (وزيراً للزراعة)، وسعدي الكرنز (وزيرا للصناعة)، يوسف أبو صفية (وزيرا للبيئة)، زياد أبو زياد (وزير دولة لشؤون القدس)، ومتري أبو عطية (وزيرا للسياحة)، وعين أحد الداعمين بشدة للتقرير وزيرا للعمل (رفيق النتشة). ويرى البعض أن هذا التعيين جاء لاحتوائهم، وإضعاف معارضتهم في المجلس.

(١٣٣) ضم الوفد المفاوض (على الطاولة) الأسماء التالية: حيدر عبد الشافي (رئيس الوفد)، ونبيل

قسيس (مستقل، أكاديمي)، ونبيل الجعبري (مقرب من فتح)، وممدوح العكر (طبيب –مستقل)، وصائب عريقات (فتح)، وسمير عبدالله (أكاديمي، حزب شعب)، وغسان الخطيب (أكاديمي، حزب شعب)، وزكريا الآغا (فتح)، ومصطفى النتشة (فتح)، والياس فريج (مستقل، سمي من أبو عمار)؛ وسعاد العامري (أكاديمية، سميت من فدا)، وحسن أبو لبدة (أكاديمي–فتح)، وفريح أبو مدين (فتح)، وعبد الرحمن حمد (أكاديمي، فتح). وتشكلت اللجنة القيادية للوفد من التالية أسماؤهم: نبيل شعث (لجنة مركزية لحركة فتح)؛ وأكرم هنية (مجلس ثوري لحركة فتح)؛ وعزمي الشعيبي (فدا)؛ وزهيرة كمال (فدا)؛ وحنان عشراوي (مستقلة)؛ وتيسير عاروري (حزب شعب)، وتولى محمد اشتية مسؤولية الجانب الإداري للوفد (أكاديمي، فتح) بعد قيام سلطة وطنية عين تسعة من أعضاء الوفد المفاوض في مناصب وزارية. وهم: نبيل قسيس، وعبد الرحمن حمد، وزكريا الآغا لم يجدد له بعد فشله في الحصول على مقعد في المجلس التشريعي، وعين بعد ذلك عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ والياس فريج؛ ونبيل شعث؛ وعزمي الشعيبي لم يجدد له بعد انتخابه في المجلس التشريعي، وحنان عشراوي، تولت وزارة التعليم العالي، ورفضت تعييناً جديدا في وزارة السياحة. وتولى نبيل الجعبري منصب رئيس مجلس أمناء جامعة الخليل. وعيّن سبعة آخرون في مناصب حكومية عالية (سمير عبدالله – استقال بعد عام من تعيينه، وسعاد العامري (استقالت بعد عام من تعيينها)، وحسن أبو لبدة رئيسا لدائرة الإحصاء المركزية (لاحقا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، ومحمد اشتية رئيسا لبكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار)، وزهيرة كمال، مديرة عامة في وزارة التخطيط)، أي أن ما مجموعه ١٦ من ٢١ عضوا تولوا مناصب تنفيذية عالية في السلطة، الأمر الذي يشير إلى ظاهرة تدوير «النخبة» تحديدا في إطار تشكل الدولة.

(١٣٤) شارك في مفاوضات كامب ديفيد (تموز ٢٠٠٠): ياسر عرفات، ونبيل شعث، وأبو مازن، وأحمد قريع، وصائب عريقات، وأكرم هنية، وياسر عبد ربه، ومحمد رشيد (خالد سلام)، وحسن عصفور، ومحمد دحلان، والأخير من الشخصيات التي برزت بعد قيام السلطة، وكان من كوادر فتح البارزة في قطاع غزة. وحضر على هامش المفاوضات المغلقة عدد من القيادات السياسية (ممثل كل من: الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، وحنان عشراوي (ناطقة باسم الوفد) دون أن يسمح لهم الطرف الأمريكي بالمشاركة.

(١٣٥) أنظر: بسام الصالحي، مرجع سابق، ص. ٢٠٠–٢١٤.

(١٣٦) أنظر: جميل هلال، «المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية»، في: خليل الشقاقي (محرر)، **الانتخابات الفلسطينية الأولى** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧).

(١٣٧) حول تكوين والنظرة إلى التنظيمات السياسية الفلسطينية، أنظر: جميل هلال، **المجتمع الفلسطيني وإشكالية الديمقراطية** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آب، ١٩٩٩).

(١٣٨) أظهرت نتائج استطلاع أجراه برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت في تشرين الثاني العام ٢٠٠٠ (استطلاع رقم ٢)، وشمل عينة من الضفة والقطاع من الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ عاما فما فوق، ما يلي: أيد ٢٩,٦٪ من العينة حركة فتح؛ ولم يؤيد ٢٧,٤٪ أياً من التنظيمات السياسية الموجودة، وصنفت ٦,١٪ من العينة نفسها كمستقلين وطنيين، و٥,٣٪ كمستقلين إسلاميين، وأيد ١٧٪ حركة حماس.

(١٣٩) طرحت بعض القياديات اللواتي قابلناهن أن قيادة الاتحاد العام للمرأة تسعى إلى احتواء مؤسسات ومراكز الحركة النسائية، وأن قيادة الاتحاد تحاول تمرير قانون محافظ يعكس سياسة السلطة في

مسايرة التيار الإسلامي.

(١٤٠) أنظر: الإطار الاقتصادي والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، نص الرسالة التي وجهتها السلطة الفلسطينية لصندوق النقد الدولي، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)، تموز ٢٠٠٠. وجدير بالذكر أن هذه الرسالة وزعت على الدول المانحة في اجتماعها الذي عقد في لشبونة في حزيران ٢٠٠٠.

(١٤١) وفق بعض المصادر يتقاضى الأمن الوقائي لقاء حراسته على توزيع المحروقات اغورة (المائة أغورة تعادل شيكلا واحدا الذي تبلغ قيمته نحو ربع دولار) على كل لتر.

(١٤٢) يجري في الغرف المغلقة الحديث عن الثراء السريع للعديد من مسؤولي الأجهزة الأمنية وبعض أبناء وقيادات وكوادر من فتح (مع استثناء رئيس السلطة). ويشجع مثل هذه الأقاويل والأحاديث غياب الشفافية الكافية والمساءلة، الأمر الذي يصعب توفر أدلة باستثناء ما وفره التقرير الوحيد الذي صدر عن الهيئة العامة للرقابة العام ١٩٩٧، وعدم نشر التقارير اللاحقة للهيئة.

(١٤٣) تفيد بعض المصادر أن ما بين ٤٠ إلى ٥٠ شخصية من رجال الأعمال الفلسطينيين شاركت في الاجتماع مع رئيس منظمة التحرير في الاجتماع المذكور. كما تفيد أن الاجتماع انتهى بتوتر بين هؤلاء وبين أبو عمار. ويروى، عن بعض الحضور، أن أبو عمار تساءل أمام كبار رجال الأعمال «أين روتشيلد فلسطين؟» فكان الرد «أين بن غوريون فلسطين»؟

(١٤٤) منهم على سبيل المثال: سنقرط الذي يتولى الآن رئاسة اتحاد الصناعات الغذائية، والمسروجي (صناعة الأدوية) الذي يتولى رئاسة جمعية رجال الأعمال في الضفة الغربية، وطلال ناصر الدين (صناعة أدوية)، الذي يرأس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

(١٤٥) ركز بعض الذين جرت مقابلتهم على دور للعامل الخارجي في صنع النخبة ويذكر دور إسرائيل في منح أو حجب تصاريح إلى ومن غزة، وما توفره تصاريح VIP من تسهيلات للبعض على صعيد سهولة الحركة والتعرف. وعلى الرغم من أهمية هذا العامل فإن تحديد من يتمتعون بهذه الامتيازات تأتي، بالأساس، عن طريق السلطة.

خاتمة

(١٤٦) هدف بال تريد، وفق مديره العام في الضفة الغربية، ومدير فرعه في قطاع غزة، هو توحيد القطاع الخاص في الضفة والقطاع حول رؤية موحدة (تشجيع التصدير وتأهيل الشركات لذلك عبر تعريفها بالعقبات أمام دخول الأسواق، وتحسين السياسات والتدخل في الاتفاقيات مع الدول الأخرى). تأسس بال تريد العام ١٩٩٥ (أي بعد عام من قيام السلطة الفلسطينية) في وزارة الاقتصاد والتجارة لتشجيع التصدير ، متخذاً اسم المؤسسة الفلسطينية لترويج التجارة . ثم انتقلت الفكرة إلى القطاع الخاص وأصبح تحت إدارته الكاملة (ورئيس مجلس إدارته هو نصار نصار أحد كبار رجال الأعمال في الأراضي الفلسطيني). وهدفه ترويج التجارة في الداخل والاستثمارات، وبات يركز على تطوير السياسات الاقتصادية للسلطة بما يتفق مع مصالح القطاع الخاص. ومن هنا جاء مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي المدعوم من البنك الدولي الذي عقد في حزيران ٢٠٠٠ في رام الله ، وبعد سلسلة من النشاطات قام بها بال تريد. وذكر سمير عبد الله، المدير العام لبال تريد في الضفة الغربية، أن السلطة وافقت على ٨٥٪ من توصيات المؤتمر. وتطالب بال تريد، على سبيل المثال، بتعديل الاتفاقات الاقتصادية مع مصر والأردن، وتعديل بروتوكول باريس مع إسرائيل. أصبح بال تريد، في حزيران ٢٠٠٠، يضم نحو ٢٥٠ شركة

كأعضاء. ويذكر سمير عبد الله أنه حتى المؤتمر (شاركت فيه السلطة على مستوى الوزراء ومستشار الرئيس الاقتصادي (خالد سلام)، إضافة إلى القطاع الخاص) كان الرأسمال الفلسطيني الوافد مترفعاً عن المشاركة، بعد المؤتمر أبدى بعض هؤلاء اهتماما للانضمام إلى بال تريد. والهدف الراهن للمركز، وفق ما ذكره مديره العام، هو تشكيل مجلس تنسيقي للقطاع الخاص «ينقل رجال الأعمال من مرحلة المطالب الفردية إلى المطالب الجماعية». وعقد مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) الاجتماع السنوي الثاني العادي لجمعيته العمومية في فندق غراند بارك برام الله بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١١، بحضور ممثل عن وزارة الاقتصاد والتجارة. وتكمن قوة بال تريد في أنها جمعية لرجال الأعمال تقدم خدمات مهنية للشركات، وخصوصا في مجال تطوير التصدير، وفي مجال تطوير مواقف جامعة وفي بلورة مطالب جماعية للسلطة.

(١٤٧) أعلن وزير الاقتصاد والتجارة، ماهر المصري، أن السلطة الفلسطينية بصدد إنشاء شركة قابضة لإدارة الاستثمارات الحكومية، تكون مهمتها وضع السياسة العامة لاستثمارات السلطة، وسيضم مجلس إدارتها ممثلين عن القطاع الخاص. كما أعلن الوزير أن السلطة تعكف على خصخصة شركة الخطوط الجوية الفلسطينية، وخدمات الطيران لكن دون الانسحاب من الشركات المساهمة فيها (**الأيام**، ٩/١٧/ ٢٠٠٠). وتحرص السلطة في الآونة الأخيرة على التأكيد على دور القطاع الخاص في صياغة السياسات الاقتصادية العامة، لا سيما في سن القوانين المالية والاقتصادية، وبلورة موقف موحد بخصوص العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وخصوصا مع إسرائيل، كما تحرص على التأكيد على أنها لن تدخل في منافسة مع القطاع الخاص.

(١٤٨) اعتبر أحد كبار رجال الأعمال المقيمين في مقابلة معه (تموز ٢٠٠٠) أن أهم تغيير وقع على تكوين النخبة الاقتصادية في الضفة والقطاع بعد قيام السلطة الوطنية يتمثل في تبوؤ الرأسمال الفلسطيني الوافد عددا من المراكز الاقتصادية، ونشوء مؤسسات اقتصادية تابعة للسلطة أو تشارك السلطة في ملكيتها أو يديرها وكلاء للسلطة. واعتبر أن التغيير الثاني ذا الأهمية تمثل في قيام هيئات أو أجسام اقتصادية أكثر فعالية من حيث النوعية والتركيب من الأجسام السابقة (الغرف التجارية). واعتبر أن غالبية رجال الأعمال المقيمين تأثروا سلبا من الرأسمال الفلسطيني الوافد «الأكثر مالا ونفوذا». وأشار إلى إيجابية الرؤية الموحدة التي تبلورت في المذكرة التي قدمت للسلطة باسم الغرف التجارية ورجال الأعمال، واتحاد الصناعيين، ومؤسسة بال تريد، وذلك في مؤتمر الحوار الاقتصادي بين القطاع الخاص والسلطة (والذي عقد في حزيران ٢٠٠٠). وقد تناولت المذكرة موضوعات مثل الاحتكارات ومؤسسات القطاع العام الاقتصادية والمنافسة. وأكد أن كبار المستثمرين من الخارج لم يشاركوا في صياغة المذكرة ولا المؤسسات التي تمتلكها السلطة.

(١٤٩) ذكر أحد كبار رجال الأعمال المحليين في لقاء معه (أيلول ٢٠٠٠)، أن جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين تشكلت بتشجيع أمريكي في إطار تشكيل مجالس رجال الأعمال في المنطقة، تهيئة للمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية التي دعت إليها الإدارة الأمريكية بعد اتفاق أوسلو. إلا أن مصادر أخرى أكدت أن مبادرة جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين كانت المحرك الفعلي والأكثر صدقية، على الرغم من دعوة القنصل الأمريكي لعدد من رجال الأعمال الفلسطينيين لاجتماع لهذا الغرض في بيته في القدس. وقد فشلت المهمة على الصعيد الإقليمي لأكثر من سبب، من بينها مقاطعة بعض رجال الأعمال، ومنهم الفلسطينيون لهذه المؤتمرات. وكان رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين السابق، إبراهيم عبد الهادي، قد قرر مقاطعة مؤتمر القاهرة الاقتصادي خلافا لموقف السلطة. وتأسست الجمعية في نهاية العام ١٩٩٥. واعتبر أن جمعيات رجال الأعمال بنيت على أسس محلية، واستمراراً لخط الغرف التجارية مع

فارق أن عضويتها من رجال الأعمال الأغنياء. كما اعتبر أن مؤسسة بال تريد بفعل وضوح الهدف شكلت نقلة مهمة. كما شكلت الاتحادات الصناعية نقلة أكثر أهمية. أما رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين الحالي (في مقابلة مع أحد أفراد فريق البحث في تموز ٢٠٠٠) فكان له الرؤية التالية: الغرف التجارية مشكلة بموجب القانون (بمعنى أنها شبه رسمية)، وتمثل الغالبية من المحلات التجارية، لكن لا تأثير لها في السياسيات التجارية الخارجية؛ أما اتحاد الصناعات فقد أسسته السلطة من خلال وزارة الصناعة؛ و«بال تريد» أسسته السلطة من خلال وزارة التجارة، وبالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية بهدف تنمية التجارة الخارجية وتطوير الصناعات وتأهيلها؛ وتأسست جمعية رجال الأعمال على يد نخبة من رجال الأعمال، وتمول من اشتراكات الأعضاء، وهي مستقلة كليا عن السلطة. وسعت الجمعية إلى التفاوض مع السلطة على تنظيم رخص تمثيل الشركات الأجنبية (أنظر ساري حنفي، **بين عالمين، رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**، رام الله: مواطن، ١٩٩٧، ص. ٩٤).

(١٥٠) اعتبر مدير أحد الشركات الكبيرة العاملة في مجال التصدير (وهو من الانتليجنسيا التي برزت من خلال العملية السياسية وتنقلت بين مواقع أكاديمية وحكومية ثم استقرت في القطاع الخاص) النماذج التالية من النخب التي برزت مع قيام السلطة في القطاع الحكومي: ماهر المصري (وزير الاقتصاد)، وناصر طهبوب (دور تنفيذي)، وعاطف علاونة (وكيل في وزارة المالية)، وصائب بامية (دور في صياغة الاتفاقيات مع الدول)، سعدي الكرنز (وزير الصناعة)، وفؤاد بسيسو (محافظ سلطة النقد)، ومحمد اشتية (يكدار)، ونبيل شعث (وزير التخطيط والتعاون الدولي). ويرى أن هؤلاء لا يشكلون مجموعة متماسكة ذات فكر اقتصادي، ويرى أن تأثيرها محدود بالمقارنة مع محمد رشيد المستشار الاقتصادي لرئيس السلطة الفلسطينية.

(١٥١) يرى مدير فرع بال تريد في غزة (في مقابلة معه في حزيران ٢٠٠٠) أن القطاع الخاص لم يكن مهيئا حتى قيام السلطة الوطنية للعب دور سياسي، حيث لم تكن هناك أجسام تمثيلية له غير الغرف التجارية التي غلب عليها الطابع السياسي. ولم يكن القطاع الخاص منظما، ولا يملك مؤسسات تبلور رؤية خاصة به. ولما نشأت الاحتكارات وقف القطاع الخاص عاجزا أمام هذا التطور، وبدأ – مع تشكل مؤسسات السلطة الرسمية وشركاتها واعتمادها سياسة الخصخصة – يدرك أهمية وجود مؤسسات تدافع عن مصالحه. وبدأت الغرف التجارية تدرك أهمية لعب دور اقتصادي لخدمة أعضائها، لكن ضعف بنية القطاع الخاص دفع باتجاه بلورة أجسام جديدة، مثل بال تريد، وجمعيات رجال الأعمال والاتحادات الصناعية. هذه المؤسسات بنشأتها الأولى ركزت على تقديم خدمات لأعضائها، وثم بدأت تدرك أن عليها التدخل في صياغة السياسات والتأثير على سياسة السلطة. واعتبر أن من مؤشرات نضج القطاع الخاص مساهمته في صياغة قانون العمل، وإدراكه لأهمية مشاركته في المفاوضات مع إسرائيل، وفي إبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول.

ويضيف رئيس جمعية رجال الأعمال في الضفة الغربية أن ممثلين عن الجمعية يشاركون في الزيارات للخارج التي تقوم بها وزارة التخطيط والوزارات الأخرى ذات العلاقة. أما رأس المال الوافد فيتولى حل مشاكله مباشرة مع السلطة ولا يشعر بحاجة إلى أطر تمثيلية، إضافة إلى أن الجسم الأكبر من رأسماله موظف في الخارج.

(١٥٢) يرى أحد أعضاء اللجنة المركزية في حركة فتح، في مقابلة لهذا البحث (أيلول ٢٠٠٠)، أن شريحة اجتماعية تشكلت، بعد قيام السلطة، لا يهمها غير مصالحها الخاصة. وهي شريحة تعتبر، وفق تعبيره، الوضع الحالي «جمعة مشمشية». ويعتبر أن الوضع بات خطيرا بسبب اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وغياب العدالة الاجتماعية، وتفشي المحسوبية والواسطة، وإنعاش العشائرية لتكبير «الكوم

[الحصة] داخل فتح». ويرى أن حركة فتح باتت عتبة للوصول إلى المواقع المهمة. ويرى أن رئيس السلطة الفلسطينية يستخدم صلاحيات منصوص عليها في مؤسسات تعمل بموجب أنظمة غير متجانسة. واعتبر أنه لا يلجأ إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري إلا عندما تتعقد الأمور، وهما الإطاران الأكثر تأثيرا عليه، في حين لا يوجد تأثير للمجلس التشريعي لأن الرئيس يستخدمه كإطار تنفيذي.

(١٥٣) اعتبر أحد القائمين على منظمة غير حكومية معروفة، في مقابلة معه، أن الانتماء إلى إحدى العائلات المعروفة هو أحد «أرصدة» النخبة الاجتماعية، ومن الأرصدة الأخرى وجود علاقات مع مؤسسات دولية أو غير حكومية. ويرى أن معظم النخب الراهنة هي نخب عابرة، وأن المستقبل هو لعودة أبناء النخب القديمة. وفي المقابل، اعتبر أحد القائمين على مؤسسة عامة مهمة أن العصامية والتعليم والقدرة على التكيف والتعامل مع الآخرين هي التي تصنع النخبة، وقلل من تأثير الموقع السياسي والعائلي. وتجدر الإشارة إلى أن الأول ينتمي إلى عائلة وجاهية، ومكنه تعليمه وانتماؤه الحزبي السابق من ترؤس منظمة غير حكومية، في حين ينحدر الثاني من أسرة كادحة تمكن من مواصلة تعليمه العالي، وكان انتماؤه التنظيمي وانفتاح شخصيته من العوامل التي مكنته من تولي موقعه الحالي. لقد ذكر كل من الشخصيتين «الأرصدة» التي توفرت لكل منها باعتبارها العوامل المقررة.

الملاحق

أسماء الشخصيات التي أُجريت معها مقابلات
(مع حفظ الألقاب)

شملت هذه المقابلات الشخصيات التالية (مرتبة حسب ترتيب لقائها الزمني، ومع حفظ الألقاب):

١. تيسير عاروري، وهو أكاديمي، وتولى مسؤوليات قيادية في حزب الشعب الفلسطيني (وقبل ذلك الحزب الشيوعي الفلسطيني)، ومن الفريق المفاوض ومن القيادات الوطنية في الداخل، ومن الذين أبعدتهم إسرائيل.

٢. عزمي الشعيبي، من قيادات الجبهة الديمقراطية ثم من قيادات حزب فدا، ومن الذين أبعدتهم إسرائيل، وعضو مجلس تشريعي، وترأس، وزارة الشباب والرياضة في سنواتها الأولى.

٣. صالح رأفت، أمين عام حزب فدا، وعضو مكتب سياسي للجبهة الديمقراطية حتى العام ١٩٩١.

٤. آمنة الريماوي، عضو سكرتاريا إتحاد نقابات عمال فلسطين، وكادر قيادي في الجبهة الديمقراطية.

٥. عزت عبد الهادي، مدير مؤسسة بيسان، ومن كوادر الجبهة الشعبية النشطين سابقا.

٦. علي جرادات؛ عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية، وسجين محرر.

٧. زهيرة كمال؛ عضو المكتب التنفيذي لحزب فدا، ومدير عام في وزارة التخطيط، من مؤسسات اتحاد لجان العمل النسائي.

٨. مروان برغوثي؛ أمين سر اللجنة الحركية العليا لفتح في الضفة الغربية، وعضو المجلس التشريعي، وكان من قادة الحركة الطلابية ومؤسس حركة الشبيبة الطلابية، وأبعدته إسرائيل العام ١٩٨٧.

٩. أحمد قطامش، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية سابقا.

٩. أحمد قطامش، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية سابقا.

١٠. ممدوح نوفل، عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية حتى العام ١٩٩١، ومارس مهام قيادية في حزب فدا، وهو كاتب ومعلق سياسي، ومستشار للرئيس عرفات.

١١. إبراهيم الدقاق، عضو لجنة التوجيه الوطني سابقا، ونقيب المهندسين في الضفة في السبعينيات، وكاتب.

١٢. ماجدة المصري، عضو اللجنة المركزية في الجبهة الديمقراطية، ومسؤولة اتحاد لجان العمل النسائي في نابلس.

١٣. علي الجرباوي، المدير العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (حتى صيف العام ٢٠٠٠)، وأستاذ جامعي.

١٤. محمد اشتية، المدير العام لـ «بكدار»، وشارك في وفد مفاوضات واشنطن على أثر مؤتمر مدريد.

١٥. محسن أبو رمضان، عضو مجلس إدارة المنبر الديمقراطي الفلسطيني (غزة).

١٦. جمال زقوت، عضو المكتب التنفيذي لحزب فدا (غزة) من نشيطي الانتفاضة الأولى، ومن مؤسسي القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الأولى أبعدته إسرائيل العام ١٩٨٨.

١٧. عمر عساف، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ومن نشطاء العمل النقابي للمعلمين.

١٨. عبد العزيز أحمد بني عودة الشيخ، من كوادر الجبهة الشعبية حتى فترة قريبة.

١٩. جمال سليم، أحد قياديي حركة حماس، في الضفة الغربية.

٢٠. فؤاد قسيس، من قياديي الحزب الشيوعي الفلسطيني السابقين.

٢١. إسماعيل الهباش، من قيادة اتحاد المعاقين الفلسطينيين.

٢٢. حيدر عوض الله، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني.

٢٣. وجيه عفوفة، من كوادر فتح في شمال الضفة الغربية.

٢٤. عصام عاروري، من كوادر حزب الشعب الفلسطيني.

٢٥. بسام الصالحي، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، وعضو مجلس بلدية البيرة.

٢٦. محمد جاد الله، قيادي سابق في الجبهة الديمقراطية، ونائب المدير العام لمركز تنمية المجتمع (رام الله).

٢٧. ربحي قطامش، محام، ورئيس الوحدة القانونية (سابقا) في مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.

٢٨. أحمد عديلي، نقيب المهندسين في الضفة الغربية.

٢٩. مصطفى برغوثي، عضو الأمانة العامة لحزب الشعب، ورئيس اتحاد لجان الإغاثة الطبية.

٣٠. أمين رمزي مقبول، عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

٣١. ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة، ومن كوادر حركة فتح.

٣٢. وليد سالم، مدير مركز بانوراما لتعميم الديمقراطية (القدس).

٣٣. سلمى إبراهيم الحسيني، عضو الهيئة الإدارية لجمعية الهلال الأحمر في القدس، وعضو سابق في الهيئة الإدارية للاتحاد النسائي العربي ولاتحاد الجمعيات الخيرية، ومدير سابق لفندق الأورينت هاوس في القدس.

٣٤. صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

٣٥. سمير حليلة، مدير عام التسويق لشركة نصار نصار، ووكيل مساعد سابق لوزارة الاقتصاد والتجارة.

٣٦. صلاح عبد الشافي، مدير فرع مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في غزة.

٣٧. سمير عبد الله، مدير عام مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، في الضفة الغربية، وكيل مساعد سابق لوزارة الاقتصاد والتجارة.

٣٨. عمر شعبان، المدير العام للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية–غزة.

٣٩. ناصر طهبوب، المفوض العام لدائرة الجمارك والمكوس في السلطة الفلسطينية.

٤٠. علي مهنا، الأمين العام المساعد لاتحاد الغرف التجارية في الضفة والقطاع.

٤١. ماجد معالي، مدير عام جمعية رجال الأعمال في الضفة الغربية التي يرأسها محمد المسروجي.

٤٢. عودة شحادة، المدير العام لاتحاد الصناعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

٤٣. أمين بيضون، رئيس الدائرة الاقتصادية في اتحاد الغرف التجارية.

٤٤. الحاج حسام عبد الرحمن حجاوي، من رجال أعمال في مدينة نابلس.

٤٥. هشام عورتاني، مدير الدائرة الاقتصادية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس.

٤٦. محمد مسروجي، رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.

٤٧. طلال ناصر الدين، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

٤٨. سعد عبد الهادي، مدير شركة الناشر (رام الله).

٤٩. خالد الخطيب، مدير في وزارة الإعلام (غزة)، وعضو المكتب التنفيذي لحزب فدا.

٥٠. شذى عودة، مديرة القسم الصحي في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

٥١. مها أبو دية، المدير العام لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

٥٢. سامة عويضة، مديرة مركز الدراسات النسوية.

٥٣. آمال خريشة، مديرة جمعية المرأة العاملة.

٥٤. مها عبد الهادي، نشطة في العمل النسوي ومقربة من التيار الإسلامي.

كما استند إلى آراء عبر عنها آخرون سترد أسماؤهم في مواقع أخرى من هذا البحث. أود أن أسجل شكري العميق على التعاون الذي أبداه جميع هؤلاء مع الباحثين.

ملحق رقم (١)

نخبة السلطة الوطنية الفلسطينية

(منذ حزيران ١٩٩٦ وحتى أيار ٢٠٠١، مع حفظ الألقاب)

يترأس ياسر عرفات السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تشكيلها العام ١٩٩٤، وانتخب، في انتخابات عامة رئيسا لها في العام ١٩٩٦، بالإضافة إلى أنه يتولى (حتى تاريخ كتابة هذا البحث في أيلول ٢٠٠٠) مهام وزير الداخلية، ووزير الأوقاف، ووزير التعليم، ووزير الشباب، بسبب بقاء هذه المناصب شاغرة. وهو رئيس اللجنة المركزية لحركة فتح منذ تأسيسها، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ إعادة تشكيلها في أواخر الستينيات.

١. ماهر المصري (وزير التجارة والاقتصاد): عضو مجلس تشريعي، من كوادر فتح.

٢. سعدي الكرنز (وزير الصناعة): شارك في الانتخابات على قائمة فتح (دير البلح). شخصية أكاديمية (اقتصاد). كان من المعارضة للحكومة في المجلس التشريعي.

٣. نبيل شعث (وزير التخطيط والتعاون الدولي): عضو لجنة مركزية لحركة فتح، مقرب من مصر، عضو مجلس تشريعي (دائرة خانيونس).

٤. منذر صلاح (وزير التعليم العالي): أكاديمي، شغل منصب رئيس جامعة النجاح، من المبعدين حيث تولى في الخارج رئاسة جامعة القدس المفتوحة. من نابلس. شغلت المنصب قبله حنان عشراوي.

٥. محمد سعيد التميمي (وكيل وزارة الداخلية): من الخليل. رئيس جمعية رابطة الجامعيين في الخليل. وهو من كوادر فتح.

٦. نعيم أبو الحمص (وكيل وزارة التربية والتعليم): أكاديمي من كوادر فتح. شغل منصب رئيس مجلس التعليم العالي قبل قدوم السلطة.

٧. حكمت زيد (وزير الزراعة– في الوزارة الثانية): عضو مجلس ثوري لحركة فتح. سفير سابق لمنظمة التحرير في صنعاء وهنغاريا. عضو مجلس تشريعي. كان من المعارضة للحكومة في المجلس التشريعي.

٨. نبيل عمرو (وزير الشؤون البرلمانية): عضو مجلس تشريعي، وعضو مجلس ثوري في حركة فتح، وعضو في الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحافيين منذ الثمانينيات. وهو رئيس تحرير **الحياة الجديدة**، وهي الجريدة الناطقة باسم السلطة.

٩. ياسر عبد ربه (وزير الإعلام والثقافة): عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ أوائل السبعينيات عن الجبهة الديمقراطية حتى أوائل عقد التسعينيات، ثم عن الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا).

١٠. حسن عصفور (وزير وزارة شؤون العمل الأهلي–وزارة استحدثت صيف ١٩٩٩): من كوادر الحزب الشيوعي سابقا (من قرية عبسان في غزة). شارك في مفاوضات أوسلو السرية. عضو مجلس تشريعي (عن دائرة خانيونس في قطاع غزة). وهو من فريق المفاوضات السرية في ستوكهولم (العام ٢٠٠٠).

١١. أحمد اليازجي (وكيل وزارة الشباب والرياضة، منصب الوزير شاغر، حيث يتولى رئيس السلطة الفلسطينية المهمة): من عائلة ذات نفوذ اقتصادي في غزة. مستقل.

١٢. محمد زهدي النشاشيبي (وزير المالية): مستقل، ومن عائلة مقدسية، عضو لجنة تنفيذية سابق.

١٣. أبو علي شاهين (وزير التموين): عضو مجلس ثوري في فتح. سجين ومبعد سابق. عضو مجلس تشريعي.

١٤. نبيل قسيس (وزير مشروع بيت لحم ٢٠٠٠، منذ العام ١٩٩٩): أكاديمي، شارك في مفاوضات مدريد–واشنطن. مستقل، من عائلات رام الله. شغل مدير عام «ماس» قبل تعيينه وزيرا.

١٥. زياد أبو زياد (وزير دولة يتابع شؤون القدس): من كوادر فتح، عضو مجلس تشريعي (العيزرية).

١٦. عزام الأحمد (وزير الأشغال العامة): عضو المجلس الثوري لحركة فتح، منذ سنوات طويلة وهو سفير منظمة التحرير في بغداد، من منطقة جنين. عضو مجلس تشريعي.

١٧. عبد الحفيظ الأشهب (وزير دولة وشغل وزير الاتصالات في الوزارة الأولى): من الخليل، بالأساس طبيب، مقرب من حزب الشعب، ترشح ولم ينجح للمجلس التشريعي. عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

١٨. طلال سدر (وزير دولة): عين وزيراً لوزارة الشباب والرياضة، ثم وزير دولة. عين على خلفية ان له علاقة بحماس. من الخليل.

١٩. عماد الفالوجي (وزير البريد والاتصالات): ترشح كمستقل عن منطقة شمال غزة. كان من كوادر حماس الرئيسة. عضو مجلس تشريعي.

٢٠. علي القواسمي (وزير المواصلات): من الخليل . من كوادر فتح، وعضو مجلس تشريعي.

٢١. متري أبو عيطة (عين وزيرا للسياحة بعد وفاة الوزير السابق، الياس فريج): من منطقة بيت لحم. عضو مجلس تشريعي عن حركة فتح.

٢٢. الطيب عبد الرحيم (أمين عام السلطة الفلسطينية): عضو لجنة مركزية لحركة فتح، ابن الشهيد عبد الرحيم محمود. عمل سفيرا للمنظمة في القاهرة، وبكين، وعمان. عضو مجلس تشريعي (منطقة طولكرم).

٢٣. أحمد عبد الرحمن (أمين عام مجلس الوزراء): عضو مجلس ثوري، أمين عام اتحاد الكتاب والصحافيين، رئيس تحرير مجلة **فلسطين الثورة** عندما كانت تصدر في بيروت، ثم في قبرص.

٢٤. جميل الطريفي (وزير الشؤون المدنية): مقرب من حركة فتح، وعضو مجلس تشريعي عن دائرة رام الله. وهو رجل أعمال.

٢٥. هشام عبد الرازق (وزير شؤون الأسرى والمعتقلين): من قيادة فتح في قطاع غزة (جباليا). أسير سابق، عضو مجلس تشريعي.

٢٦. رياض الزعنون (وزير الصحة): مقرب من فتح، عضو مجلس تشريعي، وهو أخ سليم

الزعنون (رئيس المجلس الوطني).

٢٧. فريح أبو مدين (وزير العدل): من كوادر فتح. عضو مجلس تشريعي (دير البلح- قطاع غزة).

٢٨. عبد الرحمن حمد (وزير الإسكان، رئيس سلطة الطاقة): نائب رئيس مجلس أمناء جامعة الأزهر، عضو مجلس تشريعي (بيت حانون- قطاع غزة). من كوادر فتح. من ملاكي الأراضي ومن المواطنين.

٢٩. رفيق النتشة (وزير العمل): كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح، عضو مجلس ثوري. عضو مجلس تشريعي (الخليل). كان من المعارضة للحكومة في المجلس التشريعي.

٣٠. انتصار الوزير (وزيرة الشؤون الاجتماعية): عضو لجنة مركزية منذ استشهاد زوجها، خليل الوزير، على يد الموساد الإسرائيلي في تونس. عضو مجلس تشريعي عن مدينة غزة.

٣١. زكريا الآغا (شغل منصبا وزاريا في المجلس الوزاري الفلسطيني الأول): عضو لجنة مركزية لحركة فتح، لم ينجح في انتخابات المجلس التشريعي، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكان من الوفد المشارك في مفاوضات مدريد وواشنطن.

٣٢. صلاح التعمري (وزير دولة ويتابع ملف الاستيطان): عضو مجلس ثوري لحركة فتح، عضو مجلس تشريعي (منطقة بيت لحم).

٣٣. صائب عريقات (وزير الحكم المحلي): عضو مجلس ثوري. شارك في مفاوضات مدريد، وواشنطن. ومسؤول مفاوضات المرحلة الانتقالية. عضو مجلس تشريعي (محافظة أريحا).

٣٤. يوسف أبو صفية (وزير دولة لشؤون البيئة): أكاديمي، عضو مجلس تشريعي (جباليا- قطاع غزة)، مقرب من فتح.

٣٥. عبد الجواد صالح (شغل منصب وزير الزراعة في الوزارة الأولى): عضو مجلس تشريعي (رام الله-البيرة). مستقل. ترأس بلدية البيرة قبل إبعاده في السبعينيات، حيث أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لفترة.

٣٦. حنان عشراوي (شغلت منصب وزيرة التعليم العالي في المجلس الوزاري الأول، واستقالت من المجلس الوزاري الثاني): الأمين العام لمؤسسة «مفتاح» كمنظمة غير حكومية معنية بشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفاوضات، والحوار العالمي. عضو مجلس تشريعي عن القدس (مستقلة).

٣٧. نبيل الشريف (رئيس سلطة المياه): عمل في الكويت، مهندس، من كوادر فتح.

٣٨. فؤاد بسيسو (محافظ سلطة النقد): عمل كأمين سر اللجنة المشتركة الأردنية الفلسطينية لدعم الصمود في المناطق المحتلة ممثلا للجانب الأردني. كما عمل في البنك الأردني المركزي.

٣٩. محمد اشتيه (مدير عام «بكدار»): أكاديمي، من كوادر فتح. تولى مسؤولية الشؤون الإدارية في مفاوضات واشنطن. عضو في لجنة الانتخابات المركزية التي تشكلت للإشراف على الانتخابات التشريعية والرئاسية العام ١٩٩٦.

٤٠. حربي صرصور (رئيس سلطة البترول): من كوادر فتح (حيث تولى مسؤوليات في مالية فتح).

٤١. حسن أبو لبدة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، أكاديمي، عضو في المجلس الثوري لحركة فتح، عين عضوا في لجنة الانتخابات المركزية (العام ١٩٩٦).

٤٢. رياض الآغا (مدير سلطة التبغ): من كوادر فتح. من قطاع غزة.

٤٣. هشام مكي (المنسق العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون)، من العائدين، اغتيل بتاريخ ٢٠٠١/١/١٧ في غزة.

٤٤. بشير البرغوثي (عين وزيرا للصناعة، ثم وزير دولة بعد مرضه، توفي في صيف العام ٢٠٠٠): من القادة التاريخيين للحزب الشيوعي الفلسطيني، والأمين العام لحزب الشعب لاحقا. شارك في الوزارة كممثل عن حزب الشعب (توفي في أيلول العام ٢٠٠٠).

٤٥. ياسر عمرو (وزير التربية والتعليم في الوزارة الأولى): مثل العام ١٩٦٩ حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا) في اللجنة التنفيذية. لاحقا مستقل. تولى مسؤولية دائرة التعليم في المنظمة، من دورا (محافظة الخليل).

٤٦. عزمي الشعيبي (وزير الشباب والرياضة في الوزارة الأولى): عضو مجلس تشريعي عن حزب فدا في انتخابات المجلس التشريعي (عبر قائمة مشتركة مع فتح)، وترأس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي إلى حين استقالته في أوائل العام ٢٠٠٠.

٤٧. عبد العزيز الحاج أحمد (وزير المواصلات في الوزارة الأولى، ومستشار برتبة وزير في الوزارة الثانية): عضو مجلس مركزي. مستقل. شغل منصب نقيب أطباء الأسنان في الضفة الغربية، وأبعد (مع آخرين مثل ألفرد طوباسي، ومحمد ملحم لعلاقته بنشاط الجبهة الوطنية) قبيل انتخابات البلديات العام ١٩٧٦، وترشح في الأردن لنقابة أطباء الأسنان الأردنيين. من سكان البيرة.

٤٨. سمير غوشة (وزير العمل في الوزارة الأولى إلى أن استقال احتجاجا على تدخلات في وزارته): الأمين العام لجبهة النضال الشعبي. عضو اللجنة التنفيذية ممثلا لجبهة النضال الشعبي.

٤٩. الياس فريج (وزير السياحة حتى وفاته العام ١٩٩٩): شغل رئيس بلدية بيت لحم منذ العام ١٩٧٦ حتى وفاته العام ١٩٩٩. عين في الوفد المفاوض إلى مدريد وواشنطن.

نخب تنفيذية اخرى (مع حفظ الألقاب):

ا. بعض مسؤولي الأجهزة الأمنية:

١. محمد دحلان، وهو من كوادر حركة فتح في قطاع غزة التي أبعدتها إسرائيل أواخر الثمانينيات بسبب نشاطه في الانتفاضة. عيّن مسؤولا عن جهاز الأمن الوقائي في غزة بعد قيام السلطة الفلسطينية، وعضوا في الوفد الفلسطيني المفاوض.

٢. جبريل رجوب، وهو من كوادر فتح في الضفة الغربية التي أبعدتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. يتولى مسؤولية جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية.

ب. محافظون: وبشكل خاص محمد القدوة (محافظ مدينة غزة)، ورئيس الغرفة التجارية والصناعية في غزة؛

صخر بسيسو (محافظ خانيونس)، رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين سابقا؛

مصطفى عيسى (محافظ رام الله والبيرة)؛

محمود العالول (محافظ نابلس)؛

محمد راشد الجعبري (بيت لحم).

ج. بعض رؤساء البلديات الكبيرة (المعينين): مثل رئيس بلدية غزة (عون الشوا)، وبلدية نابلس (غسان الشكعة)، ورئيس بلدية الخليل (مصطفى النتشة). ويلاحظ أن جميعهم من العائلات ذات النفوذ التقليدي.

د. بعض اعضاء مجلس الأمن الأعلى: ويضم المجلس مسؤولي الأجهزة العسكرية والاستخبارية والشرطية.

هـ. كادر مؤسسة الرئاسة: الذين لم يذكروا أعلاه (مثل رمزي خوري، ونبيل أبو ردينة)، وبعض مستشاري الرئيس، مثل خالد سلام (مستشار للشؤون الاقتصادية).

ملحق (٢)

النخب السياسية الفلسطينية «التمثيلية» بعد العام ١٩٩٤

(مع حفظ الألقاب)

أ. هيئة رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني (وهي هيئة منتخبة – في إطار التشاور الفصائلي – من المجلس الوطني)

١. سليم الزعنون، رئيس المجلس منذ سنوات عدة. عضو اللجنة المركزية في فتح، يعتبر من مؤسسي فتح. عمل في الكويت، وعمل قاضيا في غزة أيام الحكم المصري. من عائلة غزاوية ذات نفوذ اقتصادي واجتماعي.

٢. تيسير قبعة: نائب رئيس للمجلس الوطني: عضو مكتب سياسي سابق للجبهة الشعبية (عضو لجنة مركزية منذ منتصف العام ٢٠٠٠).

٣. إيليا خوري: من الشخصيات المسيحية الوطنية التي أبعدتها إسرائيل. يمثل الطائفة البروتستانتية (مطران). الأصل من بلدة بيرزيت. متزوج أخت الشهيد كمال ناصر. متقاعد.

٤. محمد صبيح: عضو مجلس ثوري لحركة فتح. من القيادات الطلابية سابقا. أمين سر هيئة رئاسة المجلس الوطني. يشغل منصب ممثل منظمة التحرير في الجامعة العربية في القاهرة.

ب. أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (مع حفظ الألقاب): يترأس ياسر عرفات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٦٩. واللجنة التنفيذية هيئة منتخبة من المجلس الوطني، لكن بعد الاتفاق بين التنظيمات السياسية.

١. محمود عباس (أبو مازن)، أمين سر اللجنة التنفيذية. وعضو لجنة مركزية لحركة فتح، ومن قياداتها التاريخية. رئيس لجنة الانتخابات المركزية. من الشخصيات التي تابعت عن كثب مفاوضات أوسلو، وما زال يتابع المفاوضات النهائية عن كثب.

٢. فيصل الحسيني (ابن عبد القادر الحسيني)، من عائلة مقدسية معروفة. تابع ملف القدس في اللجنة التنفيذية. وأصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح في التسعينيات وتوفي في الكويت يوم ٢٠٠١/٥/٣١ أثناء مشاركته في مؤتمر شعبي ضد التطبيع مع اسرائيل.

٣. زكريا الآغا (راجع الملحق رقم ١). معتمد إقليم في فتح (عن قطاع غزة). وزير إسكان سابق. لم ينجح في انتخابات المجلس التشريعي عن دائرة خانيونس كمرشح لفتح. من عائلات غزة المعروفة. أصبح عضوا للجنة مركزية لحركة فتح في التسعينيات، وعضو لجنة مركزية لحركة فتح.

٤. محمد زهدي النشاشيبي، مستقل، ويشغل منصب وزير المالية منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية العام ١٩٩٤ (أنظر الملحق رقم ١)، وعضوا في اللجنة التنفيذية منذ العام ١٩٩٣.

٥. سليمان النجاب. ممثل حزب الشعب الفلسطيني في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. عضو المكتب السياسي في الحزب منذ فترة طويلة. أبعدته سلطات الاحتلال الإسرائيلي. من محافظة

رام الله. العائلة من مالكي الأراضي. (توفي في آب ٢٠٠١).

٦. تيسير خالد، ممثل الجبهة الديمقراطية في اللجنة التنفيذية منذ بداية التسعينيات. عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية منذ السبعينيات. الأصل من قرى نابلس.

٧. عبد الرحيم ملوح، يمثل الجبهة الشعبية في اللجنة التنفيذية. من لاجئي العام ١٩٤٨ الذين سكنوا منطقة قلقيلية. عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ فترة طويلة.

٨. ياسر عبد ربه، يمثل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) منذ العام ١٩٩١، ومثل منذ بداية السبعينيات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الأصل من منطقة الخليل. يشغل منصب وزير الإعلام والثقافة في السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤.

٩. علي اسحق. ممثل جبهة التحرير الفلسطينية. كان نائبا لأبي العباس (الأمين العام للجبهة)، استقال من الجبهة لكن بقي عضو لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير.

١٠. محمود إسماعيل. ممثل جبهة التحرير العربية الموالية لحزب البعث الحاكم في العراق. بالأصل لاجئ ومن سكان الأردن.

١١. أسعد عبد الرحمن، خلفية أكاديمية. انتمى لفترة لحركة القوميين العرب. وشغل منصب مدير مركز شومان الثقافي في عمان. يتولى مسؤولية دائرة اللاجئين في اللجنة التنفيذية.

١٢. غسان الشكعة، من كوادر حركة فتح، يرأس بلدية نابلس (عينه رئيس السلطة الفلسطينية). عضو مجلس تشريعي (عن نابلس) ، ومن عائلات نابلس المعروفة.

١٣. رياض الخضري، مقرب من التيار المركزي لحركة فتح. يرأس جامعة الأزهر في غزة. وهو من عائلة غزاوية معروفة. أكاديمي. وشارك في المفاوضات «المتعددة» كمستشار للوفد الفلسطيني عن المياه.

١٤. أميل جرجوعي، طبيب، من القدس، من مواطني القدس المسيحيين، وعضو مجلس تشريعي (المقعد المسيحي). له قرابة مع رمزي خوري (مدير مكتب الرئيس).

١٥. فاروق قدومي، من اقدم أعضاء اللجنة التنفيذية عن حركة فتح، وترأس الدائرة السياسية، وهو عضو لجنة مركزية لحركة فتح، يقيم في تونس.

١٦. ياسر عمرو، عين وزيرا للتعليم من ١٩٩٤-١٩٩٨، ووزيرا بدون وزارة بعد ذلك (أنظر الملحق رقم ١). عضو لجنة تنفيذية في فترات سابقة.

١٧. سمير غوشة، أمين عام جبهة النضال الشعبي، وممثلها في اللجنة التنفيذية، شغل منصب وزير العمل العام ١٩٩٦، واستقال العام ١٩٩٨ (أنظر ملحق رقم ١).

ج. **المجلس التشريعي** (مع حفظ الألقاب):

١. أحمد قريع (أبو علاء)،رئيس المجلس المنتخب، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

٢. روحي فتوح: أمين سر المجلس، من كوادر حركة فتح، وأمين سر مجلس أمناء جامعة الأزهر- غزة.

٣. حسن خريشة: احتل موقع رئيس لجنة الرقابة في المجلس، تم استبداله بعملية انتخابية

مقصودة (العام ٢٠٠٠) عن رئاسة اللجنة واستبداله بشخصية من فتح بسبب توقيعه على بيان العشرين الذي انتقد أداء السلطة ورئيسها. مستقل.

٤. زياد أبو عمرو: رئيس اللجنة السياسية. شخصية مستقلة. حافظ على موقعه بحكم أن المجلس التشريعي لا يملك صلاحيات لتحديد سياسة الحكومة (باعتبار أن هذا من صلاحية منظمة التحرير). هذا بالإضافة إلى وجود شكل من الإجماع حول الموقف من القضايا الوطنية الأساسية.

٥. عزمي الشعيبي: رئيس لجنة الموازنة. تم الضغط عليه للانسحاب من رئاسة اللجنة بسبب مواقفه من موازنة الحكومة، تحديدا إزاء الأموال العامة والصلاحيات التي يتمتع بها رئيس السلطة (بدون مرجعية دستورية واضحة). أخذ مكانه داود الزير، وهو رجل أعمال ورئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين، ورئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي (تولى هذا الموقع في العام ٢٠٠٠) ومن حركة فتح. وعزمي الشعيبي كان من قيادات فدا (وقبلها من الجبهة الديمقراطية)، ومن المبعدين، وهو بالمهنة طبيب أسنان ومن سكان مدينة البيرة.

٦. عبد الكريم أبو صلاح: رئيس اللجنة القانونية. من فتح.

٧. جواد الطيبي: رئيس لجنة التربية والتعليم والصحة. من غزة، ومن فتح.

٨. جمال الشوبكي: رئيس اللجنة الاقتصادية. من فتح. حل محل حكمت زيد بعد أن عين الأخير وزيرا للزراعة.

٩. الشيخ سليمان الرومي: اتجاه إسلامي (ديني). حافظ على رؤيته الإسلامية، ويصارع الاتجاه العلماني وفقها.

١٠. دلال سلامة: تتمتع ببعض التأثير، لعاملين الأول، كونها امرأة والثاني كونها من المخيم.

د. قيادة الأحزاب والتنظيمات السياسية (الأسماء الواردة ليست مسحا كاملا، بل تغطي مساحة واسعة من قادة (أعضاء القيادة الأولى) التنظيمات والأحزاب السياسية النشطة في الضفة والقطاع، كما تمثلت في العام، ٢٠٠٠ بهدف تبيان تكوينها الاجتماعي والتعليمي والجهوي، وهي ترد مع حفظ الألقاب):

● **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:** جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها وإلى حين استقالته في صيف ٢٠٠٠؛ درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت. من عائلة مسيحية لاجئة من اللد. كان من قادة حركة القوميين العرب. أبو علي مصطفى، نائب الأمين العام في الجبهة الشعبية، ومثل الجبهة في اللجنة التنفيذية لفترة. أصبح أمين عام الجبهة الشعبية في العام ٢٠٠٠، بعد استقالة جورج حبش وتقاعده من منصبه كأمين عام. من قرية عرابة في الضفة الغربية، من عائلة متوسطة الحال، تعليم ثانوي (اغتالته اسرائيل في رام الله في ٢٠٠١/٨/٢٧). من أعضاء المكتب السياسي الجديد: أبو أحمد فؤاد، لاجئ إلى لبنان، عسكري، تعليم ثانوي. عبد الرحيم ملوح، ممثل الجبهة الشعبية في اللجنة التنفيذية منذ فترة، لاجئ، يقيم في الضفة الغربية، عضو قديم في الجبهة الشعبية، من عائلة فقيرة، ثانوي؛ علي جرادات، جامعي (بيرزيت)، من قرية سعير من الخليل، ومن أسرة كادحة، سجن لفترة من قبل

إسرائيل؛ أحمد سعدات، (دبلوم)؛ من البيرة، عمل مدرسا في السابق قبل تفرغه؛ يونس الجرو، من مدينة غزة، من الطبقة الوسطى، جامعي (مصر)؛ تيسير قبعة، من الضفة الغربية (قلقيلية)، جامعي، ومن طبقة وسطى (لم تجدد عضويته)؛ جميل مجدلاوي، لاجئ إلى غزة، معلم، جامعي، من أسرة فقيرة؛ ماهر الطاهر، جامعي (محام)، لاجئ، من عائلة متوسطة الحال، يقيم في دمشق. كما انتخب للمكتب السياسي في المؤتمر العام الذي عقد في صيف العام ٢٠٠٠، امرأتان، واحدة من قرية في غزة، مواطنة وجامعية، وأخرى من مدينة في الضفة، مواطنة ومن عائلة فقيرة، وتتمتع بتعليم جامعي.

● **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:** نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها. درس في جامعة بيروت العربية، من طبقة وسطى من عائلة مسيحية شرق أردنية. كان من قادة حركة القوميين العرب. من قياديي الجبهة الديمقراطية في العام ٢٠٠٠: أبو ليلى (قيس عبد الكريم)، جامعي، من العراق، من المؤسسين، يقيم الآن في الضفة الغربية؛ تيسير خالد، من قرية في الضفة الغربية، ممثل الجبهة في اللجنة التنفيذية؛ فهد سليمان؛ لاجئ إلى لبنان، جامعي؛ رمزي رباح؛ لاجئ إلى لبنان، يقيم الآن في غزة؛ داود تلحمي، من القدس، جامعي، يقيم الآن في الضفة الغربية؛ هشام أبو غوش، لاجئ إلى سوريا، يقيم الآن في الضفة الغربية؛ صالح زيدان، لاجئ إلى لبنان، معلم بالأساس، يقيم الآن في غزة؛ عمر عساف، من أصول لاجئة، معلم ومن النشطاء في اتحاد المعلمين، ويقيم في الضفة الغربية.

● **حزب الشعب الفلسطيني:** بشير البرغوثي، الأمين العام لحزب الشعب إلى حين تعرضه في العام ١٩٩٨ إلى عارض صحي أقعده عن النشاط، توفي في العام ٢٠٠٠. وشغل أيضا منصب وزير الصناعة حتى ذلك التاريخ. من الشخصيات التاريخية في الحزب الشيوعي الفلسطيني. وفي مؤتمره العام ١٩٩٨ تم إقرار أمانة عامة لقيادة الحزب. وتشكلت الأمانة العامة من: مصطفى البرغوثي، وحنا عميرة، وعبد المجيد حمدان. مصطفى برغوثي طبيب عمل في مستشفى المقاصد، من قرية دير غسانة (محافظة رام الله)، ومن عائلة ميسورة، معه ماجستير في الإدارة الطبية، رئيس المركز الإعلامي للسياسات الصحية، ومدير الإغاثة الطبية، وعضو لجنة تنسيق شبكة المنظمات الأهلية. حنا عميرة (من القدس)، عضو قيادي قديم، صحافي. وعبد المجيد حمدان؛ جامعي، خريج فيزياء، من قرية عارورة، محافظة رام الله، معلم وصحافي، من عائلة متوسطة الحال. ومن أعضاء المكتب السياسي الآخرين: غسان الخطيب؛ أستاذ في جامعة بيرزيت، مدير مركز القدس للاعلام والاتصال، من إحدى قرى نابلس، مثل حزب الشعب في مفاوضات واشنطن. فالح العطاونة؛ صحفي جامعي، من عائلة فقيرة، من قرية في محافظة الخليل. عبد الرحمن عوض الله؛ يعمل إداري في وزارة التربية والتعليم في غزة، من الشخصيات التاريخية في الحزب، في الأصل معلم، وأبعدته إسرائيل. لاجئ. طلعت صفدي؛ جامعي، لاجئ، غزة، معلم في الوكالة. نافذ غنيم؛ جامعي، موظف، لاجئ، غزة.

● **حركة فتح:** ياسر عرفات (رئيس حركة فتح منذ نشوئها، لاجئ، جامعي، درس في القاهرة)، من عائلة ميسورة، مهندس قبل تفرغه للعمل السياسي. رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ العام ١٩٦٩، ورئيس السلطة الفلسطينية منذ قيامها العام ١٩٩٤.

وتشكلت عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح من: محمود عباس (أبو مازن) لاجئ، جامعي (حقوق) من دمشق، من عائلة ميسورة، عمل في مهام إدارية قبل تفرغه؛ فاروق قدومي، لاجيء جامعي (الظهران)، من عائلة ميسورة، عمل محاسبا قبل تفرغه، مثل فتح في اللجنة التنفيذية منذ أواخر الستينيات؛ محمد غنيم ، لاجئ، دراسة ثانوية، نقابي، من أسرة متوسطة الحال؛ أحمد قريع، أبو ديس/ الضفة الغربية، دبلوم، من أسرة ميسورة، عمل محاسباً في السعودية؛ صخر حبش، لاجئ (الأردن)، جامعي، مهندس، من أسرة فقيرة؛ حكم بلعاوي، من بلعا/ الضفة الغربية، جامعي من أسرة ميسورة، عمل محاسبا في السعودية؛ انتصار الوزير، جامعية (الشام)، مدرّسة، زوجة الشهيد أبو جهاد؛ نصر يوسف، لاجئ، جامعي، من أسرة بدوية فقيرة، خلفية عسكرية؛ محمد جهاد، من طولكرم/الضفة الغربية، درس في كلية عسكرية، من أسرة فقيرة؛ نبيل شعث، لاجئ، جامعي (القاهرة)، من أسرة ميسورة، أستاذ جامعي لفترة، وصاحب شركة؛ زكريا الآغا، من عائلات غزة، جامعي (طبيب) من أسرة ميسورة؛ فيصل الحسيني، كلية عسكرية، ومن عائلة ميسورة؛ عبد الله الإفرنجي، من غزة، جامعي، من أسرة ميسورة؛ الطيب عبد الرحيم، جامعي (جامعة الأزهر)، من أسرة ميسورة، عمل صحافيا في السعودية قبل تفرغه؛ عباس زكي، من سعير/منطقة الخليل؛ سليم الزعنون (يترأس المجلس الوطني الفلسطيني منذ سنوات عدة).

من اعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح الذين استشهدوا او توفوا أو خرجوا من اللجنة المركزية:
أبو علي إياد، استشهد العام ١٩٧١ في أحراش جرش (من قلقيلية/الضفة الغربية، مدرس قبل تفرغه للعمل السياسي (الجزائر)، من عائلة ميسورة، غير جامعي؛ ممدوح صيدم (أبو صبري)؛ لاجئ (غزة)، قاد قوات العاصفة في الأردن، جامعي عمل مدرسا (الجزائر)، وتوفي العام ١٩٧١ بمرض عضال؛ كمال عدوان، لاجئ (غزة)، جامعي، من عائلة فقيرة، عمل مهندسا قبل تفرغه (قطر)، اغتالته إسرائيل في بيروت العام ١٩٧٣؛ سعد صايل (أبو الوليد)؛ من منطقة نابلس، كان عقيدا في الجيش الأردني، من عائلة ميسورة، لم يكمل دراسته الجامعية، اغتيل في لبنان (البقاع) العام ١٩٨٣؛ محمد يوسف النجار، لاجئ (غزة)، عمل في التدريس-إداري (قطر)، غير جامعي، مثل فتح لفترة قصيرة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، اغتالته إسرائيل في بيروت العام ١٩٧٣؛ ماجد أبو شرار، من دورا/الخليل، جامعي، عمل صحافيا (السعودية)، اغتالته إسرائيل في روما العام ١٩٨١؛ عبد الحميد هايل (أبو الهول)، لاجئ، غير متفرغ، من أسرة فقيرة، اغتيل العام ١٩٩١ مع أبو إياد؛ صلاح خلف (أبو إياد)؛ لاجئ جامعي (شريعة)، عمل محاسبا قبل تفرغه (الكويت)، من أسرة فقيرة، اغتيل في تونس العام ١٩٩١؛ خالد الحسن، لاجئ؛ رجل أعمال في الكويت، غير جامعي، من أسرة فقيرة، توفي في التسعينيات؛ خليل الوزير (أبو جهاد)؛ لاجئ (غزة) دراسة ثانوية، من أسرة فقيرة، معلم، اغتالته إسرائيل في تونس (١٩٨٨). عبد الفتاح الحمود (من الرعيل الأول في فتح)، لاجئ، جامعي من أسرة فقيرة، مهندس. نمر صالح، لاجئ، تعليم ابتدائي، من أسرة فقيرة، عامل قبل تفرغه، توفي في الثمانينيات، وكان قد انضم إلى الحركة الانشقاقية داخل فتح العام ١٩٨٣)؛ قدري أبو كويك؛ لاجئ، جامعي (محام)، من عائلة ميسورة، من الحركة الانشقاقية العام ١٩٨٣ (ثم ترك الحركة)، ويقيم في دمشق؛ رفيق النتشة، من الخليل، جامعي، عمل في قطر (مدير مكتب وزير) قبل تفرغه، من أسرة

ميسورة ومعروف في الخليل، لم ينتخب في مؤتمر فتح الخامس (١٩٨٩).

● **حركة الجهاد الإسلامي:** فتحي الشقاقي، من مؤسسي حركة الجهاد الإسلامي والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، إلى حين استشهاده العام ١٩٩٦. تأسست الحركة العام ١٩٨٠، وإن لم تعلن عن نفسها إلا في العام ١٩٨٧، ومثلت توجهات متباينة مع الاتجاه التقليدي في الحركة الإسلامية التي اقتصر نشاطها آنذاك على «الدعوة والتربية». والشقاقي خريج جامعة بيرزيت، أبعد، ودرس طب في جامعة القاهرة، لاجئ من غزة. خلفه رمضان شلح، وهو يحمل دكتوراة بالاقتصاد. ومن قياديي الجهاد: نافذ عزام، وهو من مواليد ١٩٥٨ وهو لاجئ من الفالوجة ويسكن رفح. درس الطب في مصر (جامعة الزقازيق)، وسجن وأبعد على أثر اغتيال السادات العام ١٩٨٠. محمد الهندي من سكان غزة. يدير مركز فلسطين للدراسات في غزة. ومن قادة الجهاد: الشيخ عبدالله الشامي؛ من مواليد ١٩٥٧، من غزة – الشجاعية، وهو جامعي (درس في مصر وغزة).

● **حركة حماس:** الشيخ أحمد ياسين «المرشد الروحي» للحركة كان من قيادة جماعة الإخوان المسلمين في غزة. والشيخ ياسين من مواليد العام ١٩٣٨، ولجأت أسرته من إحدى قرى المجدل إلى مخيم الشاطئ في غزة، حيث عاش لفترة طويلة قبل الانتقال للسكن في مدينة غزة. أتم الدراسة الثانوية فقط وعمل مدرسا في إحدى المدارس الابتدائية الحكومية. والشيخ أحمد ياسين من مؤسسي «المجمع الإسلامي» في غزة العام ١٩٧٣، الذي ترخص رسميا من إسرائيل عام ١٩٧٩، وتلقى دعما ماليا من قبل دول الخليج، والأردن ومن مراكز الإخوان المسلمين في الخارج. وفي العام ١٩٨٤ اعتقلت اسرائيل الشيخ أحمد ياسين وحكمت عليه بالسجن ١٣ عاما بتهمة حيازة أسلحة، إلا أنها أطلقت سراحه العام ١٩٨٥ في صفقة التبادل، وأعادت اعتقاله لاحقا إلى أن أفرجت عنه بعد فشل الموساد في اغتيال خالد مشعل في عمان العام ١٩٩٧، بناء على طلب من الأردن. وشكل نشاط «المجمع الإسلامي»، ثم نشاط الجامعة الإسلامية مرتكز أساسيا في توسيع حركة «الأخوان المسلمين» في قطاع غزة. في الضفة الغربية ارتكز التوسع التنظيمي للحركة على المساجد، وبشكل غير مباشر الجمعيات الإسلامية وما وفرته الأوقاف من فرص لنشاط الحركة الإسلامية. ولا شك بأن العلاقة الإيجابية بين الحركة في الضفة الغربية (والشرقية) والنظام في الأردن، والتي لم ينلها أي تنظيم سياسي آخر ساهمت في نمو هذه الحركة. كما ساهم في ذلك ابتعادها عن الأشكال الكفاحية في مواجهة الاحتلال على عدم تعرضها للقمع الإسرائيلي حتى فترة متأخرة نسبيا.

ومن قيادات حماس المعروفة في الضفة الغربية وقطاع غزة: عبد العزيز الرنتيسي؛ طبيب عام؛ والدكتور محمود الزهار، طبيب أطفال؛ وأحمد أبو شمعة، مدرّس، جامعي؛ وعماد الفالوجي من قيادات حماس سابقا، مهندس، لاجئ؛ وجمال سليم؛ ماجستير دراسات إسلامية، لاجئ، يسكن مخيم العين؛ وجمال منصور، من قيادات حماس الطلابية، خريج جامعة النجاح، من قرى نابلس (اغتالته اسرائيل في نابلس في ٢٠٠١/٧/٢٣)؛ وحسن يوسف: من قرى رام الله، جامعي (شريعة)؛ وبسام جرار، من جنين، جامعي (شريعة)؛ وموسى عفانة، خريج جامعة الخليل (شريعة)؛ وعزيز الدويك، خريج النجاح (شريعة)، من منطقة الخليل.

● ومن قيادات **حزب الخلاص** (وهو حزب مقرب من حماس): يحيى موسى، من أسرة لاجئة (غزة)، وفقيرة، جامعي (غزة-كلية التربية؛ وغازي حمد، لاجئ (غزة)، من أسرة فقيرة، جامعي (القاهرة).

● سمير غوشة، أمين عام جبهة النضال الشعبي، من الضفة. جامعي (طب أسنان)، وأحمد مجدلاني، جامعي (عضو مكتب سياسي في جبهة النضال الشعبي).

● صالح رأفت، أمين عام فدا (منذ العام ١٩٩٦)، عضو مكتب سياسي سابق في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، من الضفة الغربية، سجن في الأردن، جامعي. ومن أعضاء المكتب السياسي (التنفيذي) في حزب فدا: ياسر عبد ربه، حتى العام ١٩٩١ الأمين العام المساعد في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى حين انشقاقها في العام ١٩٩١، وتشكيل فدا حيث أصبح أمين عام فدا، حتى العام ١٩٩٥ (ثم عضوا في المكتب السياسي لفدا)، جامعي (راجع اللجنة التنفيذية)؛ وعلي عامر، من الضفة الغربية (قرية الجيب)؛ جامعي (مدير عام في وزارة الثقافة)؛ وسهام برغوثي؛ من الضفة الغربية (دير غسانة)، من أسرة متوسطة الحال، جامعية، مدير عام في وزارة الحكم المحلي؛ وزهيرة كمال، جامعية (القاهرة)، من عائلة مقدسية، طبقة وسطى، مدير عام في وزارة التخطيط؛ وسناء عنبتاوي، من مدينة القدس، دبلوم، ومن أسرة كادحة؛ ومحمد العاروري، جامعي، من عارورة (الضفة الغربية)؛ وأنور هلال، من بيت ساحور، مهندس، الأصل من أسرة كادحة؛ ورياض سيف، لاجئ، جامعي (العراق)، مدير في وزارة الثقافة؛ ومحمد رشيد من طمون (الضفة الغربية)، جامعي (النجاح)؛ ومنصور أبو رضوان، قضى فترة طويلة في السجون الإسرائيلية، من أسرة لاجئة؛ ورائف ذياب، جامعي (الجزائر)، لاجئ؛ خالد الخطيب، لاجئ إلى غزة، جامعي، وأحمد رزق، لاجئ إلى لبنان، نائب مدير شرطة رام الله، ثقافة عسكرية، وجمال زقوت، مدير عام وزارة الشؤون المدنية، لاجىء من سكان غزة، وجامعي، مدير عام لشؤون المفاوضات.

هـ. **نخب نقابية ومؤسسات أهلية ودينية** (تمثل هذه عينة واسعة نسبيا من النخب النقابية والمنظمات غير الحكومية، والهدف هو التعرف على تكوين نماذج منها ومواقعها المؤسساتية، وليس توفير مسح منهجي لها):

١. **نقباء الأطباء والمهندسين والمحامين** ممثلين لقطاعات ناشطة، وتشكلت هيئة مشرفة لمجمع النقابات المهنية في القدس، وعلى مجمعات الفروع في الضفة الغربية، لكن التنسيق محصور في القضايا الوطنية، دون تنسيق في القضايا المطلبية حيث لا تتوفر، وفق حديث قياديين من هذه النقابات، رؤية مشتركة، وبسبب تباين أوضاع العاملين في هذه المهن (بعضهم يعملون لحسابهم الخاص، وآخرون يعملون موظفين، وآخرون أقرب إلى أصحاب العمل). فعلى سبيل المثال يرى بعض المحامين أن زملاءهم العاملين كوكلاء للمؤسسات الكبيرة (بنوك، وشركات ومصانع). وتشكل هذه الفئة عدديا أقلية صغيرة، وتتمتع برواتب عالية وامتيازات تفصلهم عن بقية زملائهم. وتميل هذه الشريحة إلى الابتعاد عن العمل السياسي تحت شعار المهنية. أما الذين يعملون مع مؤسسات السلطة (وهم يشكلون أقلية كبيرة) فيحصلون على رواتب أقل، ولكنهم يستمدون مكانتهم من خلال العلاقة مع مؤسسات السلطة المدنية والأمنية، ويستخدمون كفنيين في خدمة

مشاريعها. بقيت مهنة المحاماة محصورة حتى منتصف الثمانينيات تقريبا على الأسر الغنية، ثم فتحت الجامعات العربية أبوابها للدراسة بشروط ميسرة للعائلات من شرائح الطبقة الوسطى وفئات شعبية، ما أدخل تغييرا على التكوين الاجتماعي للمحامين. وهذه الفئة التي تخرجت من الجامعات العربية خلال أواخر الثمانينيات وعقد التسعينيات تعمل بأجور متدنية، ولا يستطيع معظمها من فتح مكاتب خاصة بها. ويعمل بعض هؤلاء كموظفين برواتب متدنية نسبيا في منظمات حقوق الإنسان.

٢. **اعضاء مجلس القضاء الأعلى:** يعين بقرار رئاسي، ويضم عشرة أعضاء (منهم: رضوان الآغا، رئيس المحكمة العليا-قاضي القضاة، وفايز حمدان القدرة، قاضي المحكمة العليا، وحمدان مصطفى العبادلة، قاضي المحكمة العليا، وسامي طه صرصور، رئيس محكمة الاستئناف).

٣. **اتحاد نقابات عمال فلسطين، واتحاد عمال فلسطين:** شاهر سعد، الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والأمين العام لفرع الضفة الغربية؛ وحيدر إبراهيم، الأمين العام لاتحاد عمال فلسطين؛ وباسم البياري، نائب الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين والأمين العام لفرع قطاع غزة. وما زال الصراع يدور بين اتحاد النقابات واتحاد العمال على شرعية تمثيل العمال الفلسطينيين.

لكن يشير العديد من قيادات وكادر الاتحاد إلى ضعف دور الحركة العمالية تجاه القضايا العمالية المطلبية والنقابية، وسيادة نهج التعيين بدل الانتخابات، وانعدام المساءلة، وانشغال عدد واسع من قيادات وكوادر هذه الاتحادات في أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية والمدنية. فعلى سبيل المثال، أعضاء اللجنة التنفيذية في اتحاد غزة موظفون برتبة مدير في السلطة. وسكرتير المجلس في طولكرم موظف برتبة مدير في وزارة التجارة، وأحد أعضاء الأمانة العامة في اتحاد عمال فلسطين موظف في وزارة الحكم المحلي.

٤. **مسؤولي منظمات العمل الاهلي الكبيرة والنشطة،** من أبرز رموز هذه المنظمات: حيدر عبد الشافي الذي يقف منذ فترة طويلة على رأس مؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، وهو المفوض العام للهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن؛ ومصطفى البرغوثي، رئيس اتحاد الإغاثة الطبية الفلسطينية، وعضو الأمانة العامة لحزب الشعب؛ ومها أبو دية، مديرة مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي؛ ورنا النشاشيبي، رئيسة مركز الإرشاد الفلسطيني؛ وعزت عبد الهادي، مدير بيسان للبحوث والإنماء؛ وراجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ وإسماعيل دعيق، رئيس لجان الإغاثة الزراعية؛ وخضر شقيرات، مدير جمعية القانون؛ وعيسى قراقع، مدير عام نادي الأسير؛ وعبد اللطيف غيث، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الضمير؛ ومهدي عبد الهادي، مدير الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية (باسيا)؛ وحنان عشراوي، الأمين العام لمؤسسة «مفتاح»؛ وإياد السراج، رئيس مجلس إدارة برنامج غزة للصحة النفسية؛ ومحمد شديد؛ مدير تجمع التعاون، وقبلها كان مديرا لمؤسسة التعاون؛ وجورج جقمان، مدير مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وعبد الرحمن أبو عرفة، مدير الملتقى الفكري العربي (القدس).

٥. **شخصيات دينية** منها: عكرمة صبري، وهو من بلدة قلقيلية، عمل خطيبا في المسجد الأقصى قبل أن يصبح مفتي القدس والديار الفلسطينية. وكان عضوا في لجنة التوجيه الوطني، وشارك في لجان التكافل الاجتماعي التابعة لحركة فتح. ومن الشخصيات الدينية المعتبرة ميشيل صباح، بطريك الكاثوليك في فلسطين والأردن وإسرائيل، وهو شخصية مستقلة.

٦. **رؤساء الجامعات الرئيسة**؛ حنا ناصر، رئيس جامعة بيرزيت؛ وسري نسيبة، رئيس جامعة القدس، ورامي الحمد الله، رئيس جامعة النجاح، وذياب عيوش، رئيس جامعة القدس المفتوحة؛ ونبيل الجعبري، رئيس جامعة الخليل.

و. نخب نسائية: ما يلي يقتصر على الأسماء التي تكرر ذكرها كنخب في المقابلات التي أجريت مع عدد من النساء في مواقع قيادية حكومية وغير حكومية (للعام ٢٠٠٠):

١. جامعيات في مركز دراسات المرأة (في جامعة بيرزيت): آيلين كتاب، وريما حمامي، وريتا جقمان (عميدة وحدة صحة المجتمع في جامعة بيرزيت)، وجاكلين صفير (أستاذة في جامعة بيت لحم). ويلاحظ أن جميعهن يشغلن مواقع في مجالس أمناء مؤسسات غير حكومية.

٢. مها أبو ديه؛ مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. جامعية.

٣. حنان عشراوي؛ الأمين العام لـ «مفتاح»، وعضو المجلس التشريعي، ووزيرة سابقة، وشاركت في مفاوضات مدريد–واشنطن. خريجة جامعية.

٤. سلوى هديب؛ مسؤولة لجان العمل الاجتماعي في القدس، (كادر في حركة فتح). خريجة جامعية.

٥. ربيحة ذياب، رئيسة اتحاد لجان العمل الاجتماعي، من كوادر فتح، ترشحت للمجلس التشريعي. مدير عام في وزارة الرياضة والشباب. خريجة جامعية.

٦. مها مستكلم–نصار، رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، من كوادر الجبهة الشعبية، عضو في طاقم شؤون المرأة، معلمة مدرسية، خريجة جامعية.

٧. دلال سلامة، عضو مجلس تشريعي عن مخيم بلاطة، من كوادر فتح، خريجة جامعية.

٨. سهام برغوثي؛ رئيسة اتحاد العمل النسائي، عضو قيادي في حزب فدا، ومدير عام في وزارة الحكم المحلي، من نشيطات طاقم شؤون المرأة.

٩. زهيرة كمال، من مؤسسات لجان العمل النسائي، وقيادات الجبهة الديمقراطية في الضفة والقطاع، حتى العام ١٩٩٠، ثم من قيادات حزب فدا، ومدير عام دائرة مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، من مؤسسات طاقم شؤون المرأة، خريجة جامعية.

١٠. آمال خريشة، مديرة جمعية المرأة العاملة، من كوادر حزب الشعب، خريجة جامعية.

١١. مها عبد الهادي، من نشيطات الاتجاه الإسلامي (حماس)، جامعية، صحافية وكاتبة (مؤلفة كتاب المرأة في الإسلام).

١٢. سلوى أبو خضرا، الأمين العام في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وعضو مجلس ثوري في فتح.

١٣. نجلاء ياسين (أم ناصر)، عضو قيادي في فتح، أمين سر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

١٤. انتصار الوزير، وزيرة الشؤون الاجتماعية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وزوجة الشهيد أبو جهاد.

١٥. سامة عويضة، مدير مركز الدراسات النسوية، من نشيطات الحركة النسوية تاريخيا (اتحاد لجان العمل النسائي)، ونشيطة في «عايشة»، والأخيرة ائتلاف لمجموعة من المؤسسات النسائية العربية.

١٦. سامية باميا، رئيسة اللجنة التنسيقية للنهوض بالمرأة في وزارة التخطيط، مفرزة من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، من كوادر فتح.

١٧. آمنة الريماوي، عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات عمال فلسطين، من كوادر الجبهة الديمقراطية.

١٨. ماجدة المصري، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، وعضو قيادي في اتحاد لجان العمل النسائي.

١٩. سهير عزوني: مديرة طاقم شؤون المرأة.

٢٠. آسيا حبش، مديرة مركز مصادر الطفولة.

٢١. نائلة عايش، مديرة مركز شؤون المرأة في غزة.

ملحق (٣)

نماذج من النخب الاقتصادية الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بعد قيام السلطة الفلسطينية)

يتكون هذا الملحق من الأسماء التي ترددت باعتبارها نخبا اقتصادية، أي مؤثرة في صنع السياسيات الاقتصادية وفي الحقل الاقتصادي للأراضي الفلسطينية، في المقابلات التي تمت مع عدد من رجال الأعمال والملمين بالشؤون الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، ولذا، فهي ليست مسحا لرجال الأعمال الفاعلين في الضفة والقطاع أو جميع المؤثرين في صنع السياسيات الاقتصادية، بل تقتصر على أسماء اعتبرت من الشخصيات البارزة في هذا المجال:

١. محمد المسروجي؛ الأصل من الخليل لكنه من سكان رام الله منذ فترة طويلة، رئيس جمعية رجال الأعمال، ورئيس مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية، ورئيس جمعية أصدقاء جامعة بيرزيت، ويدعم مدرسة المستقبل الخاصة.

٢. محمود الفرا: رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال في غزة، ومن كبار رجال أعمال (له أكثر من شركة)، ويملك شركة مقاولات كبيرة بالمقاييس المحلية، وعلاقة متميزة مع شركة المقاولين العرب، وله استثمارات في شركة المطاحن في غزة.

٣. محمد القدوة: رئيس الغرفة التجارية في غزة، ويشغل في الوقت نفسه منصب محافظ غزة.

٤. نصار نصار، منطقة بيت لحم، وتعتبر شركة انتاج الرخام التي يملكها من أكبر الشركات الربحية والتشغيلية.

٥. مازن سنقرط: من سكان رام الله، (الأصل من القدس)، له عدد من المشاريع، منها تل فريك- أريحا ويرأس هيئة الصناعات الغذائية في فلسطين.

٦. طلال ناصر الدين: رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ورئيس مجلس ادارة شركة بيرزيت-فلسطين للأدوية، ومساهم في شركة المشرق للتأمين.

٧. هاني أبو دية: رئيس مجلس إدارة «نت تورز».

٨. شكري بشارة، المدير الاقليمي للبنك العربي.

٩. عبد المالك الجابر، مدير شركة باديكو، ومدير هيئة المدن الصناعية. وكان المدير العام لباديكو (حازم حلواني) قد عين وزيرا للمياه في الوزارة الأردنية التي شكلت في حزيران العام ٢٠٠٠.

١٠. محمد السبعاوي، رئيس شركة غزة للتأمين، عائد من كندا.

١١. أحمد هاشم الزغير (رئيس اتحاد الغرف التجارية في الضفة والقطاع)، وله مشاريع زراعية.

١٢. خالد سلام، مستشار رئيس السلطة الفلسطينية الاقتصادي، ويمثل معظم شركات واستثمارات القطاع العام في أراضي السلطة الفلسطينية. وترى شخصية مرموقة، طلبت عدم ذكر اسمها، أن خالد سلام بات يلعب دوراً سياسياً بعد أن كان يعرف كأحد الركائز في القطاع

العام ولدى مكتب الرئيس بدليل أنه كان من ضمن ١٢ شخصية شاركت في قمة كامب ديفيد (تموز ٢٠٠٠). وترى هذه الشخصية أن قوة خالد سلام لا تستند إلى الشركة التجارية للخدمات، والتي باتت معلنة الآن، بل إلى العمليات المالية في الخارج (الأوراق المالية)، والتي تدر أرباحا جيدة لصندوق الرئيس، وهي غير مراقبة كما هو حاصل في الاستثمارات التي تتم في إطار السلطة وعبر القطاع الخاص.

١٣. من شخصيات القطاع العام التي ذكرت باعتبار أن لها تأثيراً في القرار الاقتصادي أو في رسم السياسات الاقتصادية، إضافة إلى خالد سلام: سعدي الكرنز، وزير الصناعة، وماهر المصري، وزير التجارة والاقتصاد؛ وعاطف علاونة، وكيل وزارة المالية؛ وأبو علي شاهين، وزير التموين؛ وأحمد قريع؛ رئيس المجلس التشريعي؛ ومحمد اشتية، مدير عام بكدار؛ ومحمد زهدي النشاشيبي، وزير المالية؛ وعلي شعث، وكيل وزارة التخطيط؛ وناصر طهبوب، المفوض العام لدائرة الجمارك والمكوس.

١٤. آخرون (ممثلون للقطاع الخاص العصري) صلاح عبد الشافي (مدير فرع بال تريد-غزة، سمير عبد الله، مدير عام بال تريد الضفة الغربية؛ وعودة شحادة، المدير العام لاتحاد الصناعات الفلسطينية في الضفة الغربية؛ وعمر شعبان، المدير العام لاتحاد الصناعات الفلسطينية في غزة.

١٥. ومن رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج الذين استثمروا في الأراضي الفلسطينية، وإن بتباين واسع: صبيح المصري، من كبار رجال الأعمال الفلسطينيين، له أكثر من استثمار في أراضي السلطة الفلسطينية، وابنه رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة-عمان؛ ومنيب المصري، مدير عام شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو)، وهذه من كبرى الشركات العاملة في الأراضي الفلسطينية، ولها استثمارات في شركات جديدة عدة (مثل شركة الاتصالات الفلسطينية)، وهو صاحب شركة مجموعة الهندسة والتنمية (EDGE)، وهو وزير أردني سابق؛ وحسيب الصباغ، من مؤسسي مؤسسة «التعاون»، ومن كبار المساهمين في شركة كهرباء فلسطين (أمين سرها المهندس سمير الشوا)، ومشروع برك سليمان ومشاريع أخرى (مدير شركة اتحاد المقاولين)، وقد لعب حسيب صباغ ومستشاره السياسي، باسل عقل دورا مهما في التحضير للحوار الفلسطيني-الأمريكي في نهاية عقد الثمانينيات (أنظر: ساري حنفي، بين عالمين؛ مرجع سابق، ص. ٨٧) ؛ وعمر العقاد من كبار رجال الأعمال الفلسطينيين، رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار القابضة (إيبك) له استثمارات عدة في الأراضي الفلسطينية، منها يونيبال، والشركة الوطنية لصناعة الألمونيوم، ومساهم في شركة الاتصالات، اشترى شركة سنيورة (مواد غذائية)، واستثمر في مشروع الأسواق في منطقة رام الله - البيرة؛ وزاهي خوري، وكيل كوكا كولا، الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الفلسطينية، ولديه استثمارات عقارية؛ وعبد الحميد شومان؛ رئيس البنك العربي، وأسس بنك الاستثمار في الضفة الغربية، التابع للبنك العربي؛ عبد المحسن قطان، من كبار رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج، يقوم حتى الآن بتمويل مشاريع خيرية وثقافية، دون الاستثمار في مشاريع اقتصادية، الاستثناء الوحيد كان الاستثمار في بنك القدس؛ وسعيد خوري، من كبار رجال الأعمال الفلسطينين، ويترأس شركة (سي سي سي) للمقاولات، ورئيس شركة الكهرباء الفلسطينية الجديدة، والرئيس الفخري

لجمعية مركز السكاكيني، وهو من المقيمين في الخارج؛ توفيق الفاخوري، بنك الأردن، والبنك الإسلامي، واستثمارات في منطقة جنين الصناعية؛ عبد القادر القاضي، بنك الاستثمار الفلسطيني؛ نزار جردانه، بنك القدس للتنمية والاستثمار، وشركة القدس للاستثمار العقاري؛ نضال السختيان، رئيس مجلس إدارة باديكو الصناعية، ويملك حصصاً كبيرة في عدد من الشركات، منها المصنع الكيماوي الأردني لصناعة الأدوية في بيت جالا.

المراجع

أبو عمرو، زياد. «الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة»، في: كميل منصور، **الشعب الفلسطيني في الداخل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

البديري، موسى. **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١.

تقرير للبنك الدولي، نشر ملخص عنه في **الأيام**. ١٩/٨/٢٠٠٠، ص. ١١.

توما، أميل. **ستون عاما على الحركة القومية العربية الفلسطينية**. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨.

الجمل، مايسة. **النخبة السياسية في مصر؛ دراسة حالة للنخبة الوزارية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة**، لسنوات مختلفة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية ١٩٩٨ بالأسعار الجارية**. رام الله، كانون الثاني ١٩٩٩.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة، الدورة السابعة عشرة** (نيسان–حزيران ٢٠٠٠)، المؤتمر الصحافي، آب ٢٠٠٠.

حنفي، ساري. **بين عالمين، رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**. رام الله: مواطن، ١٩٩٧.

ـــــــــــ. **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز**. رام الله: مواطن، ٢٠٠١.

الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، الطبعة الثالثة.

حوراني، فيصل. **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**. بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠.

الخبراء العرب في الهندسة والإدارة (تيم)، **الفعاليات والتنظيمات السياسية عند الاحتلال**. بيروت: (بدون تاريخ).

الخفش، صالح. **حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٣.

خلة، كامل. **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩**. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٤.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأساسية**. آذار ١٩٩٦.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **مسح القوى العاملة**، دورة تموز- تشرين الأول ١٩٩٦، المؤتمر الصحافي حول نتائج القوى العاملة، ١٩٩٦/١٢/٣٠.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **مسح القوى العاملة**، دورة شباط-آذار ١٩٩٧، ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المؤتمر الصحافي حول نتائج مسح القوى العاملة. ١٩٩٧/٤/٢٢.

دائرة الإحصاء المركزية، **سكان التجمعات الفلسطينية**، تقديرات منقحة للعام ١٩٩٦، نيسان/أبريل، ١٩٩٦.

دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، **وثائق فلسطين**. تونس، ١٩٨٧.

الدقاق، إبراهيم. «الأوضاع الاجتماعية في القدس العربية»، في كميل منصور، **الشعب الفلسطيني في الداخل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

شبيب، سميح. **الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين، ١٩٢٠-١٩٤٨**. عكا: مؤسسة الأسوار، رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، ١٩٩٩.

الشريف، ماهر. **البحث عن كيان**. نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي،١٩٩٥.

شوفاني، الياس. **الموجز في تاريخ فلسطيني السياسي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

الصالحي، بسام. **الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة، واقعها وتطورها: ١٩٦٧-١٩٩١**. القدس: دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

ماس والبنك الدولي، **تنمية رغم الصعاب؟ الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال، ملخص تنفيذي**. رام الله، تشرين الأول ١٩٩٧. ص. ١٢.

المراقب الاجتماعي، العدد ٣. رام الله: ماس، شباط ٢٠٠٠.

المراقب الاقتصادي، العدد ٦. رام الله: ماس، نيسان ٢٠٠٠.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس)، استطلاع رأي رقم ٣٤.

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، تقرير عن الاقتصاد الفلسطيني. خريف ١٩٩٩.

ملحيس، غانية. «القطاع الحكومي الفلسطيني، واقعه ومشكلاته وآفاق نموه ومتطلبات إصلاحه»، السلطة الوطنية الفلسطينية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، الملخصات التنفيذية لأوراق عمل المؤتمر. رام الله، ١١-١٣/٥/١٩٩٨.

هلال، جميل. «المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية»، في: خليل الشقاقي (محرر)، **الانتخابات الفلسطينية الأولى**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

ـــــــــــــ. «نظرة تأملية في تاريخنا الحديث»، **الكرمل**، عدد خاص، ربيع/صيف ١٩٩٨.

ـــــــــــــ. **المجتمع الفلسطيني وإشكالية الديمقراطية**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آب، ١٩٩٩.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير الفقر ١٩٩٨**. رام الله، نوفمبر ١٩٩٨.

المراجع الأجنبية

Aruri, Naseer (ed.). *Occupation; Israel over Palestine*. Belmont, Massachusetts: Association of American University Graduates, Inc., 1989.

Brynen, R. "The Dynamics of Palestinian Elite Formation", *Journal of Palestine Studies,* XXIV, no. 3, Spring 1995. pp. 31-43.

Cobban, Helena. *The Palestinian Liberation Organization*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Dakkak, Ibrahim. "Back to Square One: A Study in the Re-emergence of Palestinian Identity in the West Bank 1967-1980", in A. Scholch (ed.), *Palestinians over the Green Line*. London: Ithaca Press, 1983.

Etzioni-Halevy, E. *The Elite Connection*. Oxford: Polity Press, 1993.

Fleischmann, Ellen I. "The Palestinian Women's Movement 1929-39", *Journal of Palestine Studies*, 115, Vol. XXIX, number 3, Spring 2000.

Frisch, Hillel. "Modern Absolutist or Neopatriarcal State Building? Customary Law, Extended Families, and the Palestinian Authority", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 29, 1997.

Hammami, Rema. "The Professionalisation of Politics", in *Race and Class*, Vol. 37, no. 2, October-December 1995.

Higley, J. and Gunther, R. (eds.). *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Hilal, Jamil. "West Bank and Gaza Strip Social Formation Under Jordanian and Egyptian Rule", in *Review of Middle Eastern Studies*, issue No. 5, 1992.

Isaac, Jad. "A Socio-economic Study of Administrative Detainees at Ansar 3", *Journal of Palestine Studies*, 18, no. 49, Summer 1989, pp. 102-109.

Keller, Suzanne. *Beyond the Ruling Class; Strategic Elites in Modern Society*. London: Transaction Publishers, 1991.

Kimmerling, B. & J. S. Migdal, *Palestinians; the Making of a People*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1994.

Litvak, Meir. "Palestinian Leadership in the Territories During the Intifada 1987-1992", *Orient* 34, no. 2, June 1993.

Meisel, James Hans. *The Myth of the Ruling Class*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1958.

Michels R. *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. New York: Free Press, 1962.

Migdal, Joel S. et al. *Palestinian Society and Politics*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1980.

Miliband R. *The State in Capitalist Society*. London: Quartet, 1973.

Mosca, G. *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill Book Company, 1939.

Palestinian Ministry of Planning and International Cooperation, Aid Coordination Department, Monitoring Report of Donors' Assistance (31 December 2000).

Pareto, V. *The Rise and Fall of Elites*. New York: Arno Press, 1979.

Picaudou, Nadine. "La bourgeoisie d'affaires Palestinienne: trajectoires en diaspora", *Maghreb Machrek*, no. 159, Jan-Mars, 1998, pp. 29-38.

Porath, Yehoshusa. *The Emergence of the Palestinian Arab Movement*, 1919-1929. London: Frank Cass, 1974.

Putnam, R.D. *The Comparative Study of Political Elites*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1976.

Sahliyeh, Emile. *In Search of Leadership*. Washington, D.C.; Brookings Institution, 1988.

Schou, Arild "Elite Circulation in the West Bank", paper presented at a research conference on "Citizenship and the State in the Middle East." Oslo: Norwegian Institute of Urban and Regional Research, November 1996.

Statistical Abstract of Israel (1985), no. 36, table xxvii/23

Tamari, Salim. "Israeli Search for a Native Pillar: The Arab League", in Nasser Aruri (ed.), *Occupation; Israel Over Palestine*. Belmont, Massachusetts: The Association of Arab-American University Graduates, Inc., 1989.

Taraki, Lisa. "Mass Organizations in the West Bank", in Aruri (ed.), *Occupation; Israel Over Palestine*. Belmont, Massachusetts: The Association of Arab-American University Graduates, Inc., 1989.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية

برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني

ساري حنفي

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير– ٣ مارس، ١٩٩٦

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧–٨ تشرين ثاني، ١٩٩٧

(عربي، انجليزي، فرنسي)

المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة

تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

After Oslo: New Realities, Old Problems

Edited by: George Giacaman and Dag Jørund Lønning

ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢ تشرين أول، ١٩٩٨

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

هنا وهناك: العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية

جميل هلال

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري، علي الخليلي، بسام الصالحي

المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة

عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية

موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

تأليف: زياد ابو عمرو، مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة

الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤

الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى

عزمي بشارة

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية

علي جرادات

المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية، ومهمات المرحلة: تجارب وآراء

تحرير: مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول اليمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن ١٧-١٨ كانون اول ١٩٩٩

سلسلة أوراق بحثية:

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين

خولة شخشير صبري

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة

خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الأردن (١٩٨٩ - ١٩٩٩)

طالب عوض

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي: الصراع من أجل المنافع العامة (عربي/انجليزي)

ملتون فسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤، مدخل اولي

سميح شبيب

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

حليم بركات

حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية

فاتح عزام

سيادة القانون

اسامة حلبي

الدولة والديمقراطية

جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المراة

منار الشوربجي

الديمقراطية والتربية

رجا بهلول

حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ

رزق شقير

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة، إعداد: نبيل الصالح
رسومات: خليل أبو عرفة، استشارة تربوية: ماهر حشوة

١. ما هي المواطنة؟
٢. فصل السلطات
٣. سيادة القانون
٤. مبدأ الانتخابات
٥. حرية التعبير
٦. عملية التشريع
٧. المحاسبة والمساءلة
٨. الحريات المدنية
٩. التعددية والتسامح
١٠. الثقافة السياسية
١١. العمل النقابي
١٢. الاعلام والديمقراطية

سلسلة التجربة الفلسطينية:

محرر السلسلة: زكريا محمد

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

دروب المنفى (٤): الجري إلى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

سلسلة تقارير دورية:

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
إعداد: جميل هلال، عزمي الشعيبي، علي الجرباوي، جورج جقمان، عمار الدويك

الأعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

يصدر قريباً

- **التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي الإسلامي بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين**
  خليل عثامنة
- **الاغتيالات الإسرائيلية بين الماضي والحاضر**
  صالح عبد الجواد

هذا الكتاب

دراسة النخب هي دراسة في منظومة علاقات القوى في مجتمع ما، وهي بالتالي دراسة في بنية وديناميكيات النظام السياسي وعلاقة هذا بالبنية الاجتماعية والاقتصادية. ولأن النخب تتميز بطبيعة المواقع التي تشغلها، فهي أكثر وضوحا في الحقل السياسي بحكم المناصب التي تتقلدها والنفوذ الذي تتمتع به تبعا لذلك. فالموقع النافذ هو ما يميزها عن العامة. والإشكالية النظرية لا تنحصر في تحديد النخبة فقط، بل لعل السؤال الأهم يخص آليات تشكل النخب وآليات استمرارها وإعادة إنتاجها أو تجددها.

ينطلق هذا البحث من رؤية أن دراسة تكوّن النخب الفلسطينية الوطنية وتحديد نشأتها الاجتماعية يستدعي وضعها في سياق تاريخي سياسي واجتماعي. أي دراسة تشكل المؤسسات والأطر التنظيمية الوطنية، فلا وجود لنخب خارج مؤسسات أو تشكيلات تنظيمية أو اجتماعية، وتحديدا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويعني هذا أن دراسة النخب السياسية تتم عبر تفحص المؤسسات السياسية الوطنية، وبنيتها ودورها وما دخل عليها من تحولات في مساق العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت وتجري في المجتمع بديناميكياتها الداخلية وبمؤثراتها الخارجية.

إن هذه الدراسة هي جزء من مشروع بحثي إقليمي يديره مركز الأردن الجديد للدراسات حول النخب في العالم العربي ويشمل سبعة دول عربية، وتنشر هنا في إطار التعاون القائم ما بين مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومركز الأردن الجديد للدراسات.

المؤلف

- باحث رئيسي في **مواطن**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومحاضر جامعي متخصص في علم الاجتماع.
- عمل محاضراً في جامعة درهام وجامعة لندن، وباحثاً زائراً في جامعة اكسفورد في بريطانيا، وعمل أيضاً رئيساً لتحرير مجلة **الفكر الديمقراطي**.
- له عدد من المؤلفات والدراسات والكتب، وصدر له مؤخراً كتاب بعنوان **استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط**، من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.
- وله مؤلفات للدعم الاجتماعي المأسس وغير المأسس في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو محرر مشارك في مجلة **السياسة الفلسطينية**.
- عمل في مراكز أبحاث فلسطينية في بيروت والضفة الغربية.

صورة الغلاف: اللجنة العربية العليا: الصف الأمامي (من اليسار الى اليمين): راغب النشاشيبي، الحاج أمين الحسي
أحمد حلمي، عبد اللطيف صلاح وألفرد روك. الصف الثاني (من اليسار الى اليمين): جمال الحسيني، د. حسين الخال
يعقوب الغصين وفؤاد سابا. المصدر: وليد الخالدي، **ما قبل الشتات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧.